تقرير حالة الحريات الصحفية

فى العالم العربي ٢٠١٤- ٢٠١٥

حرية الصحافة بين السلطة والارهاب

المحتويـــات

- هذا التقرير..... ٢

المحور الاول : تقارير التنظيمات النقابية الصحفية عن حالة الحريات فى العالم العربي .. ٦

- الأردن ٨
- الإمارات..... ١٢
- البحرين ١٤
- السعودية ١٦
- السودان..... ١٩
- سوريا..... ٢١
- الصومال..... ٢٣
- العراق..... ٢٧
- سلطنة عمان..... ٣٢
- فلسطين..... ٣٤
- الكويت..... ٥٢
- لبنان..... ٥٤
- ليبيا..... ٥٦
- مصر..... ٥٨
- المغرب..... ٦٣
- موريتانيا..... ٦٦
- اليمن ٧١

المحور الثانى : رؤية بعض المنظمات الدولية المعنية بحرية الصحافة وقضايا حرية الرأى والتعبير لحالة الحريات الصحفية فى العالم العربي :..... ٧٥

المحور الثالث : نتائج الدراسة الميدانية : ٨٤

- خاتمة التقرير ومناقشة النتائج ١٢٦
- انشطة الاتحاد فى صور : ١٣٤

اجتماع اللجنة الدائمة للحريات يناير ٢٠١٥

هذا التقرير

بسم الله الرحمن الرحيم

=======

أزمة الحريات في العالم العربي
بين مطرقة الإرهاب وضرورات الحفاظ على الأمن القومي

واجه العالم العربي خلال السنوات السابقة واقعا شديد الإرتباك والإلتباس ، جراء حالة الفوضى المزرية التي باتت تشهدها الكثير من دوله ومجتمعاته ، بعد تفجر أوضاعها الداخلية واضطرابها ، سواء جاء ذلك كنتاج لحالة الحراك الشعبي والسيولة السياسية والإجتماعية والإعلامية التي شهدتها الكثير من الدول ، واستمرار تصاعد الدعوات التي تطلقها بعض القوى السياسية ، بضرورة التوسع في سياسات الإصلاح والاستفادة من هذه الموجة الثورية في إعادة الإعتبار لهذا الوطن ، الذي كاد أن يفقد حضوره وتأثيره ، بعد سنوات الجمود والاستقرار الوهمي الممتدة ، أوكنتاج لمناخ الإرهاب وسيناريو الفوضى المخططة ، الذي يبدو واضحا للعيان بقوة ، أن ثمة دولا وأجهزة محلية وخارجية ، تستهدف تنفيذه ، لأسباب لا تبدو خافية على أحد . ومما لا شك فيه أن هذه الحالة من الإرتباك والفوضى قد أسهمت في خلق واقع أقل ما يمكن أن يوصف به ، بأنه واقع مؤلم ، عنوانه الرئيس يتمثل بوضوح في مفارقات " ضرورات الإختيار بين ضرورات شتى : الحفاظ على تماسك الدول الوطنية ، والجيوش الوطنية ، والأمن القومي العربي ، وحتى اعتبارات الأمن الداخلي ، وبين اعتبارات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان " وكل مطالب الإصلاح السياسي والاقتصادي والإجتماعي المشروعة التي انتفضت الجماهير من أجلها ، في وقت تتصاعد فيه ضربات الإرهاب وتمدد جماعات العنف المسلح بقوة ضد كيان هذا الوطن ووحدته واستقراره .

والحقيقة أنه بالرغم من إدراكنا وإيماننا الكامل بأهمية التوسع في تطبيق سياسات الإصلاح والتغيير ، وتطبيق منظومة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتوسع في مجال الحريات العامة والسياسية والإعلامية ، وكذلك إدراكنا الكامل بأن ضرورات الحفاظ على الأمن القومي ، ووحدة الدول الوطنية وتماسكها ، مرتبطة في الأساس بمدى جدية مشروعات الإصلاح المطروحة من قبل أنظمة الحكم السائدة لأوضاع الدول والمجتمعات العربية ، وأنها لا تعني في المقابل تغييب منظومة الحريات وتوسيع دوائر القمع والاستبداد ، إلا أن الثمن الفادح الذي تدفعه الآن الكثير من الدول والمجتمعات العربية ، وسيادة مناخ من " عدم اليقين المجتمعي " " وغياب الاستقرار " وتآكل وحدة الصف الوطني ، وشيوع الاستقطاب الحاد في كثير من الدول والمجتمعات " " وتصاعد موجات الإرهاب المنظم " ، قد فرض على كثير من القوى السياسية والثورية والديمقراطية ، التي كانت ترفع رايات الثورة وشعاراتها بالأمس ضد النظم القائمة أو بعضها ، وتلح على سرعة التغيير، أن تراجع اختياراتها وأن تلتقط أنفاسها بعض الوقت وتعيد النظر في حساباتها ، ليس تغييبا لمشروع الثورة وأهدافه ، ولا لمشروع الإصلاح وسياساته ومطالبه وتوجهاته ، بقدر ما أصبح الأمر محاولة واعية ومقصودة من هذه القوى ، لتحقيق الإصطفاف الوطني حول مشروع الوطن ذاته .

إن من يقرأ حقيقة ما يدور في الواقع العربي ، ويتأمل بدقة في حجم التضحيات والخسائر التي تحققت خلال السنوات السابقة – ولا تزال – سيدرك منذ الوهلة الأولى أن كثيرا من المجتمعات العربية قد دفعت ثمنا وتكاليف باهظة جراء حالة الفوضى والإرهاب التي تشهدها هذه المجتمعات ، كما سوف يدرك دون مبالغة أو عناء شديد أن الصحافة والصحفيين ، والإعلاميين عموما ، كانوا في مقدمة القوى الديمقراطية والمهنية التي تحملت بصلابة عبء وعناء عمليات التغييروالإصلاح التي تشهدها بعض المجتمعات ، وعناء عمليات الإنفلات والفوضى والإرهاب التي تشهدها بعض المجتمعات الأخرى في العالم العربي ، إذ دفع الصحفيون ومؤسساتهم وتنظيماتهم النقابية ثمنا غاليا ، يتراوح بين التضييق عليهم أثناء ممارسة مهام عملهم ، وتعرضهم للعنف والانتهاكات الجسدية ، أو للإعتقال والسجن، مرورا بالتضييق عليهم في الحصول على المعلومات ،وفي التعبير عن أنفسهم بحرية ، وضيق صدرالسلطة ونظم الحكم ، من ممارستهم لحقهم في النقد وكشف القصور والانحرافات ، إنتهاء بأعمال القتل والإستهداف بالذبح التي تمارسها بعض التنظيمات الإرهابية ضدهم في بعض المجتمعات العربية . والحقيقة أنه في ظل كل هذه التحديات والأوضاع المرتبكة والملتبسة أصبحت حرية الصحافة والصحفيين في العالم العربي على المحك إلى حد كبير ، فالصحفيون ينشدون الحقيقة ويسعون ورائها ويؤمنون بضرورة التوسع في خيارات وهوامش الحريات السائدة ، حتى يتمكنوا من أداء رسالتهم على النحو الأمثل ، في الوقت الذي مازالت فيه أجهزة السلطة وأنظمة الحكم في العالم العربي تنظر إلى هذه الحريات نظرة شك وريبة ، باعتبارها من وجهة نظر السلطة ، كانت سببا بشكل أو بأخر، فيما شهدته الكثير من الدول والمجتمعات من حالة سيولة وحراك ، وأنها كانت في مقدمة الأسباب الرئيسية فيما آلت إليه هذه الأوضاع . بل إن هذا الأمر قد أصبح يزداد حدة الآن ، مع دخول الإرهاب وتصاعد موجاته في كثير من الدول العربية على خط الأحداث وأزمات الواقع ، فأصبح الصحفيون والصحف ووسائل الإعلام عموما يواجهون ضغوط السلطة وقمعها وتضييقها في جانب ، واستبداد جماعات الإرهاب والعنف المسلح واستهدافها في الجانب الآخر ، إذ بات الطرفان ينظران للصحافة وللصحفيين ولوسائل الإعلام والإعلاميين عموما ، ليس باعتبارهم يؤدون رسالة سامية ويشاركون بقوة في تحمل أعباء الإصلاح والتغيير ، وإنما باعتبارهم خطرا عليهما ، وباعتبار أن كشف الحقيقة وتغطية الأخبار والأحداث ونقلها بأمانة سيؤدي في النهاية إلى كشف كل وجوه القمع والفساد والاستبداد ، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى التوسع في التضييق على المجال العام ، وتراجع بعض مؤشرات حرية الصحافة والصحفيين في العالم العربي ، خلال العام المنقضي ، جراء كل هذه العوامل والمتغيرات ، والظروف والتحولات ، والمحصلة النهائية أن الصحافة والصحفيين في العالم العربي أصبحوا يواجهون القمع والاستبداد من قبل السلطة وأنظمة الحكم في جانب والإرهاب من قبل الجماعات التكفيرية والإرهابية في الجانب الأخر، ، وأصبحت حرية الصحافة والصحفيين تواجه أزمة حقيقية وخطرا حقيقيا ، وهو الأمر الذي إن كنا نتفهم دوافعه وأسبابه ونقدرها ، فإننا في المقابل نؤمن بأن التوسع في سياسات الإصلاح والتغيير وتلبية احتياجات ومطالب الشعوب المشروعة ، والتوسع في هوامش ومساحات

الحريات السياسية والإجتماعية والإعلامية السائدة ، كفيل بمجابهة أية أخطار ، وكفيل بتحقيق لحمة الصف الوطني والاصطفاف حول مشروع الوطن ذاته ، وليس أية مشروعات أيديولوجية أخرى .

ويستند هذا التقرير في استعراضه ورصده وتقييمه لحالة الحريات الصحفية في العالم العربي إلى منهجية منضبطة ومحددة ، تسهم – إلى حد كبير – في خروجه إلى النور بشكل موضوعي ومتوازن ، حيث تتبلور هذه المهنجية في رصد وتقييم حالة الحريات الصحفية من واقع رؤى ثلاثة أطراف مختلفة : تتمثل الأولى في تقرير لجان الحريات الصحفية بالنقابات المهنية وتقارير بعض منظمات المجتمع المدني المحلية حول هذه الأوضاع والثانية فى رصد وتحليل المؤشرات والنتائج التي انتهت إليها تقرير المنظمات الدولية ذات المصداقية مثل منظمة اللجنة الدولية لحماية الصحفيين ، ومنظمة المادة رقم ١٩ ، وغيرها ، والثالثة وتتمثل في رؤية القيادات النقابية في العالم العربي لمؤشرات حالة الحريات الصحفية ومظاهر التطور والتراجع بها من خلال استبيان علمي متطور يتم توزيعه على هذه القيادات سنويا ، والتعرف من خلال تحليل نتائجه إحصائيا وتحليلها وتفسيرها في ضوء السياقات السياسية والإجتماعية السائدة ، على واقع حالة الحريات الصحفية ومؤشراتها الفعلية وجوانب التطور والقصوروالانتهاكات بها ، وأخيرا ، لضمان الخروج بتقرير موضوعي متكامل ، ومحاولة تقديم صورة أقرب إلى الحقيقية عن حالة الحريات الصحفية في العالم العربي . و يشتمل هذا التقرير وفق ما سبق على ثلاثة محاور أساسية ، المحور الأول : تقارير التنظيمات النقابية الصحفية عن حالة الحريات فى العالم العربي ، والمحور الثاني : استعراض بعض المؤشرات والنتائج عن حالة الحريات الصحفية في العالم العربي من واقع تقارير المنظمات الدولية ، والثالث : نتائج الدراسة حول رؤية القيادات النقابية لمؤشرات حالة الحريات الصحفية في العالم العربي ، ثم خاتمة تفسيرية مقارنة يتم من خلالها استخلاص واستعراض النتائج العامة والمؤشرات العامة لحالة الحريات الصحفية في العالم العربي ، وفيما يلي سوف نستعرض نتائج التقرير في ضوء محددات الخطة التي تم الإشارة إليها .

،، والله ولى التوفيق ،،

رئيس لجنة الحريات	الأمين العام	رئيس الإتحاد
عبد الوهاب الزغيلات	حاتم زكريا	أحمد يوسف بهبهانى

المحور الاول

تقارير التنظيمات النقابية الصحفية

عن حالة الحريات في العالم العربي

ويتضمن هذا المحور من محاور التقرير استعراضا تفصيليا لحالة الحريات الصحفية في العالم العربي من واقع الممارسة العملية ، ومن واقع جهود الرصد والمتابعة التي تقوم بها هذه التنظيمات للتطورات والانتهاكات التي تشهدها حالة الحريات في مجتمعاتهم ، ودور هذه التنظيمات النقابية في دعم منظومة الحريات الصحفية وفي الدفاع عن أبناء الجماعة المهنية ، أودورها في التصدي للانتهاكات والتجاوزات التي قد تمارسها السلطة وبعض الأجهزة أو حتى بعض القوى والجماعات السياسية والمتطرفة في بعض البلدان العربية . والحقيقة فإن من يقرأ هذه التقارير سيصل في النهاية إلى نتيجة مهمة مؤداها أن حالة الحريات الصحفية في العالم العربي – في واقع الممارسة العملية – قد شهدت كثيرا من مظاهرالتراجع والتردي خلال العام الماضي ، نتيجة للظروف والأوضاع والتحديات السياسية والأمنية التي تشهدها كثير من الدول، حيث استمر الصحفيون في كثير من بلدان العالم العربي يدفعون ثمن الدور الذي يلعبونه في كشف الحقائق وفضح الإنتهاكات والتجاوزات وفي تنوير الرأي العام .

وفيما يلي نستعرض بشكل واف تقارير هذه النقابات للتعرف على مظاهر التطور ومؤشرات التراجع في أوضاع وحالة الحريات الصحفية في العالم العربي ، وذلك على النحو التالي :

وفد الاردن فى اجتماعات المكتب الدائم بطنجة ـ المغرب فبراير ٢٠١٥

الأردن

أزمة مالية طاحنة
تهدد مستقبل الصحافة

لم تكن حالة الحريات الصحفية والاعلامية في الاردن عام ٢٠١٤ بأفضل حالاً عن عام ٢٠١٣ ، اذ بقيت الأمور بحسب المؤشرات الأولية لاستطلاع الحريات الصحفية الذي تجريه لجنة الحريات في نقابة الصحفيين الاردنيين ، والذي سيصدر ضمن تقرير موسع متزامناً مع تقرير اللجنة الدائمة للحريات في الاتحاد العام للصحفيين العرب ، بقيت في اطار الحرية النسبية ، رغم انه لم تكن هناك انتهاكات صارخة لحرية الصحافة ، غير أن المناخ العام الذي يشهده الاردن متأثراً بما يحدث في دول المنطقة تحت عنوان " الربيع العربي " ساهم في بقاء الامور على ما هي عليه .

ولعل الحالة الابرز التي واجهتها نقابة الصحفيين في عام ٢٠١٤ ، وهي امتداد لما حصل في عام ٢٠١٣ ، وما زالت مستمرة ، هي تلك المتعلقة بواقع الصحافة المطبوعة التي تعاني من أزمات مالية وادارية خانقة تكاد تعصف بوجودها ، اذ أن صحيفة العرب اليوم كانت أغلقت عام ٢٠١٣ ، قبل أن تعود للصدور ، بحجم مختلف وكادر محدود ، ويعاني العاملون فيها من مصاعب مالية ، وبحسب عدد منهم فانهم لا يتقاضون رواتبهم ربما لثلاثة أشهر متواصلة .

وتشهد صحيفة الدستور ، وهي الصحيفة الأقدم في الاردن أزمة مالية خانقة ، نتيجة سوء الادارة وكثرة التدخلات في عملها وحجم العمالة الزائدة فيها ، فضلاً عن عدم استثمارها للثورة التكنولوجية وتنويع استثماراتها ، وهو ما ينطبق على صحيفة الرأي كذلك ، ولم يتقاضى العاملون في الدستور رواتبهم لمدة وصلت الى أربعة أشهر.

وتأخذ أزمة الصحافة المطبوعة جهداً كبيراً من عمل مجلس النقابة بهدف الحفاظ على تلك الصحف ، وبالتالي الحفاظ على العاملين فيها ، ذلك أن هناك مؤشرات ايجابية لجهة خروج تلك الصحف من أزمتها عبر اجراءات حكومية وغير حكومية تساعد في هذا الاتجاه .

واستطاعت النقابة بما بذلته من جهود مع السلطات المختلفة التنفيذية والتشريعية ، أن تجعل قضية الصحافة المطبوعة قضية وطنية يجب التعامل معها بمنظور سياسي وليس بمنظور الربح والخسارة ، وتبنى مجلس النواب القضية وعقد جلسة مناقشة عامة خلصت الى توصيات تساهم في خروج الصحف من أزمتها ، وجار العمل حالياً لدراسة تلك التوصيات وتنفيذها .

- **التشريعات :**

أما على الصعيد التشريعي ، فقد حدث تطور كبير على قانون نقابة الصحفيين الذي وضع موضع التنفيذ منتصف العام الماضي ٢٠١٤ ، ومن أبرز التعديلات توسيع قاعدة العضوية ، اذ أصبح بموجبه يحق للعاملين في المواقع الالكترونية والاذاعات والفضائيات الخاصة الانتساب للنقابة وفق ذات الشروط التي تطبق على العاملين في الصحف المطبوعة ، فضلاً عن تسهيل اجراءات انتخاب النقيب ونائبه وأعضاء المجلس ،

وبموجب القانون أصبح آداء القسم أمام مجلس النقابة ، إلى جانب الغاء عقوبة الحبس لمنتحلي صفة صحفي والاكتفاء بالغرامة المالية ، واعطاء الحق لمجلس النقابة بالاستثمار لزيادة ايرادات النقابة خصوصاً في ظل شح الاعلانات في الصحف وتراجعها ، باعتبار أن النقابة تتقاضى نسبة (١٪) من اعلانات تلك الصحف .

وأقر كذلك نظاماً خاصاً للتقاعد للصحفيين ، بحيث يوفر راتباً تقاعدياً لهم وفق أسس وشرائح معينة وآليات حددها النظام . ويسعى المجلس جاهداً الى تعديل جملة من التشريعات بالتعاون مع الحكومة لها مساس بالعمل الصحفي ، منها العقوبات ، مكافحة الارهاب ، أصول المحاكمات الجزائية ، ضمان حق الحصول على المعلومات ، المطبوعات والنشر ، محكمة أمن الدولة ، اسرار ووثائق الدولة ، وغيرها .ذلك أن الحكومة خاطبت النقابة لتقديم تعديلات حول تلك التشريعات ، في اطار مشروع منظومة النزاهة الوطنية التي اطلقت في الاردن برعاية الملك عبد الله الثاني ، وجار العمل حالياً على دراستها تمهيداً لتقديم رؤية النقابة لتلك التشريعات .

- <u>الاعتقال والتوقيف :</u>

لم يشهد عام ٢٠١٤ اعتقال أي صحفي ، انما تم توقيف أحد الصحفيين من قبل المحكمة على خلفية قضية نشر وفق قانون العقوبات ، وبعد ضغط وتدخل من النقابة تم تكفيله ، وطي ملف القضية . ولم تسجل أي حالة لسجن صحفي في قضية نشر ، غير أنه تم رفع قضايا عديدة على صحفيين في قضايا النشر وخصوصاً اؤلئك الذين يعملون في المواقع الالكترونية الاخبارية ، وحضر نقيب الصحفيين وأعضاء المجلس مراحل التحقيق مع الصحفيين من قبل النيابة العامة ، ولم يتم توقيفهم بل تم تركهم أحراراً ، واحيلت القضايا الى المحكمة ، وما زالت مستمرة . فيما صدرت أحكاماً قضائية بغرامات مالية بحق صحفيين في بعض القضايا .

ونظم مجلس النقابة سلسلة اعتصامات ووقفات احتجاجية وأصدر العديد من البيانات التي تندد بالتوقيف الذي يرى فيه عقوبة استباقية . وفي اطار التعاون مع مديرية الامن العام وخصوصاً في قرارات التنفيذ القضائي ، فانه تم التباحث مع مدير الامن العام في هذا الشأن الذي أوعز بمخاطبة النقابة بشأن أي صحفي مطلوب للتنفيذ القضائي الذي يقوم بدور تنفيذ طلبات المحاكم للحيلولة دون توقيفهم في نظارات الشرطة ، وابلاغهم بمراجعة الجهة القضائية المطلوب لها ، وهذا الأمر حقق فائدة كبيرة للصحفيين المطلوبين للمحاكم والنيابة العامة.

- <u>المواقع الالكترونية :</u>

تم اغلاق بعض المواقع الالكترونية غير المرخصة من قبل هيئة الاعلام ، اذ تم تصويب أوضاع بعضها وفق احكام قانون المطبوعات والنشر الذي يوجب على كل موقع الكتروني اخباري أن يكون له رئيس تحرير عضو نقابة الصحفيين مضى على عضويته أربع سنوات .

- <u>مجلس شكاوى وميثاق الشرف :</u>

ويعمل مجلس النقابة حالياً على اعداد نظام خاص لمجلس الشكاوى على غرار ما هو معمول به في بعض الدول الديمقراطية ، بحيث يكون مختصاً بالنظر في قضايا النشر قبل احالتها الى المحاكم ، ويكون بعيداً عن

سيطرة أي جهة ، بل سيكون مستقلاً حتى يمارس دوره ومهامه بحرية كاملة . كما يجرى حالياً تطوير ميثاق الشرف الصحفي ليتجاوب مع التغييرات التي يشهدها قطاع الاعلام .

- **حل النزاعات :**

وساهم مجلس النقابة خلال العام الماضي في حل كثير من الخلافات بين أعضاء الهيئة العامة ، وبينهم وبين مواطنين ، في ضوء بعض الشكاوى التي وردت للمجلس .

اعتصامات ووقفات احتجاجية :

وفي اطار تفاعل مجلس النقابة مع القضايا العربية ، فقد أصدر المجلس العديد من البيانات التي تندد بالانتهاكات التي تحدث بحق الصحفيين في بعض الدول ، الى جانب تنظيمه اعتصامات ووقفات احتجاجية ضد ممارسات سلطات الاحتلال الصهيوني بحق أبناء شعبنا في فلسطين ، واستهدافه المتعمد للصحفيين الفلسطينيين في غزة أثناء العدوان الهمجي البربري الاخير عليها والذي ادى الى استشهاد عدد من الصحفيين الفلسطينيين أثناء ممارستهم لواجبهم المهني .

وفي الختام ، فان الوضع بشكل عام كان مرضياً قياساً لسنوات سابقة ، غير أننا نسعى دائماً للأفضل ، نسعى الى تعزيز الحريات الصحفية ، بمنع التوقيف والانتهاك وتعديل التشريعات التي تؤدي الى ذلك ، ونأمل أن يكون التقييم لعام ٢٠١٥ أفضل منه في عام ٢٠١٤ .

وفد الامارات فى اجتماعات المكتب الدائم بطنجة ـ المغرب فبراير ٢٠١٥

الامارات

الدستور يدعم
حرية الرأي والتعبير

بصفة عامة تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة جاهدة على تكريس وترسيخ مجال الحريات الصحفية والإعلامية وحقوق الإنسان وتجسيد الدلالات الثقافية لتلك الحقوق والتي أشادت بها العديد من المحافل الدولية كما تؤكد المادة ٣٠ من الدستور على أن "حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون" وبخصوص حرية التعبير وتكوين الجمعيات ، فإن هناك بالفعل العديد من جمعيات النفع العام التي تعمل بمختلف المجالات في مناخ من الحرية والانفتاح الإعلامي ، ولقد صدقت دولة الإمارات العربية المتحدة وأعلنت التزامها الكامل بما تقرره مختلف الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان في جميع المجالات وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام وحرية إصدار الصحف وتملكها للأفراد والشركات ، وضمان مناخ موات يحمي التعددية والتنوع ، وكان لقرار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي بمنع حبس الصحفيين في القضايا المرتبطة بعملهم ، صدىً متميزاً في كل الأوساط المهتمة بحقوق الإنسان ومهنة الصحافة ، ولم يسجل منذ صدور هذا القرار أية حالة حبس أو توقيف لصحفي بسبب ممارسته لعمله المهني .

وحول الوضع العام خلال عام ٢٠١٤ يمكننا التأكيد على مجموعة الحقائق التالية:-

١- عدم تسجيل أية حالة سجن أو اعتقال أو حبس ضد أي صحفي في قضايا مرتبطة بالنشر أو إبداء الرأي.

٢- لم يتم استدعاء أي صحفي للتحقيق في شكوى ضد ما نشر في الصحف المحلية .

٣- لم تسجل أية حالة تجاوز أو مضايقة لصحفي أو مصور أثناء أدائه لعمله ، ولم يوقف أي صحفي عن ممارسة عمله أو تم فصله بناء على ما نشر أو كتب .

٤- لم يصدر أي قرار أو حكم قضائي بتعطيل أية وسيلة إعلامية أو إغلاقها مؤقتا أو سحب ترخيصها بصفة دائمة .

٥- لم يصدر أي بيان من منظمة خارجية مهتمة بقضايا حرية الإعلام متضمنا واقعة مرتبطة بالصحفيين أو الصحف المحلية .

٦- في ما يخص القوانين والتشريعات الإعلامية ، لم يطرأ أي تغير عليها ، وما زلنا باعتبارنا ممثلين للوسط الصحفي نطالب بقانون جديد بديلا لقانون المطبوعات والنشر رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ الذي نرى أنه لا يلبى طموحات صحافتنا ويشمل على كثير من المواد المقيدة لحرية الصحافة .

وفد البحرين فى اجتماعات المكتب الدائم بطنجة ـ المغرب فبراير ٢٠١٥

البحرين

اتساع هامش الحريات الصحفية
منذ انطلاق المشروع الاصلاحي

إن حالة الحريات الصحفية في البحرين في تطور وانفتاح مستمر منذ انطلاق المشروع الاصلاحي لجلالة الملك الذي يدعم الصحافة والصحفيين ونحن بإنتظار اطلاق القانون الجديد بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر الذي لا يزال في اروقة السلطة التشريعية .. و هناك قانون معمول به منذ ٢٠٠٢ ينظم العمل الصحفي في اطار الدستور والميثاق يحتاج لوضع اشتراطات ومعايير إضافية لتنظيم الصحافة بصورة أفضل خصوصا وان هناك نية للإستثمار في مجال قطاع الإذاعة والتلفزيون.

ان جميع الصحف في البحرين لديها الحرية في طرح جميع الأمور والقضايا على أرض الواقع بمهنية دون أي رقابة من أي جهة.

وإذا كان هناك حديث عن تراجع الحريات في الصحافة فان أغلب التقارير التى تذكر ذلك تأتي من جهات غير رسمية وغير محايدة يضعها فى اطار عدم المصداقية في التقييم الصحيح للحريات في البحرين.

وقد كانت هناك بعض الشكاوى على مجموعة من الزملاء الصحفيين تم التعامل معهم من قبل النيابة معها حسب الأنظمة المعمول بها في البحرين وتم الاحتفاظ عليها من خلال تدخل الجمعية والتواجد في حل المشاكل المطروحة في المحاكم على الصحفيين.

ولا يوجد في البحرين أي حالات استهداف للإعلاميين في مجال عملهم الصحفي وحرية كلمتهم ولا يوجد لدينا أي اعلامي أو صحفي مسجون بسبب آرائه السياسية أو التعبير عن رأيه حيث لم نشهد أية اعتقالات أو مسائلات للصحفيين حول المواد الصحفية المنشورة خلال الأعوام الماضية.

وتؤكد الجمعية رفضها استهداف الاعلاميين لمخالفة الرأي لبعض الجهات وهي تعمل على لم الشمل الأسرة الصحفية واللحمة الوطنية.

وتؤكد الجمعية بأنه منذ انطلاق المشروع الإصلاحي في عام ١٩٩٩ حتى الآن لم يسجن أي صحفي على الإطلاق ولم تغلق أي صحيفة أو مؤسسة إعلامية لأسباب غير مالية.

وللمرأة دور في الصحافة البحرينية لوجود مجموعة كبيرة من الصحفيات اللاتي يحتجن للصقل والخبرة في هذا المجال.

وقد تم إنشاء هيئة عليا للإعلام والأتصال تضم في عضويتها شخصيات اعلامية وبرلمانية وحقوقة من ذوي الكفاءة والخبرة المهنية والاكاديمية والإدارية تتولى الإشراف والرقابة على وسائل الإعلام والاتصال، وتم اختيار المنامة عاصمة للإعلام العربي لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ من قبل هيئة الملتقى الإعلامي العربي لدولة الكويت بالتنسيق مع الأمانة العامة بجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال)

ولا شك ان تطور الصحافة في البحرين يأتي من خلال عدم وجود أي قيود تفرض عليها مما اتاح المجال أمام النشاط الفكري والادبي والاعلامي الواسع النطاق كما أن الضمانة الدستورية لحرية التعبير والنشر لم تساهم فقط في رفع هامش الحرية المتاحة للصحافة في البحرين ولكنها ساهمت في تطوير الممارسات والتجارب المحلية في كيفية استعمال هذا الحق الدستوري والذي يعد أيضا حقا من حقوق الإنسان.

وفد السعودية فى اجتماعات المكتب الدائم بطنجة ـ المغرب فبراير ٢٠١٥

السعودية

الصحافة تشهد انفتاحا
فى الحريات خلال العقد الاخير

فى ظل الانفتاح الاعلامي المتزايد فى المملكة العربية السعودية ، وخصوصاً فى العقد الماضي ، شهدت الصحافة السعودية انفتاحاً واسعاً على صعيد هامش الحريات ، وحق التعبير ، وشهدت الساحة الاعلامية عبر وسائل الاعلام المختلفة وابرزها الصحافة والقنوات الفضائية والصحافة الورقية والالكترونية ، شهدت نقاشات وسجالات ومناقشات للعديد من القضايا السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية .. واتسمت هذه المناقشات بالجرأة وتناول جميع القضايا الحيوية التى يهتم بها المجتمع السعودي .

ويمكن القول ان النشر فى المملكة جري بشكل ايجابي لم يقيده الا ما يتعارض مع القواعد العامة للنشر فى المملكة واهمها :

- عدم مصادمتها للمسلمات من قواعد الشريعة الاسلامية وتعاليمها .
- تقاليد المجتمع السعودي وقيمة واعرافه ، وعدم السماح باثارة قضايا الطائفية والعنصرية .

ومن هذا المنطلق نجد صعوبة فى تفهم كثير من المنظمات التى تعالج اوضاع الحريات الصحفية ، للخصوصية الدينية التى تضبط ايقاع الممارسة الاعلامية تقيداً بالشريعة الاسلامية ، كون ارض المملكة مهد الرسالة الاسلامية ومحضن الحرمين الشريفين ، وفيها قبلتهم التى يتوجه اليها اكثر من (١,٥) مليار ونصف مسلم فى صلواتهم كل يوم ، وقبر رسولهم صلى الله عليه وسلم .

وكان الاجدر ادراك هذه المنظمات لمثل هذه الخصوصية التى تتطلب تفهماً خاصاً عند تطبيق معايير الحريات الصحفية ، اذ اننا نلاحظ فى كثير من تقارير هذه المنظمات تجاهلاً فى بعض الاحيان لثقل نمطية معروفة ، ومكررة عن المجتمع السعودي ، رغم التغييرات الكبيرة التى شهدتها المملكة فى السنوات الاخيرة ، ولعل ذلك يعود الى بعض العوامل منها :

- ان بعض هذه التقارير مصممة لاهداف سياسية ، بل ان بعضها يحمل فبركات من دوائر معادية للاسلام.
- استقاء هذه المنظمات لمعلوماتها من مصادر غير موثوقة ، مثل اسماء مجهولة فى الانترنت ، او من شخصيات تقيم خارج المملكة .
- الجهل باحكام الشريعة الاسلامية ، ويحصل ذلك احياناً حتي من شخصيات رسمية غربية ، مثل الموقف المعادي للقضاء السعودي الذى اتخذته وزيرة الخارجية السويدية ، اعتراضاً على الاحكام التى صدرت بالجلد، والسجن على المواطن رائف بدوي ، مؤسس موقع " الليبراليون السعوديون " والذى اتهم بالاساءة للدين الاسلامي ، والرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد اعتذرت وزيرة خارجية السويد فيما بعد للملكة .

حالة الاعلام :

يمكن الاشارة الى ابرز الجوانب التى تتعلق بحالة الاعلام فى المملكة خلال العام المنصرم والتى لها مساس بشكل او باخر بالحريات الصحفية من خلال النقاط التالية :

- يوجد لجنة للمخالفات الصحفية تتكون من ممثلين لعدد من الجهات الحكومية تنظر فى القضايا المرفوعة ضد الصحفيين ، وهناك لجنة اخري للاستئناف حيث ان قضايا النشر الصحفي لا ترفع للمحاكم العامة او للجهات الامنية بناء على امر ملكي سابق .

- تم رفع قضايا اخري متعلقة بجرائم المعلوماتية وتم الحكم على بعضها .
- تقوم العديد من الصحف بتكليف محامين للدفاع عن الصحفيين ، وتتكفل بعض المؤسسات الصحفية بدفع الغرامات التى تفرض على الصحفيين لديها .

وهناك حالات استثنائية تقع فى اي ممارسة صحفية فى اي بلد كان ، الا ان هذه الممارسات لا تلغي او تؤثر فى المكتسبات الكبيرة التى تحققت على صعيد النشر الصحفي فى السنوات القليلة الماضية ، ويكفي ذلك ان سجون المملكة خالية من اي سجين صحفي محترف لمهنة الصحافة بسبب النشر .

ولم يشعد عام ٢٠١٤ م على الصعيد الاعلامي قضايا حيوية كمتغير على صعيد انظمة الاعلام أو الممارسة المهنية ، ويجب ان نشير هنا اننا لا ندعي الكمال فى مجال الحريات الصحفية ، فمازال هناك بعض التحديات على هذا الصعيد ، ومازالت هيئة الصحفيين السعوديين تعمل جاهدة لحماية الصحفيين وعقد الندوات المتعلقة بالحريات الصحفية ، والمطالبة باحترام حقوق الصحفيين فى الحصول على المعلومة التى كفلها النظام فى المملكة ، وتحاول الهيئة التواصل مع الجهات ذات العلاقة بالاعلام فى المملكة لتحسين بعض قوانين النشر وتعزيز الحريات الصحفية .

وفد السودان فى اجتماعات المكتب الدائم بطنجة ـ المغرب فبراير ٢٠١٥

السودان

مازالت سياسات تعطيل الصحف مستمرة ..

وارتفاع معدلات حبس الصحفيين

إيمانا بدوره في حماية حقوق الصحفيين والحريات الصحفية وفقا لقانون الصحافة لعام ٢٠٠٩ الذي اكد علي حرية التعبير ، فإن الاتحاد العام للصحفيين السودانيين في دورتة الجديدة – دورة (٢٠١٤-٢٠١٩) – ظل يقوم بدورة في الدفاع عن الحريات الصحفية وحقوق الصحفيين والمؤسسات الصحفية من كافة أشكال الأنتهاكات .. ففي الفترة من سبتمبر ٢٠١٤-مارس ٢٠١٥ قام الاتحاد بالعديد من الجهود المهمة لرصد هذه الأوضاع ولعب دورا مهما في الدفاع عن قضايا الحريات وحقوق الصحفيين ومساندتها ، وفيما يلي سوف نستعرض أهم هذه الجهود والمؤشرات على النحوالتالي :-

١. **الغاء محكمة الصحافة بولاية الجزيرة من خلال الجهد الذي قام به الإتحاد وبالتنسيق مع رئيس القضاء ، وهي المحكمة التي كانت تشكل عائقاأمام الحريات الصحفية، كما كانت تمثل عبئا نفسيا وبدنيا على الصحفيين الذين كانوا يتعرضون للمحاكمة ،حيث كانوا يتحملون بمشقة معاناة السفر للمثول أمام المحاكم في هذه الولاية.**
٢. **تشكيل لجنة المساءلة والمحاسبة للصحفيين كلجنة مشكلة من أعضاء محايدين وقانونين وممثل من المجلس القومي للصحافة وممثل لأتحاد الصحفيين للنظر في القضايا الخاصة بالزملاء الصحفيين وفقا لميثاق الشرف الصحفي.**
٣. **أصدر الاتحاد بيانا يرفض فيه تعليق صدور صحيفتي المشاهد والأسياد (صحف رياضية) وقد عاودت هذه الصحف الصدورمن جديد .**
٤. **أصدر الأتحاد بيانا يرفض ويستنكر فيه توقيف جهاز الأمن القومي لعدد (١٤) صحيفة سياسية مما اعتبره الإتحاد انتهاكا للحريات الصحفية وواصل دفاعه حتي عاودت الصحف صدورها.**
٥. **أصدر الاتحاد بيانا استنكر فيه اعتقال الصحفي عبد الرحمن العاجب ، وبرغم أن الاعتقال لا علاقة له بقضية نشر ، فقد بذل الاتحاد جهدا كبيرا مع الجهات المختلفة حتي تم اطلاق سراح الصحفي.**
٦. **أصدر الاتحاد بيانا حول اعتقال الصحفي النور احمد النور في تاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٣ وبذل جهدا كبيرا حتي تم اطلاق صراح الصحفي.**
٧. **أصدر الاتحاد بيانا استنكر فيه الإعتداء الذي راح ضحيتة(٥) صحيفيين بدولة الجنوب .**
٨. **أدان الاتحاد عمليات القتل والاختطاف التي تعرض لها الصحفيون في اليمن**
٩. **ظل الاتحاد متابعا للبلاغات الموجهه الي صحيفة الميدان وصحيفة الخرطوم.**
١٠. **يعمل الاتحاد مع الجهات المختصة في مراجعة قانون الصحاافة لعام (٢٠٠٩) بغرض تعديل بعض (مواده) بغية توسيع المساحه الحريه**
١١. **متابعة القضايا تحتد التحري الخاصة بالنشر.**
١٢. **أعد الاتحاد بالتعاون مع مجلس الصحافة والمطبوعات الصحفية مسودة قانون ممارسة المهن الإعلامية في السودان ، والذي يعد أحد أهم ضمانات حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة وحمايتها.**

وفد سورية فى اجتماعات المكتب الدائم بالكويت نوفمبر ٢٠١٣

سوريا

الارهاب يستهدف
سوريا والحريات الصحفية

تتعرض سوريا منذ اكثر من أربعة اعوام الى هجمة شرسة ومخطط كبير يستهدفها مثلما استهدف بلدانا عربية شقيقة لانها رفضت الإستسلام للهيمنة الأمريكية الصهيونية وذلك عبر تآمر عربي وإقليمي ودولي وبأدوات محلية ومرتزقة من كل حدب وصوب لا مشروع لهم سوي القتل والتخريب واستهداف كل ما هو سوري .

وقد تحمل الصحفيون السوريون مسئولياتهم فى الدفاع عن سورية وكرامتها وكرامة شعبها وناضلوا بالكلمة المكتوبة والصوت المرفوع لاظهار حقائق الاحداث وما يجري من فبركات اعلامية وتشويه للحقائق ، وساهم الصحفيون مساهمات فعالة فى كشف الزيف الاعلامي الذى تمارسه بعض وسائل الاعلام العربية والاجنبية التى فقدت ادني معايير المصداقية والمهنية واصبحت جزءاً من مشروع المؤامرة على سورية كما ساهم الصحفيون السوريون بدور بارز فى نقل حقيقة الواقع على الارض دون تزييف او دجل .

ان الصحفيين السوريين والاعلام السوري بكل وسائله ومؤسساته العامة والخاصة الذى عمد بالدم تراب سورية وقدم ولا يزال على مدار فترة العدوان العديد من الشهداء والجرحي والمخطوفين ويؤكدون تصميمهم على استمرار نقل الحقيقة ووضعها امام المواطنين فى الداخل والخارج .

ان ما يحز فى نفس الصحفيين السوريين أن جميع المنظمات المعنية بحرية الصحافة وحقوق الانسان لم يصدر عنها ما يفيد بإدانة الجرائم التى ترتكب بحق الصحفيين السوريين ومؤسساتهم والعقوبات التى لحقت ببعض الصحف الرسمية والخاصة الذى كان شكلا من اشكال العدوان على الشعب العربي السوري وكان انتهاكاً فاضحاً لمبادي العمل الاعلامي وحرية الرأي والتعبير وبما يتناقض مع البند السادس من قرار مجلس الامن رقم /٢٠٤٢/ .

إننا ندعو الصحفيين العرب التعامل مع الاحداث فى سورية بصدقية ومهنية دفاعاً عن الكلمة الحرة المسؤولة وبعيداً عن اشكال الاستهداف لسورية القلعة الاخيرة الصامدة فى وجه اسرائيل والمشروع الاستعماري الغربي التى تدافع عن قيمتها وحقها فى الحرية والكرامة وادانة اعمال التسليح للجماعات المسلحة المعتدلة التى تنادي بها بعض الاطراف العربية والاقليمية فى سابقه ليس لها مثل فى العالم .

لقد كان الاصدار قانون الاعلام فى العام ٢٠١١ الاثر الكبير فى خلق بنية قانونية تنظم علاقة الصحافة بالمجتمع وتتيح للصحفي ممارسة واجبه وفق ضمير مهني والتزام اخلاقي بما يحقق اهداف المجتمع .

وتتابع سورية بخطوات جادة ومتسارعة اجراءات الاصلاح والتغيير للارتقاء فى الاداء الاعلامي وتطوير السياسات المهنية فحرية الرأي والتعبير ليست نصاً قانونياً ورد فى قانون الاعلام وانما هي مصلحة وطنية وسمة حضارية من سمات سورية .

اخيراً لابد من التذكير ان الزميل عبد الله المقداد عضو المكتب التنفيذى لاتحاد الصحفيين لا يزال مخطوفاً وغير معروف المصير ..و لا تزال العصابات المسلحة تحتجز عدة الاف من المواطنين كرهائن من بين هؤلاء مجموعة من الصحفيين والاعلاميين .

وفد الصومال فى اجتماعات المكتب الدائم بطنجة ـ المغرب فبراير ٢٠١٥

الصومال

استمرار مسلسل حوادث استهداف الصحفيين

رغم التحسن الأمني الذي شهدته أغلب مناطق الصومال، والعاصمة مقديشو منها بشكل خاص، إلا أن نزيف الصحفيين الصوماليين لا يزال متواصلا، فمسلسل العنف والاستهداف للصحفيين وعمليات الاغتيال ما زالت في وتيرة متصاعدة، كما أن عمليات تكميم الأفواه والسجن والرقابة في حق الصحفيين لا تزال مستمرة في الصومال.

ووصل عدد الصحفيين الذين قتلوا عام ٢٠١٤ الي ٥ صحفيين ، وأصيب ٦ صحفيين خلال أداء مهامهم ، كما اعتقل ١٣ صحفيا أيضا في مناطق مختلفة من البلاد.

أولا: الصحفيون الذين قتلوا في الصومال في عام ٢٠١٤:

– ٢١ أبريل ٢٠١٤: اغتال مسلحون مجهولون الصحفي "محمد عمر محمد" في سوق البكارو بوسط العاصمة الصومالية مقديشو. وكان محمد رئيس قسم الإعلانات والتسويق في إذاعة "راديو دالسان"، وهي محطة إذاعة أف ام مملوكة للقطاع الخاص ومقرها مقديشو.

– ٢١ يونيو ٢٠١٤: لقي الصحفي يوسف أحمد أبو بكر كينان، مصرعه، بانفجار عبوة لاصقة كانت موضوعة في سيارته اثناء توجهه من منزله بناحية حمروين بشرق العاصمة مقديشو إلي مقر عمله. وعمل يوسف كينان في عدد من المؤسسات الإعلامية بما في ذلك "راديو إرغو" وهي محطة مستقلة تعنى بالشؤون الإنسانية وتمولها الأمم المتحدة ومقرها في العاصمة الكينية نيروبي، وكذلك "راديو كلميي" وهي محطة إذاعية مملوكة للقطاع الخاص مقرها في مقديشو، و"راديو شابيلي"، وهي مملوكة للقطاع الخاص أيضا، بالإضافة إلي إذاعة "راديو المستقبل"، التي كان رئيس تحريرها عندما اغتيل.

– ١٨ نوفمبر ٢٠١٤: اغتال مسلحون مجهولون الصحفي عبد الرزاق علي عبدي، المعروف باسم "سيلفر"، في شمال مدينة غالكعيو، الجزء الخاضع لإقليم بونتلاند، وهي منطقة تتمتع بحكم شبه ذاتي. وكان سيلفر يعمل مراسلا لمحطة "راديو دالجير" ومقرها بونتلاند، كما كان يعملا مراسلا لقناة "هون كايبل" وهي قناة فضائية مستقلة مقرها في مدينة هرجيسا عاصمة إقليم أرض الصومال.

– ٥ ديسمبر ٢٠١٤: قتل الصحفي محمد اسحق باريو، الذي كان يعمل مراسلا لقناة "كالسان"، وهي قناة فضائية مستقلة، جراء تفجير انتحاري وقع في مدينة بيداوا، عاصمة محافظة باي بجنوب غرب الصومال.

– ٥ ديسمبر ٢٠١٤: قتل أيضا الصحفي عبد القادر أحمد ميو، الذي كان يعمل لإذاعة "راديو بيداوا"، وهي محطة إذاعية مملوكة للقطاع الخاص مقرها في مدينة بيداوا، بتفجير انتحاري وقع في مدينة بيداوا، عاصمة محافظة باي بجنوب غرب الصومال.

ثانيا: الصحفيون الذين أصيبوا في الصومال في عام ٢٠١٤:

– 21 فبراير ٢٠١٤: أصيب الصحفي أحمد سعيد أحمد، من إذاعة "راديو كولميي" بجروح خطيرة، في هجوم استهدف قصر الرئاسة الصومالية (فيلا صوماليا)، وقد تصادف مروره أمام القصر وقت الهجوم وهو في طريقه إلي مقر عمله.

– ٢ أكتوبر ٢٠١٤: تعرض الصحفي عبد الرزاق جامع علمي، المعروف باسم "بلاك"، مدير مكتب قناة "الصومال"في مقديشو، وهي فضائية مستقلة، لمحاولة اغتيال، عندما فتح مسلجون مجهولون النار عليه، وهو يغادر منزله في حي هول وداغ بوسط العاصمة مقديشو إلي مقر عمله، مما أدي إلي إصابته بجروح خطيرة، حيث أصابته عدة أعيرة نارية في الظهر والمعدة.

– ٥ ديسمبر ٢٠١٤: أصيب الصحفي عبد القادر حسن جوكر، مراسل تلفزيون "كالسان" بجروح في تفجير انتحاري في مدينة بيداوا.

– ٥ ديسمبر ٢٠١٤: تعرض الصحفي محمد آدم سعدال، مراسل راديو دالسان، للإصابة جراء تفجير انتحاري في مدينة بيداوا.

– ٥ ديسمبر ٢٠١٤: أصيب الصحفي عبد القادر حسن إبراهيم، مراسل قناة سومسابجورح في هجوم انتحاري في مدينة بيداوا.

–٣١ ديسمبر ٢٠١٤: أصيب صحفيان، وهما محمود عبدي أحمد، رئيس تحرير راديو غالكعيو، وعبد الله محمود آدم، المخرج الإذاعي للراديو غالكيو، بجروح خطيرة، عندما ألقي مجهولون قنابل يدوية علي مقر إذاعة راديو غالكعيو في مدينة غالكعيو بوسط الصومال.

ثالثا: حوادث إعتقال الصحفيين في عام ٢٠١٤

–٣ يناير ٢٠١٤: اعتقل الصحفي فيصل جامع آدم، مراسل إذاعة بار كولان، التي تمولها الأمم المتحدة، من قبل شرطة صوماليلاند في مدينة لاس عانود. وتم اعتقال الزميل فيصل آدم أثناء أداءه لمهام عمله في تغطية مسيرة في المدينة.

5– فبراير ٢٠١٤: اعتقلت قوات الأمن في مدينة بيداوا الصحفي علي إلياس عبد الله، من إذاعة وارسان، ويعمل مراسلا لقناة "هون كايبل". واتهمت أجهزة الأمن الصحفي علي عبد الله، بتغطية اجتماع لشيوخ وساسيين معارضين للسلطات المحلية. وكانت السلطات المحلية في مدينة بيداوا قد حذرت الصحفيين من تغطية اجتماعات المعارضة.

– ٣٠ مارس ٢٠١٤: اعتقلت الشرطة في مقديشو الصحفي نورالدين حسن إبراهيم، رئيس تحرير محطة سكاي أف ام في مقديشو، واحتجزته في دائرة التحقيقات الجانئية لستة ايام، لاستجوابه بشأن خبر نشرته محطته حول سرقة جوازات سفر دبلوماسية من مكتب رئيس الوزراء.

– ١٠ مايو ٢٠١٤: اعتقل كل من يوسف عبدي غابوبي، مالك ورئيس مجلس إدارة صحيفة هاتف في مدينة هرجيسا، وأحمد عليإيغيه، رئيس تحرير صحيفة هاتف على أيدي شرطة صوماليلاند.

– ٢٥ يونيو ٢٠١٤: أمرت محكمة هرجيسا بسجن الصحفي يوسف عبدي غابوبي، مالك ورئيس مجلس إدارة صحيفة هاتف لمدة ثلاث سنوات، وسجن الصحفي أحمد علي إيغيه، رئيس تحرير صحيفة هاتف لمدة أربع سنوات، بتهمة نشر معلومات كاذبة والتشهير ضد وزراء من حكومة صوماليلاند. وقضت المحكمة بسحب التراخيص من صحيفة هاتف وصوماليلاند تايمز التابعة لصحفية هاتف.

–٢٦ يوليو ٢٠١٤: اعقل الصحفي محمد عابي، مدير مكتب قناة يونيفرسال في صوماليلاند علي يد الشرطة المحلية هناك. وأوقفت سلطات صوماليلاند محطة يونيفرسال الفضائية من العمل في الإقليم بحجة عدم التزام الحيادية.

– ٢٧ يوليو ٢٠١٤: اعتقل الصحفي أحمد أدم روبليه رئيس تحرير شبكة باليغوبادلي أونلاين على شبكة الإنترنت، بتهمة نشر أخبار ومعلومات كاذبة عن صحة رئيس صوماليلاند أحمد سيلانيو. وقد أطلق سراحه بعد ٨ أيام من الاحتجاز.

– ٦ أغسطس ٢٠١٤: داهمت شرطة بونتلاند فندق الشارقة في مدينة غاروي واعتقلت الصحفية الإذاعية، فاظمة يوسف سعيد، وكانت السلطات المحلية غاضبة من مقابلة للصحفية فاظمة مع إذاعة صوت أمريكا. وأطلق سراح الصحفية بعد يومين وليلة من احتجازها.

–١٦ أغسطس ٢٠١٤: اقتحمت قوات الأمن الصومالية مقرات اثنين من المحطات الإذاعية المستقلة في مقديشو، وهما إذاعة شابيلي، وإسكايإف إم، وذلك بتهمة بثهما أخبارا وتقاريرا كاذبة ومسيئة للحكومة الصومالية. وصادرت السلطات الحكومية معدات وأجهزة البث للمحطتين. كما قامت باعتقال عبد المالك يوسف، مالك ورئيس مجلس إدارة شبكة شابيلي الإعلامية، ومحمد بشير حاشي، رئيس تحرير إذاعة شابيلي، وأحمد عبدي حسن، نائب رئيس تحرير إذاعة شابيلي، ومحمود محمد طاهر (عرب)، مدير محطة إسكايإف إم.

– ٢٧ سبتمبر ٢٠١٤: اعتقل الصحفي إبراهيم سعيد صلاح، رئيس تحرير موقع عامو علي شبكة الإنترنت، واحتجز لعدة أيام دون توضيح أسباب اعتقاله.

– ٣٠ أأكتوبر ٢٠١٤: اعتقلت شرطة صوماليلاند في مدينة غابيلي، الصحفي مختار نوح إبراهيم، مراسل قناة هون كايبل الفضائية، اثناء تغطية مظاهرة في البلدة. وجهت إليه تهمة بنشر مزاعم كاذبة في تقرير صحفي له. وقد أطلق سراحه بكفالة في ١٢ نوفمبر ٢٠١٤.

–٣١ أكتوبر ٢٠١٤: اعتقلت شرطة صوماليلاند الصحفي محمد حسن محمود، مراسل قناة سومسات الفضائية في مدينة غابيلي، وذلك بعد يوم من تغطيته مظاهرة في البلدة. وقد أطلق سراحه بكفالة في ١٢ نوفمبر ٢٠١٤.

– ١٨ ديسمبر ٢٠١٤: اعقتلت قوات الأمن في مدينة بلدوين، عاصمة محافزة هيران بوسط الصومال، الصحفي عثمان أدم عريس، مراسل إحدي الفضائيات المحلية. وقد أطلق سراحه في ٢٠ ديسمبر.

وفد العراق فى اجتماعات المكتب الدائم بطنجة ـ المغرب فبراير ٢٠١٥

العراق

الصحفيون يدفعون ثمن
الصراعات السياسية والإرهاب من دمائهم

ونحن نودع عام ٢٠١٤ بكل ماحمله من مأس والام ومكابدات في مسارات العمل الصحفي حيث استمرت خلاله عمليات استهداف الصحفيين بالقتل والتهديد والوعيد في محاولة لمنع السلطة الرابعة من اداء دورها الرقابي الخلاق لابد ان نستبشر بالتوجه الجديد لحكومة السيد حيدر العبادي وانفتاحها الواسع على حرية العمل الصحفي ودعمه المطلق لهذا التوجه.. والذي ينسجم تماما مع ما تعمل من اجله نقابة الصحفيين العراقيين لتعزيز دور الصحافة والاعلام وحرصها الدائم على تبني مواقف الدفاع عن حقوق الصحفيين وحمايتهم والعمل الجاد مع كل المؤسسات الرسمية والمجتمعية لتوفير مناخات العمل الصحفي والاعلامي الآمن وبما يعطي مجالات اوسع للعطاء المهني الفاعل .

وقد تكون في بادرة إسقاط جميع الدعاوى المتعلقة بالنشر المقامة من قبل رئاسة الوزراء ضد الصحفيين مايعكس حرص الحكومة الجديدة على حرية التعبير ، ووقوفها المساند للصحافة باعتبارها السلطة التي لابد من وجودها لتقويم عمل الحكومة ، الى جانب رغبة العبادي لأن يكون للإعلام الدور الأكبر في بناء البلد ، وبناء رأي عام ، يخدم توجهات أبنائه في العيش بحياة كريمة ، والحرص على وحدة واستقرار العراق وسيادته ، وأن يكون الإعلام الأداة التي تساهم في الوصول الى مانسعى اليه لخدمة ابناء شعبنا.

إن الأجواء الديمقراطية السائدة والمناخات التي تتعزز بشكل كبير في حرية التعبير وماتحظى به الأسرة الصحفية من اهتمام ورعاية رسمية وشعبية .. هذه الأجواء لم تمنع مسلسل العنف القائم على استهداف الصحفيين ، ومازال العمل الصحفي بالعراق رغم كل ذلك تحفه المخاطر والألغام.

ولابد من الاشارة الى ان بعض المؤسسات الاعلامية ومساكن الصحفيين لم تسلم من حالات الاعتداء ، سواء من قبل الأجهزة الأمنية أو من خلال أطراف مجهولة ، بهدف إسكات صوت الحق وتغييب الحقيقة ومصادرة الأفكار بالإكراه ، وفرض الهيمنة بلغة التهديد والوعيد.

لقد قدمت الاسرة الصحفية خلال العام الماضي /٢٠١٤ / اربعة عشر شهيدا ليرتفع العدد الاجمالي لتضحيات الصحفيين العراقيين منذ دخول القوات الامريكية بغداد في التاسع من نيسان عام /٢٠٠٣ الى أربعمائة وستة صحفيين.

وفيما يلي حوادث استشهاد الصحفيين الأربعة عشر بالتاريخ والتفصيل :

١- في ٢٠/ ١ استشهاد مراسل الفلوجة الفضائية بمدينة الرمادي / فراس محمد عطية / اثناء تغطيته للمعارك شرق الرمادي .

٢- في ١٣/ ٢ استشهاد الصحفي المستقل / ثامر مانع محمد / بانفجار عبوة ناسفة وسط بغداد .

٣- في ٩/٣ استشهاد صحفيين اثنين من مكتب قناة العراقية في بابل هما المصور / مثنى عبد المحسن / ومساعده المصور/ خالد عبد ثامر / بانفجار سيارة مفخخة في سيطرة الاثار عند المدخل الشمالي لمدينة الحلة.

٤- في ٣/٢٢ استشهاد مدير مكتب اذاعة العراق الحر/الدكتور محمد بديوي/ باطلاق النار عليه من قبل ضابط بقوات البيشمركة المكلفة بالحماية الرئاسية في منطقة الجادرية وسط بغداد.

٥- في ٣/٢٧ استشهاد المذيع التلفزيوني في فضائية الموصل مدير اعلام المحافظة / واثق الغضنفري / بهجوم مسلح شرق مدينة الموصل .

٦- في ٩/٤ استشهاد مراسل قناة التغيير الفضائية / همام محمد/ واصابة اثنين من افراد عائلته بسقوط قذيفة هاون على منزله بمدينة الرمادي.

٧- في ١٥/ ٦ استشهاد مصور قناة العهد/ خالد علي/ ومراسلها / معتز جميل/ بهجوم مسلح من مجهولين بقضاء الخالص شمال بغداد .

٨- في ٨/٢٢ استشهاد عضو النقابة الزميلة / فاطمة عمر عبد الكريم / بانفجار عبوة ناسفة وسط بغداد.

٩- في ١٠/ ٩ استشهاد سكرتير تحرير صحيفة / قطوف / عضو النقابة / علي غزاي المياحي / وزوجته بانفجار عبوة ناسفة في منطقة بغداد الجديدة جنوب شرق بغداد.

١٠- في ١٠/١٠ العثور على جثة الصحفي رعد العزاوي من اهالي ناحية العلم بمحافظة صلاح الدين بعد شهر من اختطافه من قبل عصابات داعش.

١١- في ١٢/ ١٠ استشهاد مصور قناة الانبار الفضائية / عمار عامر لطوفي / خلال مرافقته لقائد شرطة الانبار اللواء الركن احمد صداك الدليمي الذي استشهد هو الاخر بانفجار عبوة ناسفة شمال مدينة الرمادي.

١٢- في ١٥/ ١١ استشهاد الصحفي / علي رشم / في معارك جرف الصخر بمحافظة بابل.

يضاف إلى ذلك أنه قد تم رصد و تسجيل /٢٣/ حادث اعتداء على الصحفيين خلال تلك الفترة وتمثلت في محاولات اغتيال واعتقال ومهاجمة ومداهمة مقارات ومساكن الصحفيين ومنع مزاولة المهنة وهو ما سوف نبرزه كما يلي :

١- في ١/ ٤ إصابة مراسل صحيفة الزمان بمحافظة الانبار/ خالد القرغولي / بسقوط قذيفة هاون على منزله بمدينة الرمادي وتعرض المنزل لأضرار كبيرة نتيجة انفجار القذيفة.

٢- في ١٢/ ١ إصابة مراسل قناة الموصلية / صلاح نزال / وسائقه بانفجار عبوة لاصقة وضعت بسيارتهما خلال تغطيتهما لنشاط إعلامي بمدينة الموصل .

٣- في ١٣/ ١ إصابة مراسل قناة الشرقية نيوز بمحافظة ديالى / سيف طلال/ بعدة طلقات من قبل مسلحين مجهولين أثناء مروره بسيارته الشخصية شمال غرب بعقوبة .

٤ - في ٢٠/ ١ إصابة مراسل قناة الأنبار / مؤيد ابراهيم / ومراسل قناة الفلوجة / عبد الرحمن محمد عطية / خلال تصويرهما لحادثة استشهاد مراسل قناة الفلوجة / فراس محمد عطية / بمدينة الفلوجة.

٥- في ١٧/ ٣ منع رئيس البرلمان السابق / أسامة النجيفي/طاقم عمل قناة العراقية من تغطية أنشطة البرلمان لاتهامها بعدم حياديتها في التغطية الاعلامية.

٦- في ٢٣/ ٣ إصابة راجي حمدالله ، المحرر في مكتب شبكة الاعلام العراقي في بابل بعدة طلقات نارية من قبل مسلحين مجهولين خلال توجهه الى مقرعمله في مدينة الحلة وتم نقله الى المستشفى بحالة خطيرة.

٧- في ١٠/ ٤ اعتقال مدير اذاعة صوت الانبار/عمار دحام العلواني / على خلفية إعداده لبرنامج إذاعي ينتقد المسؤولين بالمحافظة.

٨- في ١٦/ ٤ احتجاز أحد منتسبي مكتب قناة الفيحاء في البصرة /حسين غني /بذريعة مروره من أمام منزل مدير شرطة البصرة دون أن يحمل هوية تعريفية.

٩- في ١٧/ ٤ اعتقلت قوة من الجيش مدير إذاعة صوت الأنبار الحر / عمار العلواني / على خلفية إعداده لبرنامج إذاعي يفضح ممارسات بعض المسؤولين بالمحافظة واختلاسهم للمال العام.

١٠- في ٢٧/ ٤ نجاة مصورين اثنين من قناة الشرقية نيوز من محاولة اغتيال بعبوة ناسفة شرقي الموصل .

١١- في ٢٨/ ٤ إصابة ستة صحفيين بانفجار عبوة ناسفة استهدفت السيارة التي كانت تقلهم متجهين الى شمال مدينة الموصل لتغطية الانتخابات النيابية بالموصل .

١٢- في ٢٥/ ٥ تعرض رئيس فرع نقابة الصحفيين في البصرة حيدر المنصوري وولده لاعتداء من قبل مفرزة من الشرطة واحتجاز ولده لعدة ساعات دون معرفة الاسباب.

١٣- في ٢٣/ ٥ مسلحون مجهولون يقتحمون مكتب قناة البغدادية بمدينة السماوة ويصيبون مراسلها /حسام العاقولي / بعدة طعنات بالسكاكين ويحطمون محتويات المكتب ويسرقون الكاميرات الخاصة بعمل المكتب.

١٤- في ٣/ ٦ شرطة البصرة تعتقل مراسل قناة البغدادية في البصرة /حيدر الحلفي / وشقيقه المصور في القناة بذريعة ان القناة غير مرخصة في العمل.

١٥- في ٦/ ٧ نجاة مدير قسم التصوير في قناة ديالى الفضائية من محاولة اغتيال حيث تعرض لهجوم مسلح داخل منزله في مدينة بعقوبة من قبل ثلاثة مسلحين وقد تمكن من اصابة احدهم بعد ان تبادل معهم اطلاق النار .

١٦- في ١٤/ ٧ إصابة مراسل قناة الحرة / ميثم الشيباني/ ومصور القناة / ميثم الخفاجي / باطلاقات نارية خلال تغطيتها لمعارك تحرير جرف الصخر بمحافظة بابل.

١٧- في ١٤/ ٧ ايضا تنظيم داعش يفجر منزل عدد من الصحفيين بمدينة تكريت على خلفية عدم ولائهم للتنظيم.

١٨- في ٢٥/ ٨ تعرض مكتب قناة الفيحاء بمدينة البصرة لهجوم بقنبلة يدوية وخسائر مادية بالمكتب دون وقوع ضحايا.

١٩- في ٢٩/ ٨ أطلقت شرطة بابل سراح مصور قناة السومرية / عيسى العطواني / ومراسل القناة / سرمد بليبل / بعد ساعات من اعتقالهما على خلفية تصويرهما لأزمة البنزين في إحدى محطات التعبئة.

٢٠- في ٢/ ٩ انفجار عبوة ناسفة بجوار منزل مراسل قناة الحرة في الديوانية / ميثم الشيباني / ووقوع أضرار بالمنزل دون اصابته.

٢١- في ٥/ ١١ اصابة مراسل قناة العراقية / حيدر شكور / خلال تغطيته للمعارك في بيجي.

٢٢- في ٢٢/ ١٢ الافراج عن رئيس تحرير في وكالة / اكد نيوز / الاخبارية/ سليم الخليفاوي / بعد خمسة اشهر من اعتقاله في كربلاء خلال تغطيته للمصادمات المسلحة بين القوات الامنية واتباع رجل الدين محمود الصرخي قرب جامعة كربلاء في الثاني من تموز الماضي .

٢٣- في ٢٦/ ١٢ إصابة المذيع / علي مفتن / والمراسل الصحفي / علي جواد/ من قناة العراقية خلال تغطيتهما للمعارك جنوب سامراء وتم نقلهما الى احد المستشفيات في بغداد بمروحية.

وفد سلطنة عمان فى اجتماعات المكتب الدائم بطنجة ـ المغرب فبراير ٢٠١٥

سلطنة عمان

أصحاب المؤسسات الصحفية يشيدون بموقف الحكومة الإيجابي بشأن حرية الصحافة

لم يشهد عام ٢٠١٤ فى سلطنة عمان اي انتهاكاً للحريات الصحفية ، سواء على صعيد إصدار الصحف او الإذاعات أو القنوات التليفزيونية او ممارسة الصحفيين لعملهم ، ولم تسجل أي حالة ابلغ عنها للجنة الحريات وشؤون العضوية بجمعية الصحفيين ال عمانية ، حسب المتابعه من قبل لعمل هذه المؤسسات ..

وهو ما يسجل إيجاباً للحكومة العمانية التىأ مراراً ان حرية الصحافة مكفولة وأنه لا يجب مصادرة الفكر الذى لا يتعارض مع بعض المبادئ أو يمس الذات الالهية ومقام السلطان والأديان ، أضف الى القدح فى الأفراد من المسئولين وخلاف ذلك فان الحكومة العمانية أعادت التاكيد خلال لقاء صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشئون مجلس الوزراء باعضاء إتحاد الصحافة الخليجية مؤخراً على ضرورة أن تكون المساحة الصحفية كافية فى كل وسائل الاعلام ، وذلك بهدف إنارة المجتمع ومساعدة اجهزة الدولة على معالجة الكثير من الاخطاء التى تقع ،سواء أكانت بقصد او دون قصد .. على ان تكون هذه الحرية تخدم التنمية وتقدم لها المزيد من الافكار النيرة عبر النقد والبناء .

وأشاد الكثير من أصحاب المؤسسات الصحفية فى السلطنة بالأجواء الإيجابية التى وفرتها حكومة سلطنة عمان لتحقيق هذه المؤسسات الأهداف المنشودة ، بعد قرابة سنتين من الأحداث الى لاحقت بعض الصحف والتي قدمت احداها الى القضاء فى ٢٠١٣ م ، بسبب ما نشرته عن موضوع اجتماعي ولاقي استنكار من جمعية الصحفيين العمانية ومؤسسات المجتمع والافراد بسبب ذهاب الجريدة المعنية الى خارج حدود الأخلاق التى يرتكز عليها المجتمع .

والحقيقة أن حالة الحريات الصحفية فى سلطنة عمان هذا العام قد شهدت مساحة أكبر بعد تخفيف القيود والسماح بزيادة نشاط المواقع الالكترونية والرسائل التى يتبادلها أفراد المجتمع عبر المنتديات وحرية النقد والتعبير التى تتصاعد يوماً بعد اخر والذى دفع بالصحافة فى وسائل الاعلام التى التقدم خطوات نحو تلك الحرية التى تضمنها الدولة .

كما استمرت جهود جمعية الصحفيين العمانية فى مراقبة أوضاع الحريات في السلطنة والتعريف عبر ندوات بحدود تلك الحريات التى لا تكون مطلقة وكيف يمكنها ان تخدم المجتمع وتقدم له .

واستمر الدعم الحكومي خلال ٢٠١٤ لجمعية الصحفيين فى مسألة الحرية الصحفية والذى أكد وزير الإعلام العماني على اهمية أن تكون حاضرة فى كل الأعمال الصحفية لأن الدولة تستفيد من هذا المناخ الذى يضع امامها النقاط السالبه ويمكن معها التصحيح وهذا ايمان من الحكومة على ضرورة ان تكون الحريات الصحفية مكفولة للجميع.

وتنتظر جمعية الصحفيين العمانية صدور قانون المطبوعات والنشر خلال الشهور القادمة لتحديد مسارات العمل الصحفي وإدراج الاعلام الاجتماعي فى اطاره وتقنين وعمل اطر الحريات فيه حتي مكن ضبط الحركة الصحفية ودعم المسئول فيها فى اعداد اجيال صحفية قادرة على التعاطي مع الواقع بمسئولية هادفة ولا زال ينتظر تحديث ميثاق الشرف الاعلامي الذى ينتظر ان يخرج الى النور خلال المرحلة المقبلة ، والذى سيحدد اطرا مهمة يحتاجها الصحفي العماني خلال المرحلة المقبلة ، ويمكن البناء عليه فى الفترة القادمة ، و ايجاد مرجعية تعد ضرورية فى هذا الوقت بين الصحفيين مهما اختلفت مشاربهم .

وفد فلسطين فى اجتماعات المكتب الدائم بطنجة ـ المغرب فبراير ٢٠١٥

فلسطين

تصاعد حدة انتهاك الحريات الإعلامية

شهدت فلسطين خلال العام المنقضي تراجعا كبيرا في هامش الحريات الإعلامية ، كما شهدت مدنها وقطاعاتها المختلفة مزيدا من ممارسات العنف والانتهاكات الموجهه لحرية الصحافة والصحفيين ، وفيما يلي سوف نستعرض بعضا من هذه الممارسات والانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون ووسائل الإعلام الفلسطينية خلال عام ٢٠١٤ ، والتي توضحها بعض الجداول التفصيلية التالية ، ويعقبها إستعراض لبعض مظاهر ومؤشرات هذا التراجع وهذه الانتهاكات الموجة لحرية الصحافة والصحفيين .

جدول رقم (١): مجموع انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي للحريات الإعلامية خلال النصف الاول من عام ٢٠١٤:

م	نوع الانتهاك / الشهر	شهر (١)	شهر (٢)	شهر (٣)	شهر (٤)	شهر (٥)	شهر (٦)	المجموع
١	الاصابات	٨	٨	١٢	٣	٢	٦	٣٩
٢	الاعتقال	٤	٣	١	٣	٢	٧	٢٠
٣	الاحتجاز	٥	١١	٨	٢	٨	٣	٣٧
٤	المنع من التغطية والتصوير	٢	٦	٨	-	-	٩	٢٥
٥	حذف مادة مصورة	١	٢	١	-	-	٢	٦
٦	قرار عسكري بالابعاد للصحفي	٢	-	-	١	١	-	٤
٧	استدعاء للتحقيق	١	١	-	-	-	١	٣
٨	التهديد بالقتل	١	٢	٢	-	-	١	٦
٩	اقتحام ومداهمة منزل صحفي	-	٢	-	-	١	٤	٧
١٠	الاعتداء بالضرب	-	١١	١١	٦	٣	٦	٣٧
١١	اقتحام ومداهمة المكاتب الاعلامية	-	-	١	-	١	٨	١٠
١٢	مصادرة كاميرات ومعدات خاصة بالعمل	-	-	٦	-	٢	٥	١٣
١٣	التهديد بوقف البث	-	-	-	١	-	-	١
١٤	منع صحفي من السفر	-	-	-	٢	-	-	٢
١٥	وقف بث اذاعة / تلفزيون	-	-	-	-	-	٢	٢
١٦	اتلاف كاميرات واجهزة خاصة بالصحاقة	-	-	-	-	-	٤	٤
	المجموع	٢٤	٤٦	٥٠	١٨	٢٠	٥٨	٢١٦

جدول رقم (٢): مجموع انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي للحريات الاعلامية خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤:

الرقم	نوع الانتهاك / الشهر	شهر (٧)	شهر (٨)	شهر (٩)	شهر (١٠)	شهر (١١)	شهر (١٢)	المجموع
١.	الاصابات	٤٤	١٤	٥	٧	١٥	١٠	٩٥
٢.	الاعتقال	١١	٢	١	٦	٨	٤	٣٢
٣.	الاحتجاز	-	٢	٣	١	٥	-	١١
٤.	المنع من التغطية والتصوير	١	٧	-	٨	٦	٢	٢٤
٥.	حذف مادة مصورة	-	-	-	-	-	-	-
٦.	قرار عسكري بالابعاد للصحفي	٢	-	-	-	-	١	٢
٧.	استدعاء للتحقيق	-	٣	-	١	-	١	٥
٨.	التهديد بالقتل	٤	٢	-	١	٢	١	١٠
٩.	اقتحام ومداهمة منزل صحفي	٤	-	-	١	١	١	٧
١٠.	الاعتداء بالضرب	٦	١١	٨	١٨	٧	٣	٥٣
١١.	اقتحام ومداهمة المكاتب الاعلامية	-	-	-	-	-	-	-
١٢.	مصادرة كاميرات ومعدات خاصة بالعمل	-	-	١	١	١	-	٣
١٣.	التهديد بوقف البث	-	-	-	-	-	-	-
١٤.	منع صحفي من السفر	١	٢	-	١	-	١	٥
١٥.	تشويش / اختراق / وقف بث اذاعة / تلفزيون/ مواقع الكترونية	١٤	١	-	-	-	-	١٥
١٦.	اتلاف كاميرات واجهزة خاصة بالصحاقة	٦	١	١	-	٢	١	١١
١٧.	استشهاد	١٠	٥	-	-	-	-	١٥
١٨.	قصف وتدمير مكاتب ومقرات اعلامية	١١	١٠	-	-	-	-	٢١
١٩.	قصف وتدمير منازل الصحفيين	١٧	١٠	-	-	-	-	٢٧
٢٠.	فصل صحفي من العمل	-	-	-	-	١	-	١
	المجموع	١٣١	٧٠	١٩	٤٥	٤٨	٢٥	٣٥٨

جدول رقم (٣): مجموع انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي للحريات الاعلامية خلال عام ٢٠١٤:

الرقم	نوع الانتهاك / الشهر	شهر (١)	شهر (٢)	شهر (٣)	شهر (٤)	شهر (٥)	شهر (٦)	شهر (٧)	شهر (٨)	شهر (٩)	شهر (١٠)	شهر (١١)	شهر (١٢)	المجموع
١	الاصابات	٨	٨	١٢	٣	٢	٦	٤٤	١٤	٥	٧	١٥	١٠	١٣٤
٢	الاعتقال	٤	٣	١	٣	٢	٧	١١	٢	١	٦	٨	٤	٥٢
٣	الاحتجاز	٥	١١	٨	٢	٨	٣	-	٢	٣	١	٥	-	٤٨
٤	المنع من التغطية والتصوير	٢	٦	٨	-	-	٩	١	٧	-	٨	٦	٢	٤٩
٥.	حذف مادة مصورة	١	٢	١	-	-	٢	-	-	-	-	-	-	٦

٦	قرار عسكري بالابعاد للصحفي	٢	-	-	١	١	-	١	-	٢	-	-	-	١	٧
٧	استدعاء للتحقيق	١	١	-	-	-	١	-	٣	-	-	١	-	١	٨
٨	التهديد بالقتل	١	٢	٢	-	-	١	٤	٢	-	-	١	٢	١	١٦
٩	اقتحام ومداهمة منزل صحفي	-	٢	-	-	١	٤	٤	-	-	-	١	١	١	١٤
١٠	الاعتداء بالضرب	-	١١	١١	٦	٣	٦	٦	١١	٨	١٨	٧	٣	٣	٩٠
١١	اقتحام ومداهمة المكاتب الاعلامية	-	-	١	-	١	٨	-	-	-	-	-	-	-	١٠
١٢	مصادرة كاميرات ومعدات خاصة بالعمل	-	-	٦	-	٢	٥	-	-	١	١	١	-	١	١٦
١٣	التهديد بوقف البث	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١
١٤	منع صحفي من السفر	-	-	-	٢	-	-	١	٢	-	١	-	-	١	٧
١٥	تشويش / اختراق / وقف بث اذاعة / تلفزيون/ مواقع الكترونية	-	-	-	-	-	٢	١٤	١	-	-	-	-	-	١٧
١٦	اتلاف كاميرات واجهزة خاصة بالصحافة	-	-	-	-	-	٤	٦	١	١	-	٢	١	١	١٥
١٧	استشهاد	-	-	-	-	-	-	١٠	٥	-	-	-	-	-	١٥
١٨	قصف وتدمير مكاتب ومقرات اعلامية	-	-	-	-	-	-	١١	١٠	-	-	-	-	-	٢١
١٩	قصف وتدمير منازل الصحفيين	-	-	-	-	-	-	١٧	١٠	-	-	-	-	-	٢٧
٢٠	فصل صحفي من العمل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	-	-	١
	المجموع	٢٤	٤٦	٥٠	١٨	٢٠	٥٨	١٣١	٧٠	١٩	٤٥	٤٨	٢٥	٥٧٤	

وفيما يلي سوف نستعرض بعض النماذج من هذه الممارسات وذلك على النحو التالي :

أولا : مظاهر ومؤشرات الانتهاكات الاسرائيلية ضد الحريات الإعلامية في فلسطين ٢٠١٤:

١. (٢٠١٤/١/١) : اعتدى جنود الاحتلال الاسرائيلي على الصحفي الحر سليمان خضر بركله في ساقه وإلقاء القنابل الصوتية باتجاهه وتم تهديده بالسلاح، أثناء تغطية عملية الإفراج عن الأسرى المقدسيين عند المدخل الشرقي للعيسوية في القدس المحتلة.

٢. (٢٠١٤/١/٢): أبعدت شرطة الاحتلال الاسرائيلي المصور الصحفي المقدسي عطا عويسات عن المسجد الأقصى لمدة أسبوعين وأجبرته بالتوقيع على كفالة شخصية بعد استدعائه وضربه ومصادرة كاميرته.

٣. (٢٠١٤/١/٦): اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلي الصحفي محمد عمر الديك، بعد مداهمة منزله في قرية كفر نعمة، بمحافظة رام الله والبيرة.

٤. (٢٠١٤/١/٨): اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلي المصور الفلسطيني أحمد طلعت والذي قام بتغطية أحداث احتجاز ١٥ مستوطن في قرية قصره قضاء نابلس.

٥. (٢٠١٤/١/٨): احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلي مراسل صحيفة الحياة الجديدة عاطف أبو الرب أثناء قيامه بتصوير عمليات هدم كانت تقوم بها سلطات الاحتلال في قرية "الكرزلية والجفتلك " بالأغوار.

٦. (٢٠١٤/١/١٥): اعتقلت قوات الاحتلال الصحفي أسامة الشوبكي بعد مداهمة منزله والعبث بمحتوياته في الخليل.

٧. (٢٠١٤/١/١٦): احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلي مصور موقع بانيت محمد صبح (٢٢ عاماً) أثناء قيامه بتصوير اقتحامها لبلدة الخضر قرب مدينة بيت لحم، و اجبره الاحتلال على حذف المادة المصورة.

٨. (٢٠١٤/١/١٧): اصابة المصورين عبد الحكيم أبو رياش ويعمل في وكالة الرأي في غزة وخالد السباخ مصور في اسوشيتد برس بحالة اختناق جراء إطلاق الاحتلال الغاز المسيل للدموع خلال تغطية مواجهات "معبر عوز ناحل" شرق قطاع غزة.

٩. (٢٠١٤/١/١٧): اصابة المصور محمد ياسين (٢١ عاماً) برصاصة مطاطية بالقدم جراء إطلاق جنود الاحتلال الرصاص المعدني والغاز والقنابل الصوتية والرصاص باتجاه المشاركين والصحفيين في مسيرة بلعين الأسبوعية غرب رام الله المناوئة للاستيطان والجدار.

١٠. (٢٠١٤/١/١٧): استهدفت قوات الاحتلال الاسرائيلي مصور وكالة وفا أيمن النوباني (٢٨ عاماً) أثناء قيامه بتغطية أحداث المسيرة الأسبوعية في قرية كفر قدوم غرب دينة نابلس، و ألقت نحوه بشكل مباشر عدة قنابل غاز مما أدى إلى إصابته بقنبلتين. وقد تلقى العلاج في مستشفى رفيديا بنابلس.

١١. (٢٠١٤/١/٢٠): اعتدت قوات الاحتلال الاسرائيلي على مراسل شبكة فلسطين الإخبارية محمد مسالمة (٤٢ عاماً) أثناء توجهه لتغطية عملية هدم احد المنازل في قرية بيت عوا قرب مدينة الخليل، فقام الجنود بإلقاء قنابل الصوت والغاز والمنع من التغطية.

١٢. (٢٠١٤/١/٢٢): احتجزت قوات الاحتلال الاسرائيلي مصور قناة الجزيرة لبيب جزماوي (٣٦ عاماً) أثناء قيامه بتغطية اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى في مدينة القدس.

١٣. (٢٠١٤/١/٢٣): منعت قوات الاحتلال الاسرائيلي مجموعة من الصحفيين من تغطية عملية هدم "منشأة من الحديد" تابعة لأحد مصانع الأثاث في بيت عوا غرب مدينة الخليل، بإلقاء قنابل الغاز والصوت نحوهم من أجل

إبعادهم عن المكان، وقاموا بوضع أيديهم على الكاميرات. وعرف منهم مصور وكالة الأنباء الفرنسية حازم بدر ومصور وكالة بال ميديا عامر عابدين، ومصور تلفزيون فلسطين ثائر فقوسة، ومصور الوكالة الصينية مأمون وزوز.

١٤. (٢٠١٤/١/٢٤): اعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلي على مصور الوكالة الفرنسية جعفر اشتية أثناء تغطيته لمسيرة كفر قدوم الأسبوعية بإطلاق القنابل المسيلة للدموع وأصيب بقنبلة في رسخ يده اليمنى، وإصابة أخرى بأعلى كتفي الأيمن مما ادى الى نزيف الدم منه وفقدانه الوعي نقل على اثر ذلك للمستشفى لتلقي العلاج.

١٥. (٢٠١٤/١/٢٦): احتجزت قوات الاحتلال الإسرائيلي مصور وكالة الإنباء الأوروبية عبد الحفيظ الهشلمون ومصور وكالة وفا احمد مزهر، أثناء تغطيتهما لمواجهات بين مواطنين فلسطينيين وقوات الاحتلال الإسرائيلي في منطقة خلة النحل بمدينة بيت لحم.

١٦. (٢٠١٤/١/٢٧): قوات الاحتلال الاسرائيلي تسلم المصور الصحفي عمار منى استدعاء لمراجعة مخابراتها.

١٧. (٢٠١٤/١/٢٩): جددت سلطات الاحتلال الاعتقال الإداري لمدة ٣ أشهر جديدة لمدير مركز أسرى فلسطين للدراسات الصحفي الأسير " أسامة حسين شاهين" من الخليل للمرة الخامسة على التوالي بعد انتهاء مدة اعتقاله الإداري الأخيرة.

<u>مؤشرات ومظاهر الانتهاكات الإسرائيلية ضد الحريات الإعلامية خلال شهر آذار(مارس) ٢٠١٤</u>

١. (٢٠١٤/٣/٢): قوات الاحتلال تعتدي على الصحافية ديالا جويحان وتمنعها من التصوير في شارع السلطان سليمان في القدس.
٢. (٢٠١٤/٣/٦): قوات الاحتلال تقتحم مؤسسة "ايليا" الإعلامية في مدينة القدس، وتعتقل الناشط شادي العيساوي، وتصادر ثلاثة حواسيب.
٣. (٢٠١٤/٣/٧): مستوطنون يهاجمون مصور وكالة الأناضول معاذ مشعل، والمصور عبد الكريم مصطفى، ويهددونهما بالسلاح ويمنعونهما من التصوير قرب مستوطنة "بيت إيل" شمال شرق رام الله.
٤. (٢٠١٤/٣/٧): مجموعة من المستوطنين تعتدي على سيارة المصور عباس المومني الذي يعمل لصالح وكالة الصحافة الفرنسية قرب مستوطنة "بيت ايل" شمال مدينة رام الله، ما أدى الى إصابته بجروح، فيما لحقت أضرار كبيرة في السيارة.
٥. (٢٠١٤/٣/٩): قوات الاحتلال تحتجز طاقم فضائية الأقصى على حاجز بورين جنوب مدينة نابلس.
٦. (٢٠١٤/٣/١١): جنود الاحتلال يطلقون الرصاص المعدني باتجاه مصور وكالة "وفا" عفيف عميرة الذي أصيب برصاصة في خاصرته، ومصور "رويترز" سنان أبو ميزر برصاصة في صدره، خلال المواجهات التي اندلعت عند باب حطة وباب العامود في مدينة القدس.
٧. (٢٠١٤/٣/١٦): قوات الاحتلال تحتجز مراسلة فضائية "فلسطين اليوم" الصحافية فداء نصر، أربع ساعات في مدينة الخليل.
٨. (٢٠١٤/٣/١٨): تعرض مصور فضائية معا جلال حميد للاعتداء من قبل جنود الاحتلال أثناء تغطيته انقلاب جيب عسكري في منطقة تقوع شرق بيت لحم، كما منع المصوران موسى الشاعر وعبد الرحمن يونس من التغطية.
٩. (٢٠١٤/٣/٢٢): قوات الاحتلال الاسرائيلي تحتجز ثلاثة صحافيين لحولي الساعتين وهم: (موسى الشاعر مصور وكالة الصحافة الفرنسة، والمصور الصحفي عبد الرحمن يونس، الذي يعمل مع "قدس دوت كوم، وصحفي

أميركي أثناء تغطيتهم المواجهات مع قوات الاحتلال في مخيم عايدة شمال بيت لحم. وقاموا بمصادرة بطاقاتهم الشخصية.

١٠. (٢٠١٤/٣/٢٤): قوات الاحتلال الاسرائيلي تمنع مراسل وكالة "شهاب" الإخبارية الصحافي عامر أبو عرفة من التصوير، وحذفت الصور من الكاميرا، أثناء تغطيته الأحداث في شارع السلام في مدينة الخليل.

١١. (٢٠١٤/٣/٢٥): قوات الاحتلال الاسرائيلي تحتجز مجموعة من الصحفيين (مراسل تلفزيون دبي محمد السيد، مصور الاسوشيتد/ برس محمد حسن والمنتج رامي عبده) على حاجز زعترة /نابلس.

١٢. (٢٠١٤/٣/٢٦): اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلية مركز يبوس الثقافي ومنعت إقامة مؤتمر صحفي حول رفض الخدمة المدنية وطردوا جميع الصحفيين من قاعة المؤتمر.

١٣. (٢٠١٤/٣/٢٦): قوات الاحتلال الاسرائيلي تستهدف سيارة المصور الصحفي اياد حمد (٥٥ عاماً) مصور وكالة الاسوشيتد برس، وتصيبها بعيار ناري اخترق جسم السيارة أثناء تغطيته للأحداث في مخيم عايدة شمال مدينة بيت لحم مع العلم بوجود شارة واضحة على ان السيارة للصحافة.

١٤. (٢٠١٤/٣/٢٧): إصابة المصور أيمن الصيفي بقنبلة غاز بشكل مباشر، وجرى نقله إلى مستشفى كمال عدوان. جراء استنشاقه الغاز السام، الذي أطلقه جنود الاحتلال، أثناء قمعهم مسيرة سلمية شرق بلدة بيت حانون شمال قطاع غزة.

١٥. (٢٠١٤/٣/٢٩): قوات الاحتلال تعتدي بالعصي والركل على عدد من الصحفيين المشاركين بتغطية فعالية مقدسية بمناسبة يوم الأرض، ما أدى الى إصابة المصور الصحفي أحمد غرابلة بالرأس، والمصور التلفزيوني محمد عشو بالقدم، والمصور التلفزيوني جمال القضماني بالقدم، والمصور سليمان خضر في القدم، إضافة الى إصابة مصورين آخرين بالدفع والضرب.

١٦. (٢٠١٤/٣/٣٠): قوات الاحتلال الاسرائيلي تمنع الطواقم الصحفية من التواجد في منطقة الجفتلك/ قرية باب الكرامة وتطلق الرصاص الحي باتجاههم. وقامت باحتجاز البطاقات الصحفية لبعض الصحفيين عرف منهم (سارة العذرة من تلفزيون فلسطين، وأحمد براهمة من فضائية رؤيا الأردنية).

<u>تفاصيل الانتهاكات الإسرائيلية ضد الحريات الإعلامية في فلسطين خلال شهر ١٠/ ٢٠١٤:</u>

١. (٢٠١٤/١٠/١): اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية الصحفي جهاد البدوي من مخيم العروب قضاء الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة وتم نقله إلى مركز التحقيق في مستوطنة "غوش عصيون" جنوبي مدينة بيت لحم، وأخلي سبيله بعد حوالي ساعتين. .

٢. (٢٠١٤/١٠/٢): تعرض الصحفي أحمد الكيلاني مصور بال ميديا للاعتداء بالضرب من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال تغطيته المواجهات التي اندلعت بين المواطنين وقوات الاحتلال التي اقتحمت مدينة جنين والمخيم.

٣. (٢٠١٤/١٠/٢): تعرض الصحفي محمد بلاص مصور الاسوشيتدبرس للاعتداء بالضرب من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال تغطيته المواجهات التي اندلعت بين المواطنين وقوات الاحتلال التي اقتحمت مدينة جنين والمخيم.

٤. (٢٠١٤/١٠/٨): اعتدت شرطة الاحتلال الإسرائيلية بالضرب على المصور التلفزيوني العامل في وكالة "ترانس ميديا" صهيب حجازي سلهب وصحافيين آخرين وعرقلوا عملهم وحاولوا منعهم من تصوير احداث شهدها

المسجد الاقصى بمدينة القدس ، كما تم الاعتداء أيضا على ربا بردويل التي تعمل منتجة في قناة /فلسطين اليوم/ بسحبها أكثر من مرة من المكان."

٥. (٢٠١٤/١٠/٨): قوات من جيش الاحتلال تعتدي بالضرب على المصور الصحفي في شركة "الارز للانتاج الفني" ايمن ابو رموز اثناء تغطيته احداثا وقعت في المسجد الاقصى بمدينة القدس وعرقلوا عمله وحاولوا منعه من التصوير ، كما تعرض أيضا الصحفي مصطفى الخاروف للدفع بقوة.

٦. (٢٠١٤/١٠/٨): اعتدى رجال شرطة اسرائيليون على مراسلة قناة الميادين هناء محاميد (٢٩ عاما) اثناء تغطيتها احداثا في المسجد الاقصى بالقدس ومنعوها من التغطية وهددوها بالملاحقة حيث افادت محامية مركز مدى: " كنت أغطي أحداث اقتحام المسجد الأقصى والاعتداء على المصلين داخل البلدة القديمة في القدس (يوم ١٠/٨) فقام أفراد من الشرطة الإسرائيلية بمنعنا من التغطية، وأثناء توجهي لبعض النساء لإجراء لقاءات معهن قام شرطي إسرائيلي بالتهجم علي واتهمني بتحريض المتواجدين ضدهم وإثارة البلبلة، فقلت له أنني أؤدي عملي فقط، فما كان منه إلا أن طلب هويتي الشخصية وبطاقتي الصحفية وهددني بتقديم شكوى ضدي، إلا أنني استطعت الإفلات بعد فترة قصيرة بعد ان استرجعت أوراقي الشخصية."

٧. (٢٠١٤/١٠/٩): تعرضت الصحفية بيان الجعبة للاعتداء من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال تغطيتها للمواجهات في المسجد الأقصى بمدينة القدس.

٨. (٢٠١٤/١٠/١٠): تعرض الباحث في جمعية حقوق المواطن حسام عابد للاعتداء بالضرب ومحاولة اعتقال من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال خروجه من المسجد الأقصى المبارك.

٩. (٢٠١٤/١٠/١٠): اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزل الصحفي أسامة شاهين مدير مركز أسرى للدراسات في مدينة الخليل وتم تسليمه طلبا للمقابلة في اليوم التالي.

١٠. (٢٠١٤/١٠/١٠): أصيب الصحفي بلال التميمي بعد الاعتداء عليه بالضرب ورش وجهه برذاذ الفلفل من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال تغطيته المواجهات التي اندلعت بقرية النبي صالح شمال غرب رام الله.

١١. (٢٠١٤/١٠/١١): اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي كل من الصحفي سامر رويشد مراسل قناة اورينت والصحفي معاذ عمارنة بالقرب من جدار الفصل العنصري المقام على أراضي المواطنين في قرية صوريف غرب الخليل خلال اعدادهما تقريرا حول قطف الزيتون، وتمت مصادرة الكاميرات والمعدات ونقلتهما إلى مركز توقيف "غوش عتصيون" شمال الخليل.

١٢. (٢٠١٤/١٠/١٣): اعتدى احد ضباط الشرطة الإسرائيلية على المصور الصحفي في فضائية "الجزيرة" وائل محمد السلايمة بالضرب اكثر من مرة اثناء تغطيته احداثا وقعت في المسجد الاقصى بمدينة القدس وعمل على منعه وصحافيين اخرين من التصوير

١٣. (٢٠١٤/١٠/١٤): تعرض المصور الصحفي في فضائية "الجزيرة" القطرية وائل محمد السلايمة (٥٠ عاما) في اليوم التالي للاعتداء الذي سبق ذكره لاعتداء آخر حيث اصابته قنبلة صوت في ظهره اطلقتها الشرطة الاسرائيلية اثناء تغطيته احداثا في القدس

١٤. (٢٠١٤/١٠/١٥): اعتدى رجال شرطة الاحتلال بالضرب والركل على مراسلة "وكالة بيت المقدس" وموقع "همة نيوز" الصحافية لواء وائل ابو رميلة بينما كانت تغطي احداثا وقعت في القدس

١٥. (٢٠١٤/١٠/١٥): إصابة بلال عبد السلام تميمي، ٤٨ عاماً مصور الحركة المقاومة الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان بجروح في وجهه نتيجة رش جنود الاحتلال عليه غاز الفلفل.

١٦. (٢٠١٤/١٠/١٧): اصيبت المصورة لموقع"همة نيوز" مروة محمد عبد الجليل ادريس برصاصة مطاطية في ظهرها، اطلقها رجال شرطة الاحتلال، ما تسبب لها بنزيف في الطحال. وذلك خلال تغطيتها المواجهات التي اندلعت بين الشبان الفلسطينين وشرطة الاحتلال الاسرائيلي عند باب المجلس بالبلدة القديمة في القدس.

١٧. (٢٠١٤/١٠/١٧): أصيب الصحفي عصام الريماوي برصاصة مطاطية في القدم أطلقتها قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال تغطيته مواجهات بلدة بيتونيا غربي رام الله

١٨. (٢٠١٤/١٠/١٧): منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفيين من دخول قرية الحفتلك شمال مدينة اريحا وتصوير تجريف آليات الاحتلال عدد من المساكن والمحاصيل الزراعية.

١٩. (٢٠١٤/١٠/٢٠): اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفي مصطفي خواجا مراسل فضائية الأقصى بعد اقتحام منزله والتفتيش في محتوياته في نعلين غربي رام الله.

٢٠. (٢٠١٤/١٠/٢١): تعرض الصحفي محمد عوض مصور وكالة وطن للأنباء للاعتداء بالضرب خلال اقتحام منزله في قرية بدرس غربي رام الله.

٢١. (٢٠١٤/١٠/٢٤): اعتدى رجال الشرطة الإسرائيلية مرتين على مراسلة وكالة "قدس نت" المصورة الصحافية ديالا جويحان اثناء تغطيتها مسيرة في مدينة القدس حيث تم القاء قنبلة صوت نحوها ما تسبب لها بحروق في الفخذ الايسر.

٢٢. (٢٠١٤/١٠/٢٤): إصابة مصور مركز المعلومات أحمد صيام بعيار مطاطي، وحالة اختناق بعدما أطلقت قوات الاحتلال القنابل الصوتية والأعيرة المطاطية والمياه العادمة بصورة عشوائية في حي واد الجوز في القدس المحتلة.

٢٣. (٢٠١٤/١٠/٢٤): أصيب مصور تلفزيون فلسطين، نادر بيبرس، بعيار معدني في يده اليمنى جراء اطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي الأعيرة المعدنية و قنابل الغاز في حييّ الصوانة ووادي الجوز، شرقي البلدة القديمة من مدينة القدس.

٢٤. (٢٠١٤/١٠/٢٤): تعرض الصحفي والباحث في جمعية مدينة الشعوب احمد صب لبن للاعتداء بالضرب من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي وتم اعتقاله بتهمة القاء الحجارة عليها وأطلق سراحه بعد ساعات بعد التأكد من عدم صحة التهمة الموجهة له.

٢٥. (٢٠١٤/١٠/٢٥): منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على معبر الكرامة مراسل وكالة "شهاب" في الضفة الغربية الصحفي عامر عبد الحليم ابو عرفة من الخليل من السفر بينما كان في طريقه للمشاركة في ملتقى الاعلام الاجتماعي الذي عقد في الاردن.

٢٦. (٢٠١٤/١٠/٢٨): أصيب المصور مجدي اشتيه برصاصة مطاطية في يده أطلقتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل مباشر ومتعمد تجاه المصورين خلال تغطيتهم مواجهات بلدة سلواد شرق رام الله.

٢٧. (٢٠١٤/١٠/٣٠): تعرض الصحفي حازم صندوقة للاعتداء بالضرب من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي بعد احتجازه في مركز شرطة قشلة خلال تغطيته منع المصلين من دخول المسجد الأقصى بمدينة القدس.

٢٨. (٢٠١٤/٠/٣١): اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفي علي دار علي مراسل تلفزيون فلسطين خلال تغطيته لمواجهات بلدة سواد شرقي رام الله.

تفاصيل الانتهاكات الإسرائيلية ضد الحريات الإعلامية في فلسطين خلال شهر ١١/ ٢٠١٤:

١. (٢٠١٤/١١/١): قوات من جيش الاحتلال الإسرائيلي تعتقل الصحفي علي دار علي، مراسل فضائية فلسطين، خلال تغطيته مواجهات بلدة سلواد –رام الله ونحتجزه لساعات في معتقل "عوفر" الإسرائيلي.

٢. (٢٠١٤/١١/٢): اعتدى جنديان إسرائيليان على الصحفي المتطوع في شبكة "هنا القدس" حازم زياد صندوقة اثناء تغطيته إغلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي للمسجد الأقصى .

٣. (٢٠١٤/١١/٣): شرطة الاحتلال تعتدي على الصحفيين ومن بينهم المصور الصحفي مصطفى الخاروف وتقوم بدفعهم ومنعهم من تصوير اقتحام المستوطنين للمسجد الأقصى المبارك.

٤. (٢٠١٤/١١/٣): قوات الاحتلال تمنع المصور الصحفي عادل أبو نعمه الذي يعمل في وكالة "رويترز" من تصوير تجريف اراضي في منطقة أريحا.

٥. (٢٠١٤/١١/٣): قوات الاحتلال تعتدي بالضرب وبرصاصتين مطاطيتين أطلقهما جنود الاحتلال الاسرائيلي على مراسلة "وكالة بيت المقدس" ومؤسسة "همة نيوز" الصحافية لواء وائل ابو رميلة بينما كانت تغطي أحداثا في مدينة القدس.

٦. (٢٠١٤/١١/٥): احتجزت قوات الاحتلال طاقم تلفزيون فلسطين حين توجه لتغطية عمليات هدم منشآت قرب مدينة قلقيلية، وتم مصادرة أجهزة الاتصال وتم احتجازهم في معسكر "تسوفيم. "

٧. (٢٠١٤/١١/٥): إصابة عدد من الصحفيين المقدسيين أثناء تغطيتهم اقتحام قوات الاحتلال للمسجد الأقصى واعتدائها على المرابطين صباحا. ومن بين المصابين الناشطات الإعلاميات لواء ابو ارميلة وصابرين عبيدات، كما قام الجنود بدفع مراسلة تلفزيون فلسطين كريستين ريناوي.

٨. (٢٠١٤/١١/٥): قوات الاحتلال تعتقل المصور الصحفي فراس الجعبة بالقرب من باب العامود بمدينة القدس، خلال عمليات دهم واعتقال من الشوارع والبلدات في القدس.

٩. (٢٠١٤/١١/٥): عناصر من شرطة الاحتلال تطلق الرصاص بشكل مباشر على كاميرا تلفزيون التركية مما أدى إلى كسرها، كما اعتدي على طاقم التلفزيون بطريقة وحشية ومن بينهم المراسلة لما غوشة.

١٠. (٢٠١٤/١١/٦): إصابة الصحفي أحمد الصفدي مدير مركز إيلياء للإعلام إصابة مباشرة في الظهر أثناء قيامه بتغطية الأحداث الدائرة في القدس.

١١. (٢٠١٤/١١/٧): الاحتلال يمنع طاقم قناة فلسطين اليوم من مواصلة تغطية مواجهات مخيم شعفاط ويطرده من المكان.

١٢. (٢٠١٤/١١/٩): قوات الاحتلال تقتحم منزل الصحفي نواف العامر في بلدة كفر قليل وتعتقل نجله المحامي إبراهيم عامر، وتصادر معدات خاصة ومبلغا من النقود.

١٣. (٢٠١٤/١١/١٠): قيام قوات جيش الاحتلال باعتقال المصور الصحفي عبد الحفيظ الهشلمون أثناء توغلها بمنطقة عين سارة في الخليل.

١٤. (٢٠١٤/١١/١١): مستوطنون متطرفون يعتدون بالحجارة على سيارة يقودها المصور الصحافي في شركة "بال ميديا" فادي ماضي، أثناء مروره من الشارع القريب من مستوطنة "عوفرا" شرق رام الله .

١٥. (٢٠١٤/١١/١٣): احتجز جنود الاحتلال رئيس تحرير شبكة "هنا القدس" الصحفي مازن يوسف عواد نحو ساعتين اثناء مروره عبر حاجز حوارة العسكري واخضعوه وسيارته لعملية تفتيش دقيقة.

١٦. (٢٠١٤/١١/١٤): قوات الاحتلال تستهدف طواقم الصحفيين بشكل مباشر في قمعها لمواجهات نصرة القدس على حاجز قلنديا العسكري. وإصابة عدد من الصحفيين بحالات اختناق بينهم مراسلة قناة فلسطين اليوم رغدة عتمة وإصابة المصور الصحفي مجدي اشتية من وكالة "أسوشيتدبرس"، برصاصة مطاطية في يده

١٧. (٢٠١٤/١١/١٤): قوات الاحتلال تعتدي على الصحفيين وتحاول منعهم من تغطية مسيرة نشطاء المقاومة الشعبية في بلدة حزما شمال القدس المحتلة

١٨. (٢٠١٤/١١/١٤): إصابة المصور الصحفي هيثم الخطيب خلال قمع الاحتلال لمواجهات اندلعت عقب مسيرة قرية بلعين نصرة للقدس والمسجد الأقصى.

١٩. (٢٠١٤/١١/١٧): هدد احد ضباط شرطة الاحتلال المصور الصحفي أمير عبد ربه الذي يعمل لموقع "بانيت" ومصور برنامج "صباح الخير ياقدس" الذي يبثه تلفزيون فلسطين ومنعه من تغطية اعتصام في القدس وطرده من المكان.

٢٠. (٢٠١٤/١١/١٨): اعتقلت سلطات الاحتلال الشاب محمود عبد الرزاق عسيلي (٣١ عاما) على خلفية كتاباته على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك .

٢١. (٢٠١٤/١١/١٨): اعتداء قوات الاحتلال على الصحفيين غسان وعدي أبو جمل عند اقتحامها بلدة جبل المكبر بعد الإعلان عن منفذي عملية الكنيس اليهودي في القدس.

٢٢. (٢٠١٤/١١/١٨): إصابة المصور الصحفي عبد الرحيم القوصيني من وكالة 'رويترز' بحجر، خلال مواجهات مع قوات الاحتلال والمستوطنين في قرية عوريف جنوب نابلس حيث اتخذته قوات الاحتلال كدرع بشري مما أدى إلى إصابته ونقله للمستشفى.

٢٣. (٢٠١٤/١١/٢٠): قوات الاحتلال تعتقل مصور قناة الميادين أيمن أبو رموز أثناء تواجده في منطقة باب العامود بالقدس المحتلة.

٢٤. (٢٠١٤/١١/٢١): استهداف طاقم قناة القدس ومراسلتها ليندا شلش بقنابل الغاز أثناء تغطيتها مواجهات لنصرة القدس على حاجز قلنديا.

٢٥. (٢٠١٤/١١/٢١): إصابة المصور الصحافي محمد شناوي من قرية "كفرمندا"، بعيار مطاطي أثناء تغطيته للمواجهات في حي جبل المكبر المقدسي.

٢٦. (٢٠١٤/١١/٢١): إصابة المصور الصحفي مأمون وزوز، مصور وكالة "رويترز"، في وجهه جراء إطلاق جنود الاحتلال بشكل مباشر عليه الرصاص المطاطي، وتحطيم كاميرته، وذلك خلال تغطيته مسيرة سلمية في مدينة الخليل.

٢٧. (٢٠١٤/١١/٢١): إصابة مراسلة قناة الشارقة آمال مرار بالاختناق الشديد نتيجة استنشاقها الغاز المسيلة للدموع وغاز الأعصاب الذي أطلقه جيش الاحتلال اثناء تغطيتها للإحداث على حاجز قلنديا ألاحتلالي.

٢٨. (٢٠١٤/١١/٢٢): إصابة الكاتبة الصحفية لمى خاطر بعيار معدني خلال مسيرة تضامنية مع المسجد الأقصى في الخليل.

٢٩. (٢٠١٤/١١/٢٣): قوات الاحتلال تستهدف المصور الصحفي عبد الحفيظ الهشلمون برصاصة معدنية وتصيبه في قدمه خلال تغطيته إغلاق مدخل شارع الشهداء وسط مدينة الخليل.

٣٠. (٢٠١٤/١١/٢٣): قوات الاحتلال تعتقل مصور موقع "سلوانك" مجد غيث بعد اقتحام منزله في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى بالقدس المحتلة.

٣١. (٢٠١٤/١١/٢٤): الاحتلال يحتجز عدد من الصحفيين بينهم ابراهيم مصلح مدير راديو راما في بيت لحم، قرب دوار جبع بين رام الله والقدس المحتلة بالتزامن مع رشق المستوطنين لسيارات الفلسطينيين بالحجارة .

٣٢. (٢٠١٤/١١/٢٥): شرطة الاحتلال تعتقل الناشطة الإعلامية لطيفة عبد اللطيف والمصور الصحفي مصطفى الخاروف والمصور الصحفي محمد قزاز خلال مغادرتهم المسجد الأقصى المبارك .

٣٣. (٢٠١٤/١١/٢٥): مجموعة "معاريف" الاسرائيلية تفصل الصحفي ياسر العقبي من منصبه في تحرير صحيفة "شيفع" الصادرة في النقب باللغة العبرية بسبب تطرّق الصحفي العقبي في مقال لموضوع عدم توفير الملاجئ وصفارات الإنذار في المجتمع العربي في النقب.

٣٤. (٢٠١٤/١١/٢٦): سلطت الاحتلال تحتجز الصحفية مجدولين حسونة معدة برامج في فضائية القدس من على معبر الكرامة.

٣٥. (٢٠١٤/١١/٢٨): قوات الاحتلال الاسرائيلي تعتدي على مصور الوكالة الأوروبية علاء بدارنة وتستخدمه كدرع بشري للاحتماء من المتظاهرين خلال المسيرة الأسبوعية في قرية كفر قدوم شرق قلقيلية.

<u>تفاصيل الانتهاكات الإسرائيلية ضد الحريات الإعلامية خلال شهر ١٢/ ٢٠١٤:</u>

١. (٢٠١٤/١٢/٥): إصابة المصور بشار نزال من تلفزيون فلسطين برصاص حي (في ساقه اليسرى وكسور في عظم الساق) نتيجة إطلاق جنود الاحتلال الرصاص المعدني وقنابل الغاز صوبه أثناء تصويره للمواجهات في بلدة كفر قدوم بمحافظة قلقيلية وقد نُقل إلى مستشفى رفيديا لتلقي العلاج.

٢. (٢٠١٤/١٢/١٠): قام جنود الاحتلال بالاعتداء على المصور التلفزيوني والمخرج في قناة رؤيا الفضائية "أشرف محمد النبالي" ومنعوه من التصوير اثناء تغطيته فعالية شعبية لزراعة الزيتون في أراضي ترمسعيا قضاء رام الله .

٣. (٢٠١٤/١٢/١٢): قامت القوات الإسرائيلية باستخدام الصحفية "شذى حماد" مراسلة شبكة هنا القدس درعاً بشرية، خلال تغطيتها المواجهات التي اندلعت بين القوات الاحتلال الإسرائيلية وبين شبان فلسطينيين، في بلدة سلواد القريبة من رام الله.

٤. (٢٠١٤/١٢/١١): اعتقلت قوات الاحتلال الصحفي قتيبة قاسم مراسل موقع "أصداء برس" والذي اعتقل على حاجز "الكونتينر" شمال بيت لحم.

٥. (٢٠١٤/١٢/١١): اعتقل الاحتلال الصحفي الناشط أسامة شاهين مدير مركز أسرى فلسطين للدراسات، على حاجز "الكونتينر" بعد توقيفه أثناء عودته من رام الله، وهو أسير محرر أمضى في سجون الاحتلال بما مجموعه ٧ سنوات، وقد تحرر مؤخرا قبل ثلاثة شهور بعد اعتقاله بشهر حزيران الماضي عقب أحداث الخليل .

٦. (٢٠١٤/١٢/١٨): اعتقل جنود الاحتلال المصور الصحفي الحر "عبد العفو بسام زغير" من القدس بعد ان تعرض للاعتداء من المستوطنين اثناء تغطيته أحداثا في المدينة وبعد اعتقال لمدة يوم تم إخلاء سبيله بشرط الإبعاد عن البلدة القديمة مدة ١٥ يوم، وبكفالة مالية غير مدفوعة قيمتها (٥٠٠٠) شيكل، كما بقي جهاز الاتصال الخلوي الخاص به محتجزا لديهم للتفتيش.

٧. (٢٠١٤/١٢/١٨): اعتدى مستوطنون وجنود على مراسلة وكالة بيت المقدس ومؤسسة همة نيوز الصحفية "لواء وائل ابو رميلة" من القدس وأعاقوا عملها.

٨. (٢٠١٤/١٢/٢٣): إصابة مصور وكالة AP الصحفي إياد حمد بالاختناق والإغماء، جراء تعمد الجنود إطلاق قنابل الغاز مباشرة تجاه الصحفيين كما اصيب مصور فضائية الأقصى أسيد العمارنة بقنبلة غاز في قدمه، وأصيبت كاميرته بقنبلة صوتية أدت إلى تحطمها. كما اعتدت قوات الاحتلال بإطلاق وابل من القنابل الغازية والصوتية تجاه عدد من الصحفيين الذين كانوا يغطون فعاليات مسيرة أقيمت على المدخل الشمالي لمدينة بيت لحم جنوب الضفة المحتلة عرف منهم منجد جادو رئيس تحرير موقع بي ان ان ، وسامر مغربي مصور "بال ميديا"، محمود عليان مصور صحيفة القدس، موسى القواسمة، عبد الحفيظ الهشلمون، وأحمد مزهر مصور وكالة وفا.

٩. (٢٠١٤/١٢/٢٤):قيام سلطات الاحتلال بمنع عضو الأمانة العامة لنقابة الصحفيين عمر نزال من السفر عبر معبر الكرامة.

١٠. (٢٠١٤/١٢/٢٤): أصدرت سلطات الاحتلال قراراً بالاعتقال الإداري بحق الناشط في مركز أسرى فلسطين للدراسات " إسحاق ماجد إسحاق الطويل من مدينة الخليل، لمدة ٤ أشهر.

١١- (٢٠١٤/١٢/٢٧): اقتحمت قوة من جيش الاحتلال الإسرائيلي منزل المصور الصحفي في تلفزيون وطن "محمد شكري عوض" وسلمته بلاغا لمراجعتها

. <u>ثانيا: بعض مظاهر ومؤشرات انتهاك الحريات الإعلامية من قبل السلطة الفلسطينية خلال عام ٢٠١٤</u>:وقد رصدت النقابة الكثير من مظاهر التعديات والانتهاكات التي قامت بها السلطة الفلسطينية وأجهزتها ضد الصحفيين والإعلاميين أثناء تأدية مهام عملهم ونتيجة لمواقفهم ، تتمثل أهمها فيما يلي :

١. (٢٠١٤/١/٨): عناصر الأمن الفلسطيني تقتحم منزل مراسل قناة "المجد" الإخبارية الصحافي محمد القيق في مدينة رام الله بغرض التفتيش والاستدعاء.

٢. (٢٠١٤/١/١٤): قام أفراد من الأمن الوطني والشرطة باحتجاز مصوري وكالة راية للإعلام سامر نزال وشادي حاتم أثناء قيامهما بتصوير مواجهات اندلعت بين قوات الأمن ومواطنين من مخيم الجلزون.

٣. (٢٠١٤/١/٢٠): اعتدى أحد حراس رئيس الوزراء الكندي "ستيفان هاربر" على مصور تلفزيون المهد المحلي عامر حجازي، أثناء زيارته لكنسية المهد في مدينة بيت لحم .

<u>و في قطاع غزة : وغيرها من المدن الفلسطينية ، شهد القطاع خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤: شهد القطاع العديد من الانتهاكات الموجهة لحرية الصحافة والصحفيين أهمها :</u>

١. (٢٠١٤/١/٢٢): تعرض رسامة الكاريكاتير الفلسطينية ماجدة شاهين لحملة من التهديدات بالقتل والشتائم والسُباب والتشهير بسبب رسم كاريكاتير نشرته.

٢. (٢٠١٤/١/٢٩):قيام قوات الأمن الداخلي التابعة للحكومة المقالة في غزة بمنع التغطية الإعلامية لبعض القنوات والصحف بالقوة أثناء اعتدائها على الطلاب المعتصمين داخل جامعة الأقصى بغزة.

٣- (٢٠١٤/٢/١٦): قيام عناصر تابعة لأجهزة الأمن الفلسطينية، بالإعتداءعلى صحافيين ومصورين خلال تغطيتهم اعتصاماً أقيم احتجاجاً على استقبال الرئيس الفلسطيني محمود عباس لـ٣٠٠ طالب اسرائيلي في مقر المقاطعة،

"الرئاسة"، في مدينة رام الله. ودفعت العناصر الأمنية، باللباس العسكري والمدني، الصحافيين بقوة وهددتهم بمصادرة الكاميرات.

٤- (٢٠١٤/٣/٦): تعرّضت مراسلة قناة الحرة فاتن علوان ومصور قناة الحرة يحيى حبايب للدفع والتهديد من قبل أحد أفراد الأمن، أثناء قيامهما بتغطية اعتصام نسويٍ أمام المقاطعة في مدينة رام الله.

٥- (٢٠١٤/٣/٩): قامت وزارة شؤون المرأة الفلسطينية في رام الله بحجب تكريم الإعلامية ناهد أبو طعيمة، بسبب تعليقاتها المعارضة للسلطة والمنشورة لها في صفحتها على الفيسبوك.

٦- (٢٠١٤/٣/١٥): وزير المالية الفلسطيني شكري بشارة يقوم بتقديم شكوى قضائية ضد الصحافي (جعفر صدقة) على خلفية قيامه بنشر تقرير عن وزارة المالية.

٧- (٢٠١٤/٣/٢٩): اعترضت عناصر من الأجهزة الأمنية طاقم تلفزيون "وطن" المحلي، والمكون من المراسل الصحفي أحمد ملحم، والمصور الصحفي أحمد زكي، ومنعتهما من تغطية احتجاج لحزب التحرير داخل مسجد عبد الناصر بمدينة البيرة.

<u>بعض مظاهر ومؤشرات انتهاك الحريات الاعلامية في قطاع غزة خلال شهر (٤) / ٢٠١٤:</u>

١. (٢٠١٤/٤/٤): المكتب الإعلامي التابع للحكومة المقالة في قطاع غزة يخضع الصحفي يوسف حماد للتحقيق والاستجواب على خلفية إعداده تقريرا حول التنافس على المساجد بين حركتي الجهاد الإسلامي و"حماس
٢. (٢٠١٤/٤/٤): صدورقرار تعسفي بنقل الكاتب الصحفي يسري الغول من وزارة الثقافة إلى وزارة التربية والتعليم بقرار وزير الثقافة والرياضة والشباب في الحكومة المقالة محمد المدهون على خلفية مقالاته التي ينتقد فيها السياسة العامة للحكومة المقالة في غزة.
٣. (٢٠١٤/٤/١٢): تعرض الصحفية عروبة أيوب للتحقيق والاستجواب من قبل المكتب الإعلام الحكومي التابع للحكومة المقالة في غزة ، بسبب تقرير أعدته لصحيفة الأخبار اللبنانية حول عسكرة المساجد.
٤. (٢٠١٤/٤/٢٤): تعرض مراسل التلفزيون الألماني زكريا التلمس إلى اعتداء من قبل عناصر الشرطة التابعة للحكومة المقالة بغزة خلال تغطيته لقاءات المصالحة بغزة.

<u>مظاهر ومؤشرات انتهاك الحريات الاعلامية في الضفة الغربية خلال شهر (٤) / ٢٠١٤:</u>

١. (٢٠١٤/٤/٩): قيام جهاز المخابرات العامة بمدينة نابلس باستدعاء المصور حازم ناصر من وكالة "ترانس ميديا" للتحقيق معه حول تقرير مصور أعده لقناة الأقصى عن طالب من جامعة النجاح الوطنية كان معتقلا لدي المخابرات الفلسطينية.
٢. (٢٠١٤/٤/١٢): الأجهزة الأمنية في رام الله تمنع طاقم قناة "فلسطين اليوم" من تصوير احتجاج لنشطاء من "حركة مقاطعة إسرائيل" على عرض مسرحي لفرقة هندية.

<u>الانتهاكات للحريات الاعلامية في الضفة الغربية خلال شهر (٥) / ٢٠١٤:</u>

١. (٢٠١٤/٥/٥): اعتقل جهاز المخابرات الفلسطيني الصحفي والمصور منذر خوالدة الذي يعمل في الهيئة الفلسطينية للاعلام وتفعيل دور الشباب "بيالارا" في مدينة رام الله.
٢. (٢٠١٤/٥/١٧): ثلاثة أشخاص يقتحمون في مدينة جنين مكتب مراسل صحيفة الحياة الجديدة عاطف أبو الرب (٥٠ عاماً) ومهاجمته.

٣. (٢٠١٤/٥/٢٩): قيام الأجهزة الأمنية في مدينة طولكرم باحتجاز الصحفي ومراسل فضائية "الأقصى" محمد اشتيوي والإفراج عنه بعد ساعات.

مظاهر ومؤشرات انتهاك الحريات الإعلامية في قطاع غزة خلال شهر (٥) / ٢٠١٤:

١. (٢٠١٤/٥/١٥): الاعتداء على عدد من الصحفيين خلال تغطيتهم لمسيرة إحياء ذكرى النكبة الـ٦٦ شرق قطاع غزة،وهم المصور الصحفي عبد الحكيم ابو رياش وهو مراسل وكالة "الرأي" ما ادى لإصابته برضوض والاعتداء علي مراسل وكالة رويتر محمد جاد الله وأيضا أصيب برضوض والصحفي المصور مؤمن قريقع والمصور داوود ابو الكاس ومصوّر جريدة "النيويورك تايمز" الأميركية وسام نصار، المصّور الحر نضال الوحيدي، مصوّر وكالة "نبأ" الإخبارية مجدي سليم، بينما وجّه احد عناصر الأمن شتائم وتجريح للصحافي الحرّ مؤمن فايز قريقع، الذي فقد ساقيه إبان القصف الإسرائيلي على غزة، قائلاً له: "اذا اليهود قصفوك وطيروا رجليك انا بكمل عليك.."
٢. (٢٠١٤/٥/٢٢): قوات من امن الحكومة المقالة يقتحم منزل الصحفي توفيق أبو جراد ويعبث بمحتوياته ويقوم بمصادرة حاسوبه الشخصي والكاميرا الخاصة به.ويقوم باحتجازه على مدار يومين.

مؤشرات ومظاهر انتهاك الحريات الإعلامية في قطاع غزة خلال شهر (٦) / ٢٠١٤:

١. (٢٠١٤/٦/١): اعتدى مجهولون يستقلون دراجة نارية على الصحفي بسام المدهون مراسل قناة دبي الفضائية في قطاع غزة بالضرب بواسطة الأقدام، ومن ثم سرقوا جهاز المحمول "اللاب توب."
٢. (٢٠١٤/٦/٥): عناصر الشرطة الفلسطينية تعتدي على مراسل اذاعة الوطن في غزة يوسف بشير حماد، حيث اصيب بارتجاج في الجمجمة وشعر في القدم اليمنى اثناء قيامه ببث تقرير صحفي مباشر من امام احد البنوك في قطاع غزة، كذلك الاعتداء على مراسل إذاعة "صوت الشعب" الصحافي محمود اللوح، ومصور فضائية "فلسطين اليوم" ومراسل اذاعة "القدس" مثنى النجار، أثناء تغطيتهم أزمة إغلاق البنوك أمام أهالي قطاع غزة.كما اصيبت هويدا الدريملي اثناء تصويرها بهاتفها النقال حيث اصيبت بكسر في يدها اليسرى وكدمات في مختلف انحاء جسدها نتيجة اعتداء عناصر من الشرطة النسائية عليها
٣. (٢٠١٤/٦/٥): أفراد من الشرطة في قطاع غزة يمنعون مراسل إذاعة صوت الشعب محمود اللوح (٢٧ عاماً) من القيام بعمله الصحفي، أثناء قيامه بإجراء مقابلات مع موظفين حكوميين في منطقة النصيرات بقطاع غزة وتمت مصادرة هاتفه وبطاقته الشخصية.
٤. (٢٠١٤/٦/١٩): عناصر من الشرطة الفلسطينية بغزة تعتدي على مصور وكالة فلسطين اليوم الإخبارية داود أبوالكاس وتدمر كاميرته، وذلك خلال تغطيته لفعالية مساندة للأسرى في سجون الاحتلال.

مظاهر انتهاك الحريات الاعلامية في الضفة الغربية خلال شهر (٦) / ٢٠١٤:

١. (٢٠١٤/٦/٦): الاجهزة الأمنية تعتدي على مصور قناة الأقصى الفضائية أحمد الخطيب ومصادرة كاميراته خلال قمعها تظاهرة مناهضة للاعتقال السياسي في طولكرم بالضفة الغربية.
٢. (٢٠١٤/٦/١١): اعتدت الاجهزة الأمنية في رام الله، على الصحفيين أثناء اعتصامهم عند ميدان المنارة وسط رام الله استجابة لدعوة كانت أطلقتها نقابة الصحفيين الفلسطينيين في رام الله وغزة للتنديد بالاعتداءات من قبل أجهزة الأمن على الصحفيين.وأسفرت الاعتداءات عن اعتقال عدد من الصحفيين وتحطيم معداتهم ومصادرة عدد من الكاميرات والاعتداء بالضرب المبرح على آخرين.

٣. (٢٠١٤/٦/١١): اعتدت الاجهزة الأمنية في رام الله، على الصحفيين أثناء اعتصامهم عند ميدان المنارة وسط رام الله استجابة لدعوة كانت أطلقتها نقابة الصحفيين الفلسطينيين في رام الله وغزة للتنديد بالاعتداءات من قبل أجهزة الأمن على الصحفيين وطال الاعتدء كل من الصحفي عبد الناصر النجار نقيب الصحفيين، والصحفي معاذ عمارنه ، والصحفي معاذ مشعل، واقتحام مكتب الصحفي محمد جرادات، والصحفي مصعب سعيد والذي احتجز لفترة من الزمن، الصحفي انس ابو عرقوب ومحاولة مصادرة هاتفه، والصحفي فراس طنينة، والصحفي أحمد ملحم، والصحفي هادي الدبس مصور فلسطين اليوم وتسببت الاعتداءات باصابات بين مجموعة من الزملاء برضوض مختلفة، و إلحاق الضرر بكاميرات ومعدات الصحفيين.

٤. (٢٠١٤/٦/٢٠): اعتداء عناصر تابعة للأجهزة الأمنية الفلسطينية في الخليل، بالضرب على مراسل إذاعة "الرابعة" الصحافي راضي كرامة، وإهانته واحتجازه حوالى ست ساعات، خلال تغطيته اعتصاماً لأهالي الأسرى المضربين عن الطعام في السجون الإسرائيلية.

٥. (٢٠١٤/٦/٢٠): اعتدت عناصر الأمن الفلسطيني على الصحفيين مصور رويترز يسري الجمل و طاقم (السي ان ان) المصور كريم خضر ومنتج البرنامج وكسر كاميراتهم وكذلك على المصور يوسف شاهين مراسل قناة القدس ، وممدوح حمامرة، حازم بدر وإياد حمد ومنعتهم من التصوير و تغطية مسيرة نظمتها حركة حماس دعما للأسرى المضربين عن الطعام في السجون الاسرائلية، في مدينة الخليل. وتحطيم كاميراتهم.

<u>مؤشرات انتهاك الحريات الاعلامية في الضفة الغربية خلال شهر (٩) / ٢٠١٤:</u>

١. (٢٠١٤/٩/٥): اعتقلت الأجهزة الأمنية مرة أخرى الصحفي زيد مصطفي ابو عرة مراسل وكالة قدس برس بعد استدعائه مجددا للتحقيق معه وقامت باعتقاله عقب اقتحام منزله.

٢. (٢٠١٤/٩/٧): استدعت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية الصحفي قتيبة قسام من شبكة "أصداء نيوز" من منزله في بيت لحم وقامت بالتحقيق معه حول عمله في الشبكة وعلاقته مع حركة حماس.

٣. (٢٠١٤/٩/١٢): اعتقلت الأجهزة الأمنية الصحفي مجاهد السعدي من فضائية فلسطين اليوم من منزل شقيقه بتهمة " شتم وتخوين" عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الأحمد على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك.

٤. (٢٠١٤/٩/١٢): قيام جهاز المخابرات الفلسطيني باعتقال منتج فضائية "فلسطين اليوم" مجاهد السعدي من مدينة جنين بتهمة "شتم وتخوين" عضو اللجنة المركزية لحركة فتح عزام الاحمد على موقعه على الـ "فيسبوك"واطلق سراحه في ٢٠ /٢٠١٤/٩.

٥. (٢٠١٤/٩/١٣): اعتقلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية طالب الصحافة في جامعة بيرزيت براء القاضي من منزله في رام الله بتهمة " ذم سياسات عامة" على حلفية مقال نشره.

٦. (٢٠١٤/٩/١٣):قيام جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني، باحتجاز رئيس نادي الإعلام في جامعة بيرزيت الطالب براء القاضي.

٧. (٢٠١٤/٩/١٥): منع حرس جامعة الخليل طاقم فضائية الأقصى من الدخول لحرم الجامعة من أجل تغطية بعض النشاطات الطلابية.

<u>مظاهر انتهاك الحريات الاعلامية في الضفة الغربية خلال شهر (١٠) / ٢٠١٤:</u>

١. (٢٠١٤/١٠/١١): اقتحمت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية بمدينة الخليل منزل الصحفي أسامة

٢. (٢٠١٤/١٠/١٧): اعتدى رجال الامن الفلسطيني على طاقم تلفزيون "وطن" اثناء تغطيتهم مسيرة نظمت في مدينة الخليل وصادروا كاميرا التصوير ومنعوهم من التغطية.

٣. (٢٠١٤/١٠/١٨): اعتقلت الأجهزة الأمنية الصحفي ايم أبو عرام خلال تغطيته مسيرة نظمتها حركة حماس نصرة للمسجد الأقصى في مدينة رام الله.

٤. (٢٠١٤/١٠/١٨): اعتقلت الأجهزة الأمنية الصحفي طارق أبو زيد مراسل فضائية الأقصى خلال تغطيته مسيرة نظمتها حركة حماس في مدينة نابلس.

٥. (٢٠١٤/١٠/٣١): استدعى جهاز الامن الوقائي مراسل وكالة شهاب في الضفة الغربية عبد الحليم ابو عرفة ومراسل قناة "اورينت نيوز" سامر رويشد بعد ان احتجز بطاقتيهما على حاجز عند مدخل مدينة الخليل وذلك بحجة انهما كانا يستهزآن بعناصر الامن الوقائي حين تم تفتيشهما.

<u>الانتهاكات للحريات الاعلامية في الضفة الغربية خلال شهر (١١) / ٢٠١٤:</u>

١. (٢٠١٤/١١/٤): اعتقل جهاز المخابرات الفلسطينية الصحفي علاء جبر الطيطي (٣٢ عاما) مراسل فضائية الأقصى، ووجهت له تهمة غسيل اموال.

٢. (٢٠١٤/١١/٦): الأجهزة الأمنية الفلسطينية تمنع تظاهرة للصحفيين أمام مقر المقاطعة في رام الله احتجاجا على استمرار اعتقال الصحفي علاء الطيطي مراسل فضائية الأقصى في رام الله.

٣. (٢٠١٤/١١/٨): أجهزة الأمن الفلسطينية تمنع مراسلة فضائية "القدس" ليندا شلش من تغطية إحياء الذكرى العاشرة لرحيل الرئيس ياسر عرفات، أثناء تواجدها على سطح مبنى شركة البث "بال ميديا" المطل على المقاطعة.

٤. (٢٠١٤/١١/٢٣): قيام جهاز المخابرات العامة الفلسطيني باستدعاء الصحفي سامي الساعي من تلفزيون الفجر بطولكرم شمال الضفة الغربية، واستجوابه بخصوص كتاباته على موقع فيس بوك.

٥. (٢٠١٤/١١/٢١): تعرض الكاتبة الصحفية لمى خاطر للضرب والشتم من قبل أجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية بعد اقتحام منزلها.

٦. (٢٠١٤/١١/٢٩): الأجهزة الأمنية الفلسطينية تقتحم منزل الصحفي مصعب سعيد في بلدة بيرزيت شمال رام الله، وتسلم ذويه بلاغاً للمراجعة في اليوم التالي.

<u>مؤشرات انتهاك الحريات الاعلامية في الضفة الغربية خلال شهر (١٢) / ٢٠١٤:</u>

١. (٢٠١٤/١٢/١): داهمت عناصر من جهاز الأمن الوقائي برام الله منزل الكاتب والمحلل السياسي الصحفي محمد القيق في مدينة رام الله وسلموه استدعاء للمقابلة.

٢. (٢٠١٤/١٢/١): استدعى جهاز الأمن الوقائي برام الله الصحفي مصعب سعيد

٣. (٢٠١٤/١٢/٥): قيام النيابة العامة في السلطة باستدعاء الإعلامية مجدولين حسونة، في مدينة نابلس للتحقيق معها، بتهمة "إطالة اللسان على السلطة"، و"قدح وذم الرئيس"، و"التطاول على مقامات عليا" و"التحريض."

٤. (٢٠١٤/١٢/٩): داهمت عناصر من جهاز الأمن الوقائي منزل الصحفي في تلفزيون وطن محمد عوض، في قرية بدرس غرب رام الله.

٥. (٢٠١٤/١٢/١٥): استدعى جهاز الأمن الوقائي في رام الله مراسل وكالة "قدس برس" انترناشيونال الصحفي زيد أبو عرة، فيما استدعى جهاز المخابرات العامة الكاتب والمحلل السياسي صلاح حميدة .

٦. (٢٠١٤/١٢/١٢): منعت أجهزة الأمن الفلسطينية مراسل فضائية الأقصى الصحفي "علاء جبر الطيطي" وزميله مصور فضائية الأقصى "محمود أبو يوسف" من تغطية مهرجان نظمته حركة حماس في الخليل.

٧. (٢٠١٤/١٢/٢٨): اعتقل جهاز الأمن الوقائي، أيسر البرغوثي، مراسل تلفزيون وطن في أعقاب اقتحام منزله الكائن في بلدة كفر عين شمال غرب رام الله.

<u>بعض مظاهرالانتهاكات للحريات الاعلامية في قطاع غزة خلال شهر (١٢) / ٢٠١٤:</u>

١. (٢٠١٤/١٢/١): داعش تطلق تهديدات صريحة ومباشرة ضد ١٨ صحافيا/ة وكاتبا/ة ، وشاعرا وردت أسماؤهم في بيان وزع في قطاع غزة وحمل توقيع "الدولة الإسلامية– ولاية غزة، يتهمهم بالردة وحذرهم مما يصدر عنهم من أقوال أو كتابات وصفها بانها "فاسقة" ويطالبهم بـ "العودة عن ردتهم والدخول في الدين الإسلامي . وتضمن البيان اسماء الصحافيين والكتاب والشعراء التالية اسماؤهم: دنيا الامل اسماعيل، خالد جمعة، علي ابو خطاب، دعاء كمال، اياد البلعاوي، عاطف ابو سيف، حسام معروف، محمد الشيخ يوسف، عثمان حسين، نضال الفقعاوي، أكرم الصوراني، يوسف القدرة، سحر موسى، سماح الشيخ ديب، منال مقداد، احمد يعقوب، ناصر رباح، وسام عويضة. علما ان اربعة منهم ينشطون في المجال الصحافي والاعلامي وهم: دنيا الامل اسماعيل وعاطف ابو سيف وأكرم الصوراني والكاتبة سماح الشيخ.

٢. (٢٠١٤/١٢/٢): استدعى جهاز الامن الداخلي في قطاع غزة الصحفي "محمد وحيد عوض" وهو من سكان حي النصر في غزة وحقق معه حول عمله الصحفي خلال العدوان الذي كان تعرض له قطاع غزة

٣. (٢٠١٤/١٢/٢٨): استدعى جهاز الامن الداخلي في غزة رئيس وكالة ريادة الاعلامية ومدير شؤون الطلبة لكلية الدراسات المتوسطة في جامعة الازهر الصحفي يحيى ابراهيم المدهون وحقق معه حيث.

وفد الكويت فى اجتماعات المكتب الدائم بالكويت نوفمبر ٢٠١٣

الكويت

سحب ترخيص صحيفة عالم اليوم وقناة اليوم ..
والقانون والقضاء يفصلان في الأمر

تشهد الكويت عاما بعد الآخر تزايد مستمرا ومضطردا في حالة الحريات الصحفية والإعلامية بها ، إذ أن الدولة في علاقتها بوسائل الإعلام المختلفة تلتزم بالدستور وبالقوانين المنظمة للعمل الصحفي وللحريات العامة والسياسية . وإيماناً بما نصت عليه المادة (٣٧) من دستور دولة الكويت وهي (حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والاوضاع التى بينها القانون) فان الصحف ووسائل الاعلام المختلفة تعطي مساحات كبيرة لأصحاب الرأى والرأى الاخر وفقاً لحدود المهنية والاحترام المتبادل بما يعكس أجواء الحرية التى كفلها القانون وأضحت علامة فارقة للصحافة الكويتية .

ومن خلال متابعة جمعية الصحفيين الكويتية للوضع العام وما جري خلال عام ٢٠١٤ فإن أبرز الاحداث التى مر بها الإعلام الكويتي والصحافة الكويتية كان سحب ترخيص جريدة عالم اليوم وقناة اليوم بسبب اسقاط جنسية أحد ملاكها ولا زالت القضية منظورة امام القضاء الكويتي العادل .

كما أن هناك بعض قضايا الرأى التى رفعت على بعض الزملاء ورد لهم إعتبارهم . وجمعية الصحفيين الكويتية وكما هو موقفها دائما فانها تقوم بدورها فى سبيل الدفاع عن زملاء المهنة من خلال تكليف فريق متكامل من المحامين الذين تطوعوا للدفاع عن قضايا الرأى دون مقابل وعلى تواصل مستمر مع الجمعية . وحسب المعلوم فانه الجمعية لم تسجل أى حالة تعسف او اعتقال تجاه الصحفيين وأصحاب الرأى خاصة وأن هناك تنسيق فى حالة استدعاء أى زميل يطلب للتحقيق وفقاً للقانون.

وفد لبنان فى اجتماعات المكتب الدائم بطنجة ـ المغرب فبراير ٢٠١٥

لبنان

الصحفيون يواجهون ضغوطا
اقتصادية وإدارية متزايدة

أشار التقرير الذي أعدته نقابة محرري الصحاف اللبنانية بشأن حقيقة الأوضاع في مجتمعهم بأنه لم يطرأ أيّ تغيير يذكر على حالة الحريات الصحافيّة في لبنان باستثناء ما تمّ تناقله على لسان بعض الدبلوماسيين من إنتقادات قاسيّة في حق بعض الصحف والصحافيّن ، ما استدعى القيام بإجراء تحريات احتجاجيّة . وعلى العموم لم يسجل خلال هذا العام توقيف أيّ صحافي إحتياطاً أو صدور حكم بالحبس ، أو تعطيل مطبوعة من الصدور في لبنان ، لكن في نفس الوقت صدرت العديد من الأحكام التي غرمّت صحافيّن يقومون بدور " المدير المسؤول " بغرامات كبيرة هي في غير مستوى " الجرم " ، ما عدّ تعسّفاً غير مبرّر ، لا سيما وأن أكثر من مدير مسؤول أكره على دفع الغرامة من جيبه الخاص بسبب تنصّل صاحب المطبوعة على أدائها وهو أمر متعارف عليه في الصحافة اللبنانية .

ولم يخل الأمر من إشكالات موضعية محددة برزت خلال قيام الصحافيّيين والمصورّين بمهماتهم الاعلاميّة على يد رجال الامن . ما دفع النقابة الى إصدار بيانات استنكار شديدة اللهجة واجراء الاتصالات اللازمة .

كذلك حصلت استقالات عدة ، وعمليات إنتقال من وسائل إعلامية الى أخرى ، بسبب محاولة بعض أرباب هذه الوسائل فرض سياسة اعلامية معينة تسلب العامل في المهنة ما ينبغي أن يفيد منه من هامش حريّة .

إلى ذلك تراجعت كثيراً ملاحقة الوزارات والادارات العامة للصحافيين والاعلاميين امام القضاء قياساً بالقطاع الخاص ، ورجالات السياسة . كما أدّت تفاهمات سياسية الى سحب الدعاوى المتبادلة والتي بلغت ما يزيد على المائة دعوى بين أحزاب وجمعيات ، وهو يعد بمثابة تطوّر ايجابي .

وتعيش الصحافة في لبنان ، كما سائر وسائل الاعلام ، وضعاً إقتصادّياً صعباً أثرّ سلباً في نوعيّة عملها وادائها ،وذلك في ظلّ شح الموارد الاعلانية وضمور عدد القرّاء، وانعدام دعم الدولة بالاقتناع عن مضاعفة تعرفة الاعلانات الرسمّية وتوسيع رقعة توزيعها بعدالة على كافة الوسائل ، وانتفاء دعم المواد الاولية التي تدخّل في صلب الانتاجية الاعلاميّة ، من خلال الاعفاءات الجمركيّة.

باختصار أن الاعلام في لبنان يظل متمتعاً بهامش واسع من الحرية وأن المضايقة الرسمّية للاعلاميّين ليست بالقدر الذي يحمل على القلق . لكن كل ذلك لا ينفي الخشيّة على مستقبل المهنية ، وملاحظة أمر في غاية الاهمية ، وهو توجّه العديد من الوسائل الاعلامية نحو التخندق والاصطفاف ما يضعف مصداقيتها . وهذه النقطة تحتاج الى معالجات تشريعية من خلال قانون جديد جامع وشامل للإعلام ، وتحرير الإعلان من الاعتبارات السياسّية ، لكي يستطيع هذا القطاع أن يعطي بحرّية وموضوعية ما يجد فيه القاريء والمتصفح ، والسامع والرائي ضالته .

وقد وضعت نقابة محرري الصحافة اللبنانية دراسة شاملة تتضمّن رؤيتها حول مستقبل الإعلام اللبناني والعربي وقدمتها إلى لجنة الإعلام والاتصالات النيابية التي تنكب على إعداد مشروع قانون جديد للإعلام .

وفد ليبيا فى اجتماعات المكتب الدائم بالكويت نوفمبر ٢٠١٣

ليبيا

عام ٢٠١٤ هو الأسوأ في مجال الحريات

يعد عام ٢٠١٤م من أسوء الأعوام على حرية الصحافة والإعلام في ليبيا مما يؤكد تراجع مؤشر الحريات الإعلامية مقارنة بالأعوام الماضية ، وقد تجلى ذلك في عدد من المؤشرات التي سوف نستعرضها على النحو التالي :

أولا: في هذا العام شهدت البلاد مقتل (٨) صحافيين،خمس حالات بمدينة بنغازي و(٣) حالات في مناطق الجنوب.

ثانيا: تعرض (١٧) حالة شروع في القتل العمد أو التهديد المباشر (٩) حالات في بنغازي وتوزعت البقية على المدن الأخرى.

ثالثا : شهد عام ٢٠١٤ العديد من حالات التعدي بالضرب أو منع مراسلين عن أداء أعمالهم،(٢٨) حالة (١٣) منها في بنغازي و (١١) طرابلس و (٤) البيضاء

رابعا: شهد عام ٢٠١٤م (٥٠) انتهاكا طالت مقارات وسائل إعلامية وصحافية ومكاتب للتلفزيونات ووكالات محلية ودولية وهى من الجماعات المسلحة المتعددة الأيديولوجيات.

خامسا: تؤكد النقابة أن حالات القتل العمد التي تعرض لها الضحايا لم تدفع الأجهزة القضائية إلى التحقيق بجدية مما زاد ظاهرة الإفلات من العقاب وازدياد حالات القتل العمد.

مما ادي بالعديد من الصحف لإيقاف صدورها وصدور بعض من الصحف والقنوات خارج الوطن.

وتناشد النقابة كافة المجموعات المسلحة والقوى السياسية الكف عن الزج بالصحفيين والإعلاميين في الحرب و الصراعات القائمة.

وفد مصر فى اجتماعات المكتب الدائم بطنجة ـ المغرب فبراير ٢٠١٥

مصر

تراجع مؤشرات حرية الصحافة
وتضييق مستمر على الإعلاميين

قامت نقابة الصحفيين في مصر ولجنة الحريات بها بالعديد من الأنشطة والمهام التي استهدفت تعزيز حرية الصحافة في المجتمع والدفاع عن الصحفيين وعن حرية الرأي والتعبير ، وقد نظمت النقابة العديد من الفعاليات التي شاركت من خلالها في دعم قضايا التطور الديمقراطي والضغط على السلطة والحكومة من أجل الانتهاء من مجموعة التشريعات الجديدة الخاصة بتنظم الصحافة ودعم حريتها ورسالتها في المجتمع ، ومن هذه الأنشطة والفعاليات التي قامت بها النقابة خلال العام المنقضي وحتى الآن ما يلي :

١- متابعة احوال سجناء الرأى من الصحفيين وهم أحمد عز الدين وهاني صلاح الدين ومحسن راضي وأحمد سبيع وإبراهيم الراوي وحسن القباني الذي تعرض لتعذيب شديد من أمن الدولة وجميعهم من النقابيين ، بالإضافة الى غيرهم من حملة الأقلام الذين لم يلتحقوا بعد بعضوية النقابة .

٢- تنظيم مجموعة من الأنشطة المكثفة والعديد من الندوات التى تتعلق بالحريات العامة والعدالة الاجتماعية في مصرا، وكذلك الدفاع عن الصحفيين الذين يتعرضون لمتاعب بسبب عملهم .

٢٠١٤/٥/٦ نظمت لجنة الحريات ندوة عن مستقبل الحركات الشبابية الثورية فى مصر ، شارك فى اللقاء عدد من المراكز الحقوقية والأحزاب السياسية وعلى رأسها الدستور والتحالف الشعبي ومصر القوية والعيش والحرية والحزب الديمقراطي الإجتماعي وبعض من شباب الثورة .

٢٠١٤/٥/١٧ نظمت لجنة الحريات ندوة حول آليات تفعيل العدالة الإجتماعية في مصر من خلال التركيز على ملف الارتقاء بعلاج الفقراء فى المستشفيات وما هي الخطوات المطلوبة فى المستقبل القريب لتحقيق ذلك ؟ وتحدث فيها نخبة من الأطباء وقادة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني صاحبة الاهتمام بهذا الموضوع ونقابة الاطباء .

٢٠١٤/٦/٢٠ نظمت لجنة الحريات ندوة عن الأزمة الاقتصادية وغلاء الأسعار بهدف تقديم رؤية بديلة و نظرة حول المستقبل خاصة في تقديم بدائل عملية لالغاء الدعم ، وقد شارك فيها عدد من الاقتصاديين وأساتذة الجامعات.

كما نظمت لجنة الحريات مؤتمرا للتضامن مع شعب غزة فى مواجهة العدوان الصهيوني ، شارك فيه العديد من القوي الوطنية ومختلف الأحزاب المصرية .

٢٠١٤/٨/١٢ نظمت لجنة الحريات ندوة بالاشتراك مع نقابة الاطباء عن حقوق المرضي فى مصر بعدما كثرت حوادث الاهمال فى علاجهم بالمستشفيات ، شارك فيها بالاضافة الى الاطباء عدد من منظمات المجتمع المدني ، ومؤسسة الدفاع عن المظلومين .

٢٠١٤/٨/١٨ نظمت لجنة الحريات ندوة بعنوان الحريات فى مصر نظرة نحو المستقبل ، شارك فيها عدد من المنظمات الحقوقية واللجنة القومية للدفاع عن المظلومين وبعض من أساتذة القانون والمحامين وطالب المشاركون السلطات وأجهزة الحكم في مصر ودول العالم العربي بضرورة التوسع في عمليات الإصلاح

الديمقراطي ، وفي توسيع هوامش الحريات السياسية وحرية الصحافة والإعلام ، رافضين كل محاولة من السلطة للتضييق على الحريات العامة والسياسية تحت أي ذريعة من الذرائع .

٢٠١٤/٩/٧ نظمت لجنةالحريات ندوة تحت عنوان دفاعا عن ثورة يناير شارك فيها العديد من القوي الوطنية والأحزاب السياسية التى ترفض المحاولات التى نراها حاليا للإساءة الى ثورة مصر الخالدة .

٢٠١٤/٩/١٠ نظمت لجنة الحريات ندوة عن أوضاع الفلاحين فى مصر بمناسبة ذكري قانون الاصلاح الزراعي الذي صدر فى شهر سبتمبر ١٩٥٢ شارك فى اللقاء عدد من منظمات المجتمع المدني اصحاب الاهتمام بهذه الموضوع وكذلك روابط وقيادات الفلاحين .

٢٠١٤/٩/١٣ نظمت لجنة الحريات ندوة عن المفقودين الذين لم يعثر لهم على أثر منذ ثورة يناير ٢٠١١ ، والذين لم يتم التأكد من موتهم ولا اعتقالهم ، وحضره أهالى هؤلاء الذين لا يعرف عنهم شئ بالاضافة الى عدد من المحامين ومنظمات المجتمع المدني التى تساندهم .

٢٠١٤/٩/٢٢ نظمت لجنة الحريات ندوة بعنوان لا لخصخصة الصحة ورفضت النقابة والمشاركون في المؤتمر الاتجاه السائد باسناد الخدمات التى تقدمها الدولة للفقراء الى القطاع الخاص مثل بيع المستشفيات العامة وغيرها ، وقد شارك فيها عدد من أساتذة الطب ومنظمات المجتمع المدني المعنية بهذا الموضوع ونقابة الاطباء ومؤسسة الدفاع عن المظلومين .

وأعلنت لجنة الحريات بنقابة الصحفيين تضامنهم تضامنها الكامل مع الصحفيين المصريين الذين تعرضوا لمحاولة الاعتداء عليهم فى نيورك من بعض المصريين المتطرفين المقيمين هناك وتدين اللجنة هذا الاعتداء هذا الاعتداء وتؤكد انه لا يمت للدين والوطنية بشئ .

مجلس جديد للنقابة ... و ٥ لجان نوعية لرصد الانتهاكات والدفاع عن الزملاء

عقدت لجنة الحريات بنقابة الصحفيين بعد تشكيل مجلس النقابة الجديد يوم الثلاثاء ١٤ أبريل ٢٠١٥ اجتماعها الأول بالنقابة،. وقررت اللجنة خلال الاجتماع تصعيد حملة المطالبة بالافراج عن الزملاء المحبوسين وتحسين أوضاعهم كما أعلنت اللجنة مشاركتها وتضامنها مع الوقفة الاحتجاجية التي دعا إليها زملاء الزميل هاني صلاح الصادر ضده حكم بالمؤبد في قضية " عمليات رابعة " للمطالبة بتحسين وضعه الصحي ونقله للمستشفى وإجراء الجراحة اللازمة له.. وحملت اللجنة وزارة الداخلية مسئولية تدهور الوضع الصحي لـ هاني صلاح معلنة انها ستسلك كل السبل القانونية لاستكمال علاج الزميل .

كما ناقشت اللجنة الأحكام الصادرة في قضية غرفة عمليات رابعة وسبل التضامن قانونيا ونقابيا مع الزملاء الصادر بحقهم أحكام " نقابيين وغير نقابيين " وانتهت لتشكيل لجنة استشارية قانونية لدراسة وضع الزملاء بالقضية .. كما أعلنت اللجنة أنها ستصدر تقريرا معلوماتيا حول القضية وإجراءات سير التحقيق فيها.

وأعلنت اللجنة أنها ستتصدى لكل الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون كما ستعمل على إصدار تقارير دورية بالانتهاكات التي يتعرضون لها سواء خلال أدائهم لعملهم أو انتهاك حريتهم والمنع من الكتابة تمهيدا لحساب مرتكبي هذه الانتهاكات قانونيا ونقابيا ومهنيا. كما قررت اللجنة تدشين صفحة على فيسبوك

للتواصل مع كافة الزملاء وتلقي شكاواهم ومقترحاتهم لتطوير عملها خلال الفترة القادمة. وناقشت اللجنة اقتراحات قدمها الزملاء للمساندة القانونية والنقابية لأسر الصحفيين المحبوسين معلنة أنها ستسلك كافة طرق الضغط القانونية، والنقابية لضمان حقوق كافة الزملاء.

وأكدت اللجنة انها ستواصل مسيرتها في التصدي لقضايا حرية الصحافة بشكل خاص والحريات بشكل عام، ايمانا بدور نقابة الصحفيين كقلعة للحريات ودورها في الدفاع عن الحريات العامة وانها ستشتبك مع كافة القضايا المطروحة من منظور وطني ومهني يدرك أن الصحافة لن تكون حرة إلا في مناخ من الحريات.. كما أنها ستشتبك مع قضايا حرية الصحافة على المستوى الوطني والقومي والدولي معلنة تضامنها مع كافة الزملاء المحبوسين في مصر، ومواصلة الدعوات التي بدأها مجلس النقابة السابق لإطلاق سراح كافة الزملاء المحبوسين وتحسين أوضاعهم والتي تم تقديمها في أكثر من ٤٠ طلب رسمي من النقابة للجهات الرسمية، وحملت اللجنة الحكومة الحالية المسئولية الكاملة عن تراجع أوضاع الحريات في مصر خاصة على صعيد الصحافة وما يتعرض له الصحفيون من انتهاكات خلال ممارستهم لعملهم.. كما أعلنت اللجنة تضامنها مع الصحفي المغربي المعتقل هشام المنصوري في ظل الانتهاكات التي يتعرض لها خلال محاكمته والتي دفعته للاضراب عن الطعام .

كما ناقشت اللجنة قضايا الزملاء المحبوسين والشهداء وأوضاع ذويهم وقررت تأسيس لجنة نوعية تكون مهمتها التواصل مع أسر الزملاء والوقوف على شكاواهم وما يتعرضون له ودعمهم على كل المستويات.. ودعمهم على الصعيد القانوني، من خلال التعاون بين الشئون القانونية بالنقابة، ومؤسسات المجتمع المدني المهتمة بقضايا حرية الصحافة لمتابعة أوضاع الزملاء .. على أن يتم عقد لقاء بين محامين من المجتمع المدني والشئون القانونية لوضع خطة التعامل القانوني مع قضايا الزملاء خلال الفترة القادمة.

وأكدت اللجنة على تصديها لقضايا شهداء الصحافة، ومتابعتها وقررت تقديم طلبات للنائب العام للوقوف على المسار القانوني لقضايا الزملاء الشهداء، وأن يتم التداخل قانونيا في قضية الزميلة ميادة أشرف، والتي تم إحالتها للمحكمة من خلال مساندة طلب أسرتها، لتقديم متهمين جدد في القضية.

كما أعلنت اللجنة تشكيل ٥ لجان نوعية تعمل من خلالها لجنة الحريات ودعت جميع الزملاء للمشاركة في أعمال اللجان وهي:

١- لجنة الرصد والتوثيق ويكون مهمتها إصدار تقرير حول أوضاع الزملاء المحبوسين وعدد الصحفيين المحبوسين والمحتجزين على ذمة قضايا ورصد الانتهاكات التي يتعرضون لها على أن يتم تحديثه بشكل دوري بخلاف تقرير شهري عن أوضاع حرية الصحافة في مصر.. وسيتم إعلان التقرير الأول في احتفالية تنظمها النقابة في ٣ مايو القادم بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة .

٢- لجنة المتابعة القانونية .. وتضم صحفيين وقانونيين من المجتمع المدني بالتعاون مع الشئون النقابية بالنقابة ويكون جزء من مهمتها الدعم القانوني لكل الصحفيين الذين يتعرضون لانتهاكات وإعداد أجندة

بمواعيد قضايا الزملاء وعرضهم على النيابة لدعمهم والحضور معهم.. ودعمهم قانونيا على كافة المستويات.. وتنظيم زيارات للمحبوسين.

٣- لجنة الإعلام والتواصل وتكون ومتابعة الوقائع والأحداث الجارية وإصدار بيانات وتقارير إعلامية حول الانتهاكات التي يتعرض لها الزملاءو أوضاع الحريات وكذلك التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حرية الصحافة ونقابات الصحفيين ومؤسسات دعم حرية الصحافة الدولية .

٤- لجنة المتابعة والاستماع وتكون مهمتها التواصل مع الزملاء الذين يتعرضون لانتهاكات والاستماع لأسر الزملاء المحبوسين وتقديم الدعم المعنوي والنقابي لهم ومتابعة اوضاعهم ورصد مطالبهم.

٥- لجنة خبراء واستشاريين برعاية نقيب الصحفيين تضم عدد من كبار القانونيين لتقديم الاستشارات القانونية حول قضايا الزملاء وقضايا الحريات بشكل عام

واتفقت اللجنة على عقد اجتماع دوري لأعضائها الثلاثاء الأول من كل شهر .. وقررت اللجنة تنظيم يوم كامل للتضامن مع الزملاء المحبوسين في اليوم العالمي لحرية الصحافة ٣ مايو على أن يتم خلاله إصدار التقرير الأول للجنة حول أوضاع الحريات في مصر وعدد الزملاء المحبوسين سواء الصادر بحقهم أحكام أو على ذمة قضايا أو الموجودين رهن الحبس الإحتياطي والذين تم إلقاء القبض عليهم بسبب ممارستهم لمهنتهم دون تفرقة بين صحفي نقابي وغير نقابي . ودعت اللجنة الحكومة لإعادة النظر في الطلبات التي سبق وأن قدمته النقابة للافراج عن الزملاء المحبوسين تنفيذا للوعود الصادرة بإطلاق سراحهم.

وأكدت النقابة في بيانها حول هذ الإجتماع، أن لجنة الحريات الصحفية واللجان التي تم تشكيلها ستتصدى للانتهاكات التى يتعرض لها الصحفيون بكل حزم، محملة الحكومة مسئولية كل الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون على يد الضباط اثناء تغطيتهم لعملهم، ومطالبا بإعادة التحقيق في الشكاوى الخاصة بتعرض عدد من الزملاء للتعذيب بعد لجوء النيابة إلى مستشفى السجن لاثباتها، ومؤكدة إلى أن اللجنة بدأت عملها فى ظروف صعبة وأن أمامهم طريق واحد وهو الاشتباك مع كل من ينتهك حرية الصحافة والدفاع عن كل الصحفيين مهما كانت انتماءاتهم وأنه لا تفرقة بين صحفي نقابي وغير نقابي. وأكدت لجنة الحريات أنها ستكون حريصة على التواصل مع مؤسسات المجتمع المدنى والتصدي للهجمة الشرسة التي تتعرض لها من أجل استعادة دورها في الدفاع عن حرية الصحافة والحريات بشكل عام. وأن وسيلة اللجنة في معاركها ستكون رصد الانتهاكات وكشف الحقائق الكاملة حولها والتصدي لمنتهكي الحريات مهما كانوا ومهما كانت الجهات التي يتبعونها.. مؤكدا أننا لن نصمت على اي انتهاك بحق الصحفيين وحرياتهم..

وفد المغرب فى اجتماعات المكتب الدائم بطنجة ـ المغرب فبراير ٢٠١٥

المغرب

تسويف حكومي في مراجعة وتعديل التشريعات المنظمة للعمل الصحفي .. والانتهاكات مازالت مستمرة

دأبت النقابة الوطنية للصحافة المغربية على تقديم تقرير سنوي ، بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة. ويرصد هذا التقرير واقع ممارسة المهنة و مستوى حرية الصحافة و تسجيل نبضها الحقيقي، بأكثر نسبة من التجرد و الموضوعية، اعتمادا على العمل اليومي لهياكل النقابة في كل القطاعات و الفروع، وانطلاقا من المهام التي تقوم بها، سواء عبر عمل مناضليها اليومي، في مختلف المؤسسات الإعلامية، أو عبر التصدي للخروقات التي ترصدها أجهزة النقابة.

و تعتمد النقابة في إعداد تقاريرها على منهجية ترتبط أساسا بهويتها، التي تعتبر أن ممارسة الحرية غير مقرونة فحسب بوجود قوانين ليبرالية و ديمقراطية، بل ينبغي أولا توفر الإرادة من أجل سيادة ممارسة مهنية حرة، متقدمة، مستقلة ومتمكنة من أدوات العمل لإنتاج الجودة. و ثانيا، لابد من إعمال و مراعاة التعريف الشامل للحرية ركن أساسي من أركان حقوق الإنسان التي تمثل منظومة مترابطة، تهدف إلى تحقيق الديمقراطية و الشفافية و تنتصر لقيم العدالة و المساواة.

على هذا الأساس، إن التقرير الذي ستقدمه النقابة الوطنية للصحافة المغربية هذه السنة ، عشية ٣ ماي ٢٠١٥ بمدينة الرباط، سيتناول المحاور التالية :

- **رصد الواقع القانوني و التنظيمي**
- **واقع حرية الصحافة من خلال ممارسات السلطة في حق المهنة و المهنيين.**
- **أوضاع المهنيين داخل المؤسسات الإعلامية.**

١ . الواقع القانوني و التنظيمي

ظل الجسم الصحفي و باقي مكونات المجتمع ينتظرون، منذ سنوات، إصلاحا حقيقيا لقطاع الإعلام و إرساء قوانين ديمقراطية تكرس المهنية و الحرية لكن دون جدوى، و في عهد الحكومة الحالية، التزمت هذه الأخيرة بالإصلاح ،وانطلق منذ أزيد من ثلاث سنوات ورش إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بقوانين الصحافة والنشر، و ذلك بإجراء مشاورات و حوارات توجت بإحداث لجنة علمية انكبت على تجميع مشاريع قوانين الصحافة والنشر في مدونة واحدة عصرية وديمقراطية.

وأجمعت مختلف الأطراف و المكونات على أن تكون مشاريع القوانين قائمة على إلغاء العقوبات السالبة للحرية من قانون الصحافة، وقائمة على توسيع وتقوية اختصاصات السلطة القضائية في قضايا الصحافة والنشر، وتعزيز ثقافة المسؤولية، وتطوير منظومة أخلاقيات المهنة، وإرساء أسس التنظيم الذاتي المستقل والديمقراطي للمهنة، وتقنين الصحافة الالكترونية، وتعزيز الضمانات المهنية والحقوقية المرتبطة بممارسة المهنة وعلى رأسها توفير الضمانات اللازمة للحصول على المعلومة ونشرها.

و يوم الأربعاء ١٧ أبريل ٢٠١٣، ترأس السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة بمقر وزارة الاتصال بالرباط، حفل اختتام الورش العلمي والفكري حول مراجعة قانون الصحافة والنشر، بمناسبة انتهاء عمل اللجنة العلمية المكلفة بالتشاور والحوار حول الموضوع. و في غضون شهر أكتوبر ٢٠١٤ قدم وزير الاتصال في مدينة طنجة مشروع إصلاح قانون الصحافة والنشر في المغرب على أساس أنه سيجري بشأنه تشاور ونقاش عمومي يمتد شهرا، وينتهي منتصف نوفمبر ٢٠١٤.

إلى اليوم، ظل الإصلاح المنشود مؤجلا ، و مع تأجيل إصلاح قوانين الصحافة و النشر يجري عمليا تأجيل تنزيل مقتضيات الدستور الجديد لعام ٢٠١١، والإقبار الممنهج لخلاصات و توصيات الحوار الوطني حول الإعلام و المجتمع،

التي اعتبرنا في تقاريرنا السابقة أن أغلبها تبقى صالحة لأن تكون أساس برنامج عمل لوضع قطاع الصحافة و الإعلام على سكة الإصلاح الشامل.

٢ ـ واقع حرية الصحافة من خلال ممارسات السلطة في حق المهنة والمهنيين

إن تأجيل إصلاح قوانين النشر و الصحافة، فتح الأبواب على مصراعيها لاستمرار التجاوزات و استهداف حرية الصحافة بالمغرب من لدن عدة أطراف. ففي غياب الضمانات لحماية حقوق الصحافيين والصحافيات، تتواصل بإصرار المتابعات والمضايقات، وتتكرر الاعتداءات الجسدية و اللفظية على الصحافيين. وفي موضوع استهداف المهنيين المنهجي ، لم تنفع المجهودات التي تقوم بها النقابة الوطنية للصحافة المغربية، من تنديد و احتجاج و مراسلة الجهات المسؤولة، حيث ظلت الحكومة عاجزة عن حماية المهنيين أثناء مزاولة عملهم، و ظل القضاء ملتزما الصمت ، لا يؤدي مهمته، رغم علمه بالاعتداءات ورغم الشكايات التي وضعت، و رغم الوقائع التي علم بها وزير العدل.

و بالإضافة إلى مسلسل العنف و الاعتداءات، الذي سنخصص له حيزا مهما في تقريرنا السنوي، بالوقائع و التواريخ، تستمر أيضا في مختلف قطاعات الصحافة و الإعلام ممارسات مشينة تحد كثيرا من حرية الصحافة. و نذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر، مسألة أخلاقيات المهنية التي تداس بشكل دائم. و على غرار تقاريرنا السابقة، ما زلنا نسجل انتهاكات تحدث يوميا في هذا المجال، من قبيل السب و القذف، وترويج الإشاعات ونشر معطيات كاذبة و الاعتداء على أعرض الناس واستهداف حياتهم الشخصية ،مما يؤكد أنه بدون تكريس تقاليد الصحافة الأخلاقية ،و إحداث آليات فرض أخلاقيات المهنة ،سيكون من العبث الحديث عن المهنية و عن الحرية.

٣ ـ أوضاع المهنيين داخل المؤسسات الإعلامية

باستثناء بعض الوعود و بعض التفاعلات الايجابية المحدودة مع الملفات المطلبية للنقابة الوطنية للصحافة المغربية، ذات البعد المهني و الاجتماعي و المادي و التدبيري، تبقى المطالب الأساسية للصحافيات و الصحفيين معلقة في جل مؤسسات الصحافة و الإعلام الورقية و السمعية البصرية و الالكترونية.

و إذ تسجل النقابة الوطنية للصحافة المغربية بعض الانفراجات و التقدم الحاصل في الشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة، و بعض الوعود القاضية بمعالجة أوضاع المهنيين بقطاعات أخرى، منها الصحافة الورقية و وكالة المغرب العربي للأنباء، فإنها في ذات الوقت تسجل منهجية التباطؤ و عدم احترام الالتزامات و الوعود.

في هذا الإطار، تلاحظ النقابة الوطنية للصحافة المغربية، أن الحق النقابي لا يحترم من لدن العديد من الإدارات ،و جل المؤسسات الإعلامية ترفض عمليا إقرار قواعد الشفافية والحكامة و دمقرطة التحرير و مأسسة الحوار و وضعية الآليات لذلك.

و إلى أن يفصل و يدقق تقريرها السنوي في كل ما ذكر، ستواصل النقابة الوطنية للصحافة المغربية ،عبر أجهزتها الوطنية و القطاعية و الجهوية، نضالاتها من أجل فرض :

ـ قوانين أساسية و اتفاقيات جماعية في خدمة المهنة و المهنيين و تضمن شروط الكرامة و الترقي.

ـ مواثيق تحرير و مجالس تحرير تكرس الجودة و الديمقراطية و المهنية.

ـ لجن المقاولة وأنظمة عمل داخلية تحدد الحقوق و الواجبات و تصون قواعد الحكامة و الشفافية.

ـ احترام النزاهة و الحياد في انتخابات مناديب المأجورين و مراعاة خصوصية فئة الصحافيين.

وفد موريتانيا فى اجتماعات المكتب الدائم بطنجة ـ المغرب فبراير ٢٠١٥

موريتانيا

حرية الصحافة أصبحت في خطر حقيقي ..
غلق مصادر الأخبار.. والاعتداء على الصحفيين

شهدت الصحافة فى موريتانيا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة تحسنا نسبيا على مستوى التشريعات شملت إقرار قانون للصحافة الالكترونية فى النصف الأول من ٢٠١٢ وتعديل قانون الصحافة الصادر عام ٢٠٠٦ شمل المواد ٣٦، ٤٠ و٤١ من قانون الصحافة والمتعلقة بالعقوبات السالبة للحرية حيث تم إلغاء عقوبة حبس الصحفي فى معظم قضايا النشر بينما تم الإبقاء على الحبس في حالات "الدعوة الي الكراهية" و"الإساءة الي القيم الإنسانية"، فيما تم الاكتفاء بعقوبة الغرامة في حالات "الإساءة" الي رئيس الجمهورية والقذف التجريح.. كما تم أيضا فى ٢٠١١ إقرار قانون لتحرير المجال السمعي البصري يتيح إنشاء إذاعات وتلفزيونات حرة.

لكن التحسن النسبي فى التشريعات المتعلقة بحرية الصحافة لم يكن ضمانة كافية لوقف المضايقات الاعتداءات والتوقيف فى حق الصحفيين، وبلغت الاعتداءات على حرية الصحافة ذروتها مع مطلع العام الجاري ٢٠١٥، حيث تم الاعتداء بالضرب وفى مكان عام على الصحفي حنفي ولد دهاه (مدير موقع تقدمي الالكتروني) يوم ١١ يناير ٢٠١٥ من طرف مجموعة وأمام احد رجال الشرطة، واستطاع الزميل حنفي التعرف على هوية الجناة والتقدم بشكوى ضدهم مها إياهم بالاعتداء عليه بسبب كتاباته وموقف المعارض للنظام، غير أن الشرطة رفضت فتح تحقيق فى الحادثة. وفى يوم ٢ فبراير ٢٠١٥ اعتدي طبيب بالمستشفى العسكري فى نواكشوط جسديا على الصحفي عزيز ولد الصوفي (رئيس تحرير موقع الطواري) وتدخلت قوة من الشرطة قامت بتوقيف الصحفي لفترة من الوقت.

وفى اول حالة اقتياد صحفي الى القضاء فى موريتانيا منذ ٢٠١٠ تقدمت النيابة العامة بشكوي ضد الصحفي احمد ولد الوديعة (مدير موقع السراج) بسبب نشره لمعلومات عن التحقيقات فى قضية اعتقال رجل أعمال ومالك بنك تجاري، وتم استجواب الصحفي الوديعة من طرف الشرطة القضائية والتي أحالته الى النيابة العامة والتي أخلت سبيله لغاية استدعاءه مجددا فى إطار القضية.

واعتبرت رابطة الصحفيين الموريتانيين هذه الإجراءات تراجعا خطيرا فى مستوى حرية الصحافة والتعبير فى موريتانيا، ونكوصا عن تعهدات رئيس الجمهورية المتكررة بشان ضمان حرية الصحافة واحترامها. وهو ما يستدعي من كافة الهيئات الصحفية والصحفيين التعبئة والاستعداد والتضامن لخوض كافة أشكال النضال السلمي لحماية حرية الصحافة والدفاع عن مكتسباتها والتي من أهمها إلغاء الحبس فى قضايا النشر والمتابعات الأمنية.

وطالبت رابطة الصحفيين الموريتانيين السلطات بما يلي :

-الوقف الفوري للاجراءات المتخذة فى حق مدير مؤسسة السراج أحمدو ولد الوديعة

- فتح تحقيق في قضية الاعتداء على مدير موقع تقدمي حنفي ولد الدهاه وتقديم الجناة للعدالة

-فتح تحقيق فى الاعتداء على الصحفي عزيز ولد الصوفي أثناء قيامه بعمله الصحفي

كما لا تزال الصحافة الموريتانية تعاني من الهشاشة المؤسسية وضعف الوسائل المادية، حيث يعمل مئات الصحفيين فى مؤسسات الإعلام الرسمية المملوكة للدولة (الإذاعة، التلفزيون، وكالة الأنباء) بدون عقود عمل وبمرتبات هزيلة، والوضع نفسه يعيشه عشرات الصحفيين فى الصحف المستقلة والتلفزيونات والإذاعات الخاصة إذ يتم استغلال الشباب الراغبين فى ولوج الحقل الصحفي ومنحهم مرتبات رمزية وبدون أجور أحيانا بدعوى تدريبهم وبعد إثبات بعضهم لمهاراته ونجاحه يتم تسريحهم حين يطالبون بتحسين أجورهم وتعويضهم بمتدربين جدد، وفى أحسن الأحوال تقوم

مؤسسات قليلة بالاحتفاظ بأولئك الصحفيين وتحسين أجورهم لكنها ترفض توقيع عقود عمل مع الصحفيين أو ضمان التامين الصحي لهم مما يجعلهم عرضة للفصل التعسفي فى أية لحظة. وتقع المسؤولية الأكبر عن هذه الوضعية على عاتق وسائل الإعلام الحكومية باعتبارها أكبر مشغل للصحفيين وتملك وسائل مالية تسمح لها بتحسين ظروف عمل وأجور صحفييها وتقنين وضعيتهم من خلال منحهم عقود عمل منصفة وتأمين صحي، وتواصل إدارات تلك المؤسسات (التلفزة الموريتانية، إذاعة موريتانيا والوكالة الرسمية للأنباء) المماطلة فى تسوية المتأخرات المالية للصحفيين العاملين فيها والتي تعود الى سنوات ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ .

وتعرض الصحفيون فى الفترة من ٢٠١١ الي يناير ٢٠١٥ لمضايقات وضغوط فى العمل وتسريح بدون حقوق، فقد تم خلال هذه الفترة توقيف ما مجموعه ١٧ صحفيا من طرف قوات الأمن خلال تغطيتهم لأحداث مختلفة، وتعرض العشرات لإساءة المعاملة والاعتداء الجسدي او اللفظي من طرف زعماء سياسيين وفاعلين ن المجتمع المدني وموظفين كبار فى الدولة وفى القطاع الخاص. وقد وثقت رابطة الصحفيين الموريتانيين جميع تلك التجاوزات فى تقريرها المفصل الذي تصدره سنويا لجنة الحريات بالرابطة.

<u>التصدي لمشروع قانون يعيد عقوبة الحبس</u>

فى مطلع شهر ابريل ٢٠١٤ أقرت الحكومة الموريتانية مشروع قانون مجتمع المعلومات الموريتاني (قانون الميمات الثلاثة) وأحالته الى البرلمان للمصادقة عليه بما يتضمنه من مواد تكبل حرية الإعلام والحق فى التعبير وتشكل تراجعا خطيرا فى مجال حرية الصحافة والنشر. ولم يتم التشاور بشأنه مع الهيئات الصحفية.

وشكلت رابطة الصحفيين الموريتانيين لجنة من القانونيين وخبراء التقنيات الجديدة للاتصال لدراسة مشروع القانون، وخلصت الى ان قانون مجتمع المعلومات يعيد عقوبة الحبس فى قضايا النشر، حيث ان المادة ١٨ تلغى بشكل صريح وغير قابل للتأويل المواد المتعلقة بإلغاء عقوبة الحبس فى قضايا النشر التي تضمنتها الإصلاحات التي تم إدخالها على قانون الصحافة فى ٢٠١٢، فهذه المادة تنص على إلغاء كافة القوانين التي تتضمن عقوبات فى قضايا النشر مخالفة للعقوبات الواردة فى قانون المعلومات والتي هي عقوبات قاسية وسالبة للحرية، وهو ما يعني إحلالها محل العقوبات الواردة فى قانون الصحافة والتي تلغي السجن فى معظم قضايا النشر.

كما يمثل مشروع قانون مجتمع المعلومات (م.م.م) التفافا على المكتسبات التى يتضمنها قانون الصحافة الصادر ٢٠٠٦ وتعديلاته اللاحقة، فالمادة ٢٧ من مشروع قانون (م،م،م) تخضع النشر فى الصحف المكتوبة والإلكترونية والتلفزيون والإذاعة للعقوبات السالبة للحرية الواردة فيه والتي تصل الى السجن ٧ سنوات وغرامات باهظة فى مواضيع فضفاضة وقابلة للتأويل والتطويع من قبيل: الاعتداء على الغير، العرض، النظام العام، الدفاع والأمن الوطني، الشخصيات العامة ..

والتزاما منها بالدفاع عن حرية الصحافة والتعبير التى تعد من أهم مكتسبات الصحفيين، أكدت رابطة الصحفيين الموريتانيين خلال لقاءها مع وزير الاتصال حول الموضوع على:

-تنديدها بعدم التشاور مع الصحفيين قبل إقرار قانون مجتمع المعلومات من طرف الحكومة

-رفضها القوي لتمرير قانون مجتمع المعلومات باعتباره مكبلا للحريات ويشكل عودة الى زمن تكميم الأفواه ويؤسس لمرحلة جديدة من مصادرة الكلمة والحق فى التعبير

-دعوة الصحفيين الى التعبئة وتجاوز الخلافات ورص الصفوف لفرض عدم اعتماد البرلمان لهذا القانون قبل مناقشته مع الهيئات الصحفية لأجل تعديل كل مادة تتضمن عقوبات سالبة للحرية فى قضايا النشر سواء كانت صريحة او قابلة للتأويل السلبي، وبشكل خاص المواد: ٢-١٧-١٨ - ١٩ -٢٠ - ٢١- ٢٢- ٢٣- ٢٤ - ٢٨- ٢٩- ٣١- ٦٧

وقد نجحت تحركات رابطة الصحفيين الموريتانيين والهيئات الصحفية وتوحدها فى معارضة مشروع قانون الميمات الثلاثة فى دفع الحكومة الى سحب مشروع القانون لمراجعته التشاور مع الهيئات الصحفية.

أزمة الصحف المطبوعة:

تعيش الصحف المطبوعة فى موريتانيا أزمة حادة تهدد بتوقفها النهائي عن الصدور بعد غلق العشرات من الصحف المستقلة خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة بسبب العجز المالي، فقد تأثرت الصحف الورقية من الصعود القوي للصحافة الالكترونية حيث تحولت المواقع الإخبارية الى المصدر الأول للمعلومات والأكثر متابعة من طرف القراء بالنظر الى الانتشار الواسع لخدمات الانترنت فى موريتانيا ومجانية الولوج الى الصحف الالكترونية، فتراجعت بذلك مبيعات الصحف الورقية (لا يتجاوز سحب أكبر الصحف حدود ١٠٠٠ نسخة) فى ظل غياب شركة لتوزيع الصحف، وضعف سوق الإعلانات التجارية.

وفى إطار المساعي لإنقاذ الصحافة الورقية من الاختفاء أنجز تجمع الصحافة الموريتانية (ناشري الصحف) ورابطة الصحفيين الموريتانيين دراسة جدوائية مشتركة لإنشاء شركة لتوزيع الصحف تتيح توصيل الصحف الى المدن الداخلية ومختلف أحياء العاصمة مما يساعد فى تسويق الصحف الورقية والتي يقتصر توزيعها فى الوقت الحالي على وسط العاصمة نواكشوط فقط، وعبرت ممثلية الاتحاد الأوروبي عن الاستعداد لتمويل إنشاء الشركة غير أن المشروع لا يزال يراوح مكانه منذ ٣ سنوات. وتمنح الدولة دعما غير مباشر للصحف الورقية من خلال تخفيض أسعار الطباعة بحوالي ٥٠٪ لدى المطبعة المملوكة للدولة، لكن هذه المطبعة تجهيزاتها قديمة ولا تسحب الصحف او الصور الملونة مع رداءة فى نوعية الورق لكنها تبقي الملاذ الوحيد للصحف للاستفادة من الدعم الحكومي للطباعة.

وأنجزت رابطة الصحفيين الموريتانيين دراسة جدوائية لاقتناء مطبعة حديثة خاصة بسحب الصحف تكون شركة مساهمة ذات نفع اقتصادي (GIE) تتولي تسييرها هيئة مكونة من المؤسسات الصحفية. ودخلت الرابطة فى مباحثات لا تزال فى مراحلها الأولي مع برنامج الأمم المتحدة وبعض البنوك المحلية للحصول على تمويل للمشروع من خلال قروض ميسرة.

ضعف دعم الدولة للصحف:

بعد سنوات من النضال الذي خاضته رابطة الصحفيين الموريتانيين الى جانب تجمع الناشرين للمطالبة بتخصيص جزء من ميزانية الدولة لدعم الصحافة المستقلة فى ظل عزوف رجال الأعمال عن الاستثمار في الصحف، قررت الحكومة في شهر يونيو ٢٠١٢ إنشاء صندوق لدعم الصحف المستقلة رصدت له مبلغ ٢٠٠ مليون أوقية (حوالي ٦٠٠ ألف دولار)، وتم تشكيل لجنة لتسيير الصندوق برئاسة السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية (هيئة شبه عمومية) وعضوية ممثلين عن الهيئات الصحفية ووزارة الاتصال. وتم صرف الدعم للسنة الثالثة فى شهر يناير ٢٠١٥ واستفادت منه ٨٨ مؤسسة إعلامية (٣٨ صحيفة ورقية، ٤٠ موقع الكتروني اخباري، ٥ إذاعات حرة، ٥ قنوات تلفزيونية خاصة) إلا أن حجم الدعم كان متواضعا جدا وفى المتوسط ٤٠٠٠ دولار لكل مؤسسة. كما أن اللجنة المشرفة على الصندوق لم تكن صارمة فى احترام معايير وشروط الاستفادة من الدعم فتم إدراج مواقع الكترونية وجرائد ليس لها وجود فعلي ومجرد تراخيص ورقية فى جيوب أصحابها.

ونددت رابطة الصحفيين الموريتانيين بغياب الشفافية وبالزبونية فى توزيع الدعم العمومي للصحافة المستقلة، ونظمت مؤتمرا صحفيا بمشاركة اتحاد المواقع الإخبارية الالكترونية فى مقر الرابطة تم فيه إبراز الخروقات التي طبعت عمل لجنة تسيير الصندوق، ودعت الى زيادة المبلغ المخصص للدعم ووضع معايير أكثر صرامة وشفافية لحصر الاستفادة فى المؤسسات الصحفية الموجودة فعليا والتي لا يمكن ان يصل عددها فى حال من الأحوال الى الرقم الذي اعتمده الصندوق.

وكانت رابطة الصحفيين الموريتانيين قد تقدمت فى شهر دجمبر ٢٠١٢ باقتراح الى البرلمان يتضمن رفع مبلغ الدعم المخصص للصحافة المستقلة فى ميزانية الدولة من ٢٠٠ مليون أوقية (حوالي ٦٠٠ ألف دولار) الى ٥٠٠ مليون أوقية (حوالي مليون و٥٠٠ ألف دولار) وشكلت الرابطة فريقا من البرلمانيين لمؤازرة مطلبها، وتم عرض المقترح على التصويت فى البرلمان غير أن تصويت أغلبية النواب الموالين للحكومة وبعض نواب المعارضة ضده حال دون اعتماده.

<u>غياب قانون حرية المعلومات:</u>

لا تزال مسألة حرية الوصول الى المعلومات والنفاذ إلى مصادر الخبر من أهم المعوقات التي تمنع التدفق الحر للمعلومات وتجعل الصحفيين يكابدون في سبيل الحصول على الأخبار من مصادرها. وطالبت رابطة الصحفيين الموريتانيين أكثر من مرة الحكومة بسن قانون لحرية المعلومات يعاقب المسئولين الذين يرفضون الانفتاح على الصحفيين وتزويدهم بالمعلومات والوثائق التي لا تمثل أسرارا أمنية للدولة.

وقد جعلت رابطة الصحفيين الموريتانيين عام ٢٠١٤ سنة للنضال من أجل إصدار قانون لحرية المعلومات من خلال تعبئة البرلمانيين وهيئات المجتمع المدني والصحفيين حول هذا الهدف الحيوي بالنسبة لحرية الصحافة. وتعكف رابطة الصحفيين الموريتانيين على تشكيل فريق من نواب البرلمان الجديد لمناصرة حرية التعبير والدفاع عن الصحفيين، وذلك تمهيدا للتقدم بمقترح قانون لحرية المعلومات الى الحكومة والبرلمان بهدف إقراره.

وفى أكتوبر ٢٠١٣ استجابت وزارة الاتصال لمطلب قديم للصحفيين الموريتانيين بإنشاء دار للصحافة، وتم تنظيم ورشة للتشاور بين مختلف الهيئات الصحفية والوزارة والهيئات الدولية التي تعهدت بتمويل مشروع دار الصحافة (برنامج الأمم المتحدة الانمائي، اليونسكو)، وتم انتخاب لجنة للإشراف على تسيير الدار تضم ممثلين عن الهيئات الصحفية والوزارة. وتقوم فكرة المشروع على توفير قاعات مجهزة بمعدات المعلوماتية والطباعة تكون مفتوحة أمام الصحفيين لاستغلالها فى عملهم عند الحاجة ولتخفيف الضغط على المؤسسات الإعلامية التي تعاني من نقص التجهيزات وشح الموارد المالية، كما تحتضن الدار الندوات الحوارية بين الفرقاء السياسيين ونشطاء المجتمع المدني والمؤتمرات الصحفية. وتقدم خدمات متعددة للصحفيين مقابل رسوم رمزية.

وفد اليمن فى اجتماعات المكتب الدائم بطنجة ـ المغرب فبراير ٢٠١٥

اليمن

الحوثيون يمارسون اسوأ
انواع القمع ضد الصحفيين

تزداد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والاعلاميين ووسائل الاعلام المختلفة يومياً ومن كثير من الجهات ، ودخل على خط الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين هذا العام جماعة الحوثي وخاصة بعد الحادي والعشرين من سبتمبر بعد احتلال العاصمة صنعاء ، وعدد من المحافظات من قبل جماعة الحوثي التى اقتحمت بعض القنوات الفضائية وعبثت بمحتوياتها وخاصة قناة سهيل وظلت مغلقة حوالي خمسة واربعين يوماً ، لم تكن قناة سهيل وحدها التى تعرضت للعبث والنهب والسلب ، بل قنوات اليمن موسبأت والايمان والتعليمية تعرضت للقصف وتخريب جزء من مبناها ، وكذا اذاعة إب تعرضت للقصف بقذائف الار بي جي وتعرضت بقية وسائل الاعلام للانتهاكات من قبل جماعة الحوثي ومن غيرهم ، وقد بلغت الانتهاكات من قبل جماعة الحوثي ومن غيرهم ، وقد بلغت الانتهاكات خلال العام ٢٠١٤م(١٥٠) حالة انتهاك وقد حظيت العاصمة صنعاء بالنصيب الاكبر من الانتهاكات فقد بلغت الانتهاكات فيها (١٠١) حالة وبنسبة (٦٧,٣٣٪) وتوزعت بين القتل والاقتحام والتهديد والضرب والملاحقة والفصل من العمل والاعتقال ومحاولة القتل والتهديدية ، الى الاعتداء على ممتلكات الصحفيين ، وغيرها من الانتهاكات ، تليها محافظة عدن بـ (١٥) انتهاكاً وشكلت ما نسبته (١٠ ٪) ثم محافظة الحديدة بـ (٩) انتهاكات وشكلت ما نسبته (٦ ٪) وحظيت محافظة عمران بـ (٧) حالات انتهاك وشكلت ما نسبته (٤,٦٧ ٪) فيما حظيت محافظتي تعز ولحج باربع حالات لكل واحدة منها وشكلت ما نسبته (٢,٦٧ ٪) اما محافظ الضالع فبلغت عدد حالات الانتهاك (٣) حالات انتهاك وشكلت ما نسبته (٢ ٪) وتاتي محافظات البيضاء ، ذمار وإب بحالتي لكل منها وشكلت ما نسبته (١,٣٣٪) وحالة واحدة لكل من حضر موت وشبوة وشكلت ما نسبته (٠,٦٧ ٪) من اجمالي النسبة العامة الواردة فى الجدول العام .

فى رصد حالات الانتهاكات الواقعة بحث الصحفيين والاعلاميين والوسائل الاعلامية قام راصدون وباحثون بالنزول الميداني الى مواقع حدوث الانتهاكات للوقوف على حقيقة الانتهاكات والجلوس مع الجهات والصحفيين الذين تعرضوا للانتهاكات والتأكد من الجهات التى مارست عملية الانتهاكات .

فى العام ٢٠١٤ م تطورت الانتهاكات ضد الصحفيين ففى شهر بلغ عدد الانتهاكات (٣) حالات وبنسبة (٢٪) من اجمالي الانتهاكات تمثلت فى : حالة واحدة احتجاز ، حكم واحد ، ومنع من مزاولة العمل الصحفي حالة واحدة .

وفى فبراير بلغت (٢١) حالة انتهاك وبنسبة (١٤ ٪) تمثلت فى اقالة من العمل حالة واحدة ، اختطاف ثلاث حالات ، محاولة اختطاف حالة واحدة ، تهديد بالقتل اربع حالات ، منع حالة واحدة ، احتجاز حالة واحدة ، ملاحقة حالة واحدة ، واعتداء بالضرب ست حالات ، وحالة واحدة تشهير ومثلها التحريض ، وتهديد وسيلة اعلامية حالة واحدة .

اما مارس فبلغت (١٨) حالة انتهاك وبنسبة (١٢ ٪) تمثلت فى : محاولة خطف حالة واحدة ، تهديد بالقتل حالة واحدة، منع حالتين ، والاحتجاز والملاحقة ومحاولة القتل ولاقتحام والتشهير حالة واحدة لكل منها ، والاعتداء بالضرب اربع حالات ، والاعتقال حالتين ، والحكم حالة واحدة ، تهديد وسب حالة واحدة ، محاولة اعتداء بالضرب حالة واحدة .

وفى ابريل بلغت اربع حالات وبنسبة (٢,٦٧ ٪) تمثلت فى : تهديد بالقتل حالة واحدة ، احتجاز واحد ، محاولة قتل حالتين .

وبلغ عدد حالات الانتهاك فى شهر مايو (٨) حالات وبنسبة (٥,٣٣ ٪) تمثلت فى : اقالة حالة واحدة ، منع من مزاولة العمل الصحفي ثلاث حالات ، ترحيل حالة واحدة ، اعتقال حالتين ، وحرمان من الحقوق حالة واحدة .

فى حين بلغت الانتهاكات فى شهر يونيو (١١) حالة انتهاك وبنسبة (٧,٣٣ ٪) تمثلت فى : ثلاث حالات منع من مزاولة العمل الصحفي ، محاولة قتل حالتين ، اعتداء بالضرب ثلاث حالات ، اقتحام وتحريض حالة واحدة لكل منهما ، تهديد وسب حالة واحدة .

اما شهر يوليو فبلغت الانتهاكات (٣) حالات وبنسبة (٢٪) تمثلت فى : ملاحقة حالة واحدة ، وحالة واحدة اعتداء بالضرب ، اقتحام حالة واحدة .

وبلغت الانتهاكات فى شهر اغسطس (١٤) حالة انتهاك وبنسبة (٩,٣٣ ٪) وتمثلت فى : خطف حالة واحدة تحديد بالقتل ست حالات ، قتل حالة واحدة ، احتجاز ومحاولة قتل حالة لكل منهما ، اعتداء بالضرب حالتين والتحريض حالة واحدة ، والحجب والاختراق حالة واحدة .

وفى شهر سبتمبر بلغت (١٣) حالة انتهاك وبنسبة (٨,٦٧ ٪) وتمثلت فى : اعتداء علي ممتلكات الصحفيين حالة واحدة، تهديد بالقتل واحتجاز ومحاولة قتل واعتداء بالضرب حالة لكل منهم ، اقتحام ست حالات تحريض وتهديد بالضرب حالة لكل منهما .

اما شهر اكتوبر فبلغت الانتهاكات (٢٠) حاالة وبنسبة (١٣,٣٣ ٪) تمثلت فى حالتين اعتداء على مممتلكات الصحفيين، تهديد بالقتل ثلاث حالات ، منع مزاولة العمل الصحفي خمس حالات ، احتجاز حالة واحدة ، ملاحقة واعتداء بالضرب حالتين لكل منهما ، اقتحام وتشهير وتحريض حالة واحدة لكل منهم ، وتهديد وسب حالة واحدة ، حالة واحدة تهديد بالضرب .

ويعتبر شهر نوفمبر اعلي شهر حدثت فيه الانتهاكات اذ بلغت (٢٦) حالة انتهاك وبنسبة (١٧,٣٣٪) تمثلت فى : حالتين اعتداء على ممتلكات الصحفيين ، اقالة حالة واحدة ، اختطاف ثلاث حالات ، محاولة اختطاف وتهديد بالقتل ومنع من مزاولة العمل الصحفي حالة واحدة لكل منهم ، احتجاز وملاحقة حالتين لكل منهما ، اعتداء بالضرب ست حالات ، اعتقال حالة واحدة ، اقتحام حالتين ، حرمان من الحقوق حالة واحدة ، تهديد وسب حالة واحدة ، إعتداء على وسيلة إعلامية وتهديد وسيلة إعلامية حالة واحدة لكل منهما .

أما شهر ديسمبر فبلغت حالات الانتهاك فيه (٩) حالات وبنسبة (٦ ٪) تمثلت فى : تهديد بالقتل اربع حالات منه من مزاولة العمل الصحفي و القتل والاحتجاز و الملاحقة والاعتداء على وسيلة اعلامية حالة واحدة لكل منهم .

هذه الانتهاكات تدخلت فيها قوي كثيرة مارسته بشكل فاضح اذ لم تقتصر الانتهاكات على الاجهزة الامنية و العسكرية وعلى جماعة الحوثي فقط بل ان هناك جهولين ومؤسسات اعلامية مارست الانتهاكات ايضا بحق الصحفيين والصحفيات الاعلاميات والاعلاميين على السواء ، فقد فصل بعض الصحفيين من اعمالهم واوقف بعضهم بسبب ارائهم ومواقفهم وكلها تصب فى نهاية المطاف فى حرمان الصحفيين والاعلاميين من حقهم فى ممارسة العمل الصحفي بمهنة وحيادية ونزاهة .

وظل الغائب الاكبر فى حماية الصحفيين ما يتعرضون له من انتهاكات اجهزة الدولة المعنية بحماية امن وسلامة المجتمع والصحفيين جزء من هذا المجتمع المشمولين بالحماية الا ان هذه الاجهزة غضت الطرف عن حماية الصحفيين ، لا بل ان الاجهزة الامنيه والعسكرية كانت طرفاً فى الانتهاكات .

ودخلت اليمن بعد ٢١ سبتمبر مرحلة جديدة تمثلت فى قمع الحريات الاعلامية و الصحفية ومعاقبة كل من يعارض جماعة الحوثي التى باتت اليوم مسيطرة علي وسائل الاعلام الرسمية وباتت قمع كل الاراء المعارضة لها وتتعامل مع الصحفيين والوسائل الاعلامية المعارضة لتصرفاتها بالقمع والاسكات وهي مرحلة وتطور خطير لا يحدث الا فى ظل الأنظمة الإستبدادية القمعية وفى ظل حكم الجماعات و المليشيات المسلحة ، وهو الوضع غير الطبيعي لم يكن ليحدث لولا الغياب التام للدولة والحكومة التى سلمت كل اجهزتها لجماعة الحوثي المسلحة التى باتت اليوم تتحكم فى القرار السياسي والاعلامي وغير ذلك ، وهذا الضعف الذى اظهرته الحكومة والدولة بشكل عام ساعد الجماعات المسلحة فى التمادي على قمع الحريات والحقوق ، ولم تعد تستند لا الى الدستور او القوانيين او اتفاقيات دولية وقعت وصادقت عليها الجمهورية اليمنية وخاصة فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير المكفول فى الدستور اليمني والقوانيين الوطنية والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والكن طرف فى هذه التشريعات الدولية .

بلغت اجمالي الانتهاكات خلال العام ٢٠١٤ م (١٥٠) انتهاكاً كان النصيب الاكبر للاعتداء بالضرب حيث بلغت (٢٥) انتهاكاً وشكلت ما نسبته (١٦,٦٧٪) من اجمالي النسبة فى الجدول العام .

يليها التهديد بقتل الصحفيين والاعلاميين حيث بلغ (٢١) حالة شكلت ما نسبته (١٤ ٪) .

فيما المنع من مزاولة العمل الصحفي والاعلامي بلغ (١٧) حالة وشكلت ما نسبته (١١,٣٣ ٪) .

وبلغ الانتهاك باقتحام منازل الصحفيين والاعلاميين والوسائل الاعلامية المختلفة (١٣) حالة شكلت ما نسبته (٨,٦٧ ٪) من اجمالي النسبة العامة .

اما الاحتجاز الذى طال الصحفيين والاعلاميين بلغ (١٠) حالات شكلت ما نسبته (٦,٦٧ ٪) من اجمالي النسب فى الجدول العام .

وبلغت ملاحقة الصحفيين والاعلاميين (٨) حالات شكلت ما نسبته (٥,٣٣ ٪) .

بينما انتهاك اختطاف الصحفيين والاعلاميين ومحاولة قتلهم بلغا (٧) حالات لكل انتهاك شكلا كل منهما ما نسبته (٤,٦٧٪) من اجمالي النسبة العامة .

وبلغت الانتهاكات الاعتداء على ممتلكات الصحفيين والاعلاميين واعتقالهم وكذلك التحريض عليهم (٥) حالات لكل انتهاك منهم شكلوا ما نسبته (٣٣,٣٣ ٪) من النسبة العامة لكل منهم .

فيما التهديد والتشديد بلغ (٤) حالات ما نسبته (٢,٦٧ ٪) من اجمالي النسبة العامة .

بينما الانتهاكات الاقالة والفصل من العمل ومحاولة الاختطاف والتشهير بلغت (٣) حالات لكل انتهاك وشكل كل انتهاك ما نسبته (٢ ٪) من اجمالي النسبة العامة .

اما قتل الصحفيين والحكم عليهم وحرمانهم من الحقوق والاعتداء وتهديد الوسائل الاعلامية بلغت (٢) حالتين لكل انتهاك وشكل كل انتهاك ما نسبته (١,٣٣ ٪) من اجمالي النسب فى الجدول العام .

وبلغ ترحيل الصحفيين واختراق وحجب المواقع ومحاولة الاعتداء بالضرب والتهديد به (١) حالة واحدة لكل انتهاك وشكل كل واحد من الانتهاكات ما نسبته (٠,٦٧ ٪) من اجمالي النسبة العامة .

المحور الثاني

رؤية بعض المنظمات الدولية المعنية بحرية الصحافة

وقضايا حرية الرأي والتعبير لحالة الحريات الصحفية في العالم العربي

وفي إطار هذا المحور سوف نستعرض بشكل بانورامي نتائج ومؤشرات حالة الحريات الصحفية في بعض مناطق العالم العربي خلال ٢٠١٤ ، من واقع التقارير التي تصدرها بعض المنظمات الدولية والمحلية المعنية بهذا الأمر ، في محاولة لتقديم صورة سريعة عن الواقع ، يعقبها ردود التنظيمات النقابية في العالم العربي على نتائج تقارير هذه المنظمات إضافة إلى تقاريرها الذاتية حول هذه المؤشرات وفيما يلي سوف نتناول بعض النماذج من الدول العربية التي اهتمت هذه التقارير برصدها.

مصر

تراجع حالة الحريات الصحفية

أشار تقرير اللجنة الدولية لحماية الصحفيين إلى أن الصحافة المصرية كانت على مدار العام ٢٠١٤، أكثر استقطاباً على الصعيد السياسي ، وسبق ان استخدم الرئيس السابق محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤه خطاباً مشحوناً للغاية ومضايقات قانونية، عندما كان في السلطة، لتخويف الصحفيين الناقدين . وقد وثّقت لجنة حماية الصحفيين ما لا يقل عن ٧٨ اعتداءً على الصحفيين في الفترة بين أغسطس/آب ٢٠١٢ وحتى الإطاحة بمرسي في يوليو/تموز ٢٠١٣. وكان أنصار الإخوان المسلمين مسؤولين عن ٧٢ من تلك الاعتداءات، حسبما توصلت إليه لجنة حماية الصحفيين، بينما شنّت المجموعات المعارضة بضعة اعتداءات ضد الصحفيين الذين اعتبرتهم في صف الإخوان المسلمين.

وأضاف تقرير المنظمة إلا أن الوضع قد انقلب فجأة على أنصار مرسي بعد أن تم عزله وأغلقت وسائل الإعلام الإخبارية المؤيدة له أو خضعت لرقابة مشددة. وتعرضت وكالات الأنباء الأجنبية التي تُعتبر غير متعاطفة مع النظام القائم لرقابة ممنهجة .

كما أشار التقرير إلى أن الحكومة قد أحكمت قبضتها ـ طبقا لمعلومات غير دقيقة ـ على وسائل الإعلام كافة بعد فرض حالة الطوارئ على المستوى الوطني. فالصحفيون الذين يحيدون عن الرواية الرسمية يواجهون خطر الرقابة أو الاعتقال أو المقاضاة أو الاعتداء. وثمة شعور في أوساط الصحفيين بأن الرقابة بدأت تترسخ رغم أن جهود مرسي لتخويف الصحافة قد باءت بالفشل إلى حدٍ كبير. وقالت لينا عطا الله، رئيسة تحرير موقع 'مدى مصر'، مستذكرةً بابتهاج الأيام الأولى التي تلت سقوط الرئيس السابق حسني مبارك، "كان هناك بالتأكيد حاجز خوف كُسِر في يناير/كانون الثاني ٢٠١١، ولكن علي أن أقول إنه عاد مجدداً، هناك شعور بأننا لسنا قادرين على ممارسة العمل الصحفي الذي كنا نأمله بعد الثورة." ، وأصبحت مصر تأتي في المركز الثالث بعد سوريا والعراق من حيث قتل الصحفيين. واعتُقل العشرات من الصحفيين واحتجزوا لفترة وجيزة على الأقل. وبالإضافة إلى الرقابة التي تمارسها الدولة، ساد مناخٌ من الرقابة الذاتية.

وذكرت منظمة المادة ١٩ في تقريرها عن حرية الرأي والتعبيرفي مصر إلى أنه بالرغم من أن الدستور المصري الذي صدر عام ٢٠١٤ ، قد كفل حرية الرأي والتعبير ، وحرية التفكير والبحث العلمي ، وحرية الإبداع الفني ، وحرية الصحافة والإعلام ، وحظر الرقابة على الصحف، إلا أن عام ٢٠١٤ قد شهد محاولات واضحة للتضيق على مناخ الحريات ، سواء في الصحف المطبوعة أو الاليكترونية ، حيث ظلت منظومة التشريعات والقوانين

المنظمة للعمل الصحفي تحمل في طياتها الكثير من القيود التي تحول دون الصحفيين والحصول على المعلومات من مصادرها ، كما أن الدولة استمرت تأخذ بالكثير من العقوبات السالبة للحريات في قنوني العقوبات والإجراءات الجنائية وقانون الطوارىء ، والأهم من ذلك استمر تدخل السلطة السياسية في توجيه سياسات الصحف والقنوات والمحطات التليفزيونية ، كما أن السلطة قد فرضت حالة الطوارئ خلال هذا العام لمدة ثلاثة شهور ، وهو الأمر الذي جعل الصحفيون يفرضون على أنفسهم نوعا من الرقابة الذاتية ، وبدأت السلطة خلال هذا العام تطارد الإعلاميين والصحفيين ، سواء التابعين لجماعة الإخوان المسلمين أو النشطاء والمدونين وتعريضهم للمحاكمة بتهمة التحريض ، كما أن قيام الدولة باصدار قانون التظاهر وعزمها على إصدار قانون مكافحة الإرهاب ونشر مسودته الأولى في كثير من الصحف والمواقع الاليكترونية ، وتضمينه مواد فضفاضة مثل التحريض ، وإثارة الرأي العام وغيرها من مواد فضفاضة ، ينبيء بالعودة مرة أخرى إلى قيام الصحفيين بالتوسع في ممارسة الرقابة الذاتية على أنفسهم وإلى تراجع مناخ الحريات الذي كان قد بدأ يتنامى بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وبنظرة متعمقة إلى منظومة التشريعات والقوانيين التي تتعلق بحرية الصحافة ووسائل الإعلام ، يؤكد التقرير أن مصر لم تستطع حتى الآن تلتزم بالمعايير الدولية التي أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية .

في سوريا والعراق

تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة

يستهدفان الصحفيين بأعمال القتل والذبح والاعتقال

يشير تقرير منظمة مراسلون بلا حدود عن حالة الحريات في عام ٢٠١٤أن سوريا احتلت المرتبة ١٧٧ من أصل ١٨٠ في التصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٥ الذي أصدرته مراسلون بلا حدود منتصف الشهرالماضي.

وقد أشارت المنظمة في تقريرها إلى أن الصحفيين في دولتي سوريا والعراق يتعرضون لأعمال قتل واستهداف بالاغتيال والاعتقال تقف حائلا أمام ممارسة دورهم في تغطية الحرب والصراعات الدائرة بين الجيشين النظاميين وبين الجماعات الإرهابية المتطرفة ، وقد رصد التقرير العديد من الانتهاكات والتجاوزات التي وقعت في حق الكثير من الإعلاميين والصحفيين المحليين ومراسلي الصحف والقنوات ووكالات الأنباء الدولية ، وفي البداية أكدت المنظمة أنه لابد من الإشارة إلى أن المشهد الإعلامي في العراق وسوريا يبدو قاتماً إلى أقصى حد، في سياق يطغى عليه إغلاق المؤسسات الإعلامية ومناخ تسوده الرقابة (الذاتية) في وسائل الإعلام، ناهيك عما يعانيه الصحفيون من تهديد واضطهاد ومطاردة واحتجاز وخطف، بل ويصل الأمر إلى حد القتل في بعض الحالات، مما يضطر الإعلاميين إلى تغطية الأحداث عن بعد وبشكل غير مباشر لحماية أنفسهم من الخطر المحدق. ونتيجة لذلك، فإن تغطية الأحداث لا تعدو أن تكون جزئية وتقريبية في المناطق المتضررة من الهجوم الجهادي.

وفي هذا الصدد، قالت لوسي موريون، مديرة البرامج في منظمة مراسلون بلا حدود، "إننا ندين بأشد العبارات هذا التصعيد الإجرامي الذي يمارسه تنظيم داعش ضد الصحفيين"، مضيفة أن "هذا الاضطهاد الشنيع يحرم وسائل الإعلام من تغطية الأحداث بحرية في المناطق المحاصرة، التي أضحت بمثابة " ثقوب سوداء " على الصعيد الإعلامي". ، وقد رصدت المنظمة تدليلا على هذه الأمر العديد من مظاهر الانتهاكات التي مارستها هذه العصابات المتطرفة والتكفيرية أهمها ما يلي :

– قيام ميلشيات داعش باغتيال الرهائن بشكل بشع مع تكريس توجهاتها الدموية ، ففي ١٨ أغسطس\آب ٢٠١٤، أعدم التنظيم الصحفي الأمريكي جيمس فولي قبل أن ينشر شريط فيديو يصور لحظة ذبحه، مع التهديد في الوقت ذاته باغتيال مواطنه الصحفي ستيفن سوتلوف. وقد ظهر في التسجيل شخص ملثم يرتدي لباساً أسود اللون وهو يقوم بذبح رجل في ثياب برتقالية شبيهة بتلك التي يرتديها معتقلو غوانتانامو. يُذكر أن المراسل جيمس فولي، ٤٠ سنة، كان قد اختُطف بتاريخ ٢٢ نوفمبر\تشرين الثاني ٢٠١٢ شمال سوريا بالقرب من مدينة تفتناز .

–٢٠١٤\٠٩\٠٢– إعدام الصحفي ستيفن سوتلوف ذبحاً

بعد أسبوعين بالضبط على إعدام الصحفي الأمريكي جيمس فولي، حيث اغتال تنظيم داعش صحفياً أمريكياً آخر، هو ستيفن سوتلوف، المحتجز في سوريا منذ صيف ٢٠١٣. وقد نشر التنظيم على الإنترنيت فيديو بعنوان "رسالة ثانية إلى أميركا"، يدين فيه رجل ملثم التدخل الأمريكي في سوريا والعراق قبل إعدام الصحفي سوتلوف ذبحاً.

–٢٠١٤\٠٩\١٨ – بث شريط فيديو مصورلتصريحات تم انتزاعها قسريا للرهينة جون كانتلي ، حيث نشر تنظيم داعش، يوم الخميس ١٨ سبتمبر\أيلول ٢٠١٤، شريط فيديو يظهر فيه الصحفي البريطاني جون كانتلي المحتجز منذ نوفمبر\تشرين الثاني ٢٠١٢. وفي التسجيل المصور الصادر بعنوان "استمعوا إلى رسائل الرهينة البريطاني جون كانتلي"، ظهر الصحفي جالساً لوحده أمام طاولة ومرتدياً قميصاً برتقالي اللون، يشبه زي معتقلي غوانتانامو والرهائن الآخرين الذين تم إعدامهم سابقاً، حيث توجه إلى الكاميرا معلناً نشر تسجيلات لاحقة من نفس النوع.

–٢٠١٤\١٠\٢٨ – قيام التنظيم باستخدام الرهينة جون كانتلي في تقرير إخباري دعائي

فقد نشر تنظيم داعش على الإنترنت يوم ٢٧ أكتوبر\تشرين الأول شريط فيديو آخر للرهينة جون كانتلي، المحتجز لدى الجماعة الجهادية منذ نوفمبر\تشرين الثاني ٢٠١٢. ويظهر الصحفي البريطاني في التصوير الجديد وكأنه يقدم تقريراً إخبارياً من بلدة كوباني السورية، حيث يروج لرواية داعش بشأن الوضع الحالي في الحرب التي تدور رحاها بين التنظيم والمقاتلين الأكراد المدعومين من قوات التحالف الدولي.

واستنكرت مراسلون بلا حدود نشر هذا الفيديو الجديد، حيث قال كريستوف ديلوار، الأمين العام للمنظمة المدافعة عن حرية الإعلام، "إن تنظيم داعش يستخدم بكل نذالة عمل جون كانتلي لخدمة مصالحه الدعائية".

-٢٠١٤\١١\٠٧ – استمرار حبس مازن درويش المتوج بجائزة مراسلون بلا حدود لعام ٢٠١٢ ، حيث أُجِّلت من جديد محاكمة مازن درويش، رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، منذ اعتقاله يوم ١٦ فبراير\شباط ٢٠١٢، برفقة هاني الزيتاني وحسين غرير واثني عشر زميلاً آخر، خلال عملية مداهمة قام بها أفراد من مخابرات سلاح الجو لمقر المركز السوري للإعلام وحرية التعبير في دمشق. ويُتابَع الحقوقيون الثلاثة بتهمة "الترويج للأعمال إرهابية" بموجب المادة ٨ من قانون مكافحة الإرهاب (٢٠١٢)، حيث زُج بهم جميعاً في سجون دمشق.

-١٠/١٢/٢٠١٤ – مقتل ثلاثة صحفيين سوريين من قناة أورينت في درعا ، حيث قُتل مراسلا قناة أورينت في درعا يوسف محمود الدوس ورامي عادل العاسمي وزميلهما المصور سالم عبد الرحمن خليل يوم ٨ ديسمبر\كانون الأول أثناء إنجاز ربورتاج حول المعارك الدائرة بين الجيش النظامي السوري وقوات المعارضة في محافظة درعا (جنوبي سوريا)، حيث استهدفت قذيفة صاروخية سيارة الصحفيين السوريين الثلاثة، الذين توفي منهم اثنان على الفور بينما لفظ الثالث أنفاسه الأخيرة في المستشفى متأثراً بجراحه.

العراق : كان تنظيم داعش ، حاضراً بقوة في محافظة الأنبار خلال عام ٢٠١٣، قبل أن يبدأ هجومه في شمال وغرب العراق مطلع يونيو\حزيران ٢٠١٤ بدعم من الجماعات المسلحة السنية. وسرعان ما تمكن الجهاديون من السيطرة على مدينتي الموصل وتكريت، قبل أن يمتد نفوذهم ليشمل معظم أراضي العراق وشرق سوريا. ومع إعلان "الخلافة" الإسلامية في نهاية يونيو\حزيران ٢٠١٤، تم تأسيس تحالف جديد من أربعين دولة في أغسطس\آب لصد تقدم قوات التنظيم في العراق. وكان خالد علي حمادة أول إعلامي يلقى حتفه في العراق أثناء ممارسة وظيفته منذ بداية الهجوم الذي شنته الجماعة الجهادية، حيث قُتل مصور قناة العهد يوم الاثنين ١٦ يونيو\حزيران ٢٠١٤ في ديالى، شمال شرق بغداد.

وسرعان ما استولت قوات تنظيم الدولة على مباني بعض القنوات المحلية مثل الموصلية وسما الموصل، قبل سيطرتها بشكل واسع على وسائل الإعلام في مختلف محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين. وفي خضم الأزمة السياسية العراقية الحالية، شددت الحكومة العراقية بدورها الضغوط على وسائل الإعلام

-٢٠١٤\٠٨\١١ – مصرع صحفية في مواجهات بين تنظيم الدولة وقوات البشمركة

قُتلت الصحفية الكردية التركية دنيز فرات يوم ٨ أغسطس\آب ٢٠١٤ أثناء تغطية مواجهات بين القوات الكردية ومقاتلي الدولة في مخيم مخمور الواقع على بعد ٤٠ كلم شمال غرب أربيل. ولقيت مراسلة وكالة فيرات مصرعها بينما كان الطيران الأمريكي يوجه أولى الضربات في دعمه للقوات الكردية ضمن المساعي لوقف تقدم الجهاديين في شمال العراق. وقد أصيبت دنيز فرات في القلب بشظايا إحدى قذائف الهاون، حيث نُقل جثمانها في اليوم التالي إلى تركيا من أجل دفنها في مدينة مسقط رأسها فان (شرق البلاد).

٢٠١٤\٠٩\١١ – بمبادرة من منظمة مراسلون بلا حدود، شيوخ مسلمون يوجهون نداءً للتنديد بجرائم تنظيم الدولة في حق الصحفيين

وقَّع شيوخ مسلمون عبر ثماني منظمات إسلامية النداء الذي أطلقته مراسلون بلا حدود للتنديد بجرائم الحرب التي يقترفها تنظيم الدولة الإسلامية في حق الصحفيين، مستنكرين تمادي الجماعة الإرهابية في استغلال الدين الإسلامي لأغراض سياسية وتوسعية، حيث ضمت قائمة الموقعين على النداء شخصيات إسلامية بارزة من قطر والسعودية وأندونيسيا وفرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة وكندا.

١١\٠٩\٢٠١٤ – محنة الصحفيين العراقيين مستمرة تحت سياط داعش ويدفع الصحفيون ووسائل الإعلام ثمناً غالياً في ظل الفوضى التي تعم العراق حالياً.

– فقد اختُطف رعد محمد العزاوي، مصور قناة صلاح الدين، يوم ٧ سبتمبر\أيلول ٢٠١٤ في قرية سمرة (محافظة صلاح الدين، شمالي بغداد) على أيدي أفراد داعش، الذين احتجزوا حوالي عشرين مواطناً عراقياً كانوا برفقته. وتأتي عملية الاختطاف هذه تنفيذاً لما توعدت به المنظمة الجهادية، التي كانت قد هددته بالقتل بعدما رفض العمل لصالحها. هذا ولا يزال مصير الصحفيين أحمد خلف الدليمي(المعروف باسم باسم أحمد الوطني) وطارق صلاح شنكالي مجهولاً منذ اختطافهما في أغسطس\آب. وفي هذا السياق، أكد مرصد الحريات الصحفية – شريك مراسلون بلا حدود في العراق – المعلومات الواردة بشأن التهديد الذي أصدرته داعش ، اسمياً وعلنياً، ضد تسعة صحفيين في محافظتي الموصل وصلاح الدين.

–٢٠\١١\٢٠١٤ – قيام تنظيم الدولة باختطاف ١٤ صحفياً ومتعاوناً إعلامياً ، فوفقاً لأرقام مرصد الحريات الصحفية، اختطفت الجماعة الجهادية ١٤ صحفياً ومتعاوناً إعلامياً في الموصل بين أواخر أكتوبر\تشرين الأول ومطلع نوفمبر\تشرين الثاني، وذلك بعد مرور أكثر من شهر على خطف تسعة صحفيين (ستة منهم ما زالوا في عداد المحتجزين بينما أُفرج عن الثلاثة الآخرين)، حيث تشمل قائمة المعتقلين صحفيين ومصورين وفنيين ومهندسين، يعمل معظمهم لقناة سما الموصل.كما كشفت المنظمة العراقية المعنية بالدفاع عن حرية الإعلام أن تنظيم الدولة نشر مؤخراً قائمة جديدة تضم أسماء ٥٠ صحفياً وإعلامياً مهددين شخصياً، مما يزيد من تفاقم حالة الخوف والرعب التي تجتاح المدينة.

–٢٥\١١\٢٠١٤ – قيام تنظيم الدولة بالإفراج عن ١٢ صحفياً ، وفقا لمرصد الحريات الصحفية، حيث أُطلقت ميلشيات تنظيم الدولة المسلحة سراح ١٢ من الصحفيين والمتعاونين مع وسائل الإعلام الذين اختطفهم ، حيث تم الإفراج عنهم يوم ٢١ نوفمبر\تشرين الثاني ٢٠١٤ بفضل جهود الوساطة التي قادتها بعض القبائل المحلية والأهالي. هذا ولا يزال ثمانية صحفيين على الأقل ضمن الرهائن المحتجزين لدى التنظيم في العراق منذ يونيو\حزيران ٢٠١٤ وحتى يومنا هذا.

- ٢٨–١١– ٢٠١٤ : قيام تنظيم الدولة بقطع شبكات الهاتف الجوال في الموصل ،

أعلن التنظيم يوم الأربعاء ٢٦ نوفمبر\تشرين الثاني، عبر محطته الإذاعية الخاصة التي تتخذ من الموصل مقراً لها، قطع شبكات الهاتف الجوال في المدينة. ويهدف هذا القرار إلى وقف تدفق المعلومات بشأن مواقع الجماعة الجهادية في المدينة خشية استغلالها من قبل قوات التحالف الدولي في حرب العراق. وبطبيعة الحال، زاد هذا الإعلان من حدة الفوضى العارمة التي تشهدها الموصل، علماً أن بعض وسائل الإعلام في

المنطقة ربطت ذلك القرار بأسباب أمنية مشيرة إلى احتمال وجود زعيم التنظيم في المدينة خلال تلك الفترة.

٢٠١٤\١٠\١١ – قيام تنظيم الدولة بإعدام مصوراً عراقياً أمام الملأ ، حيث أعدم تنظيم الدولة الإسلامية الإعلامي العراقي محمد رعد العزاوي، مصور قناة سما صلاح الدين، جنباً إلى جنب مع شقيقه ومدنيَين اثنَين آخرَين في سمرة المحاصرة. وكان محمد رعد العزاوي – ٣٦ عاماً ولديه أطفال – قد اختُطف على يد الجماعة الجهادية قبل ما يزيد عن شهر في قرية سمرة (شرق تكريت، محافظة صلاح الدين)، حيث تلقى تهديدات بقطع رأسه بعد رفضه التعاون مع الجماعة الإسلامية.

–٢٠١٤/١٢/١٩– رئيس الوزراء العراقي يلغي شكاوى الحكومة السابقة ضد وسائل الإعلام

أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي يوم ١٨ ديسمبر\كانون الأول سحب الشكاوى التي قدمتها حكومة المالكي السابقة ضد الصحفيين ووسائل الإعلام، مما يشكل قطيعة مع السياسات التي كان ينتهجها سلفه. ويمثل هذا القرار خطوة إيجابية بالنسبة لحرية الإعلام والتعبير في البلاد، حيث استغل الرئيس العراقي الفرصة لحث وسائل الإعلام على ممارسة الصحافة بمسؤولية.

وفي ظل حكومة المالكي، كان العديد من المسؤولين الإداريين والسياسيين لا يترددون في اللجوء إلى القضاء بشكل تعسفي لمنع الصحفيين ووسائل الإعلام من إنجاز مهامهم الإخبارية على الوجه الأمثل، حيث حوكم عدد من الصحفيين لمجرد شجب الفساد والتنديد بشطط بعض المسؤولين في استخدام السلطة.

اليمن

الحوثيون أكبر تهديد لحرية الصحافة

تزايد هامش الحريات في عهد منصور هادي

قال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمنظمة هيومان رايتس ووتش : "عمل انهيار الأمن في أرجاء اليمن على تعريض وسائل الإعلام في البلاد لمخاطر متزايدة، وعلى جميع الأطراف في اليمن أن ترسل رسالة واضحة لقواتها تفيد بوقف تهديد الصحفيين والاعتداء عليهم".

حيث سيطر أنصار الله على القسم الأكبر من شمال اليمن منذ سبتمبر/أيلول ٢٠١٤، وفي يناير/كانون الثاني ٢٠١٥ عزلوا الرئيس عبد ربه منصور هادي فعلياً، مما أشعل شرارة احتجاجات واسعة النطاق. وفي ٨ فبراير/شباط أصدر وزير داخلية اليمن المؤقت أوامره لشرطة صنعاء بمنع كافة المظاهرات غير المصرح بها بسبب "الظروف الاستثنائية" في اليمن. وقالت هيومن رايتس ووتش إن هذا الحظر المفروض على المظاهرات العامة دون أجل مسمى ينتهك الحق في التجمع السلمي. وقال خمسة من العاملين في منافذ إعلامية للبث والطباعة تملكها الدولة لـ هيومن رايتس ووتش إن أنصار الله منذ الاستيلاء على صنعاء قد زرعوا أتباعهم داخل المناصب القيادية في منافذ إعلامية مختلفة. ووثقت هيومن رايتس ووتش سبعة وقائع تتضمن الاعتداء على صحفيين ووسائل إعلام بين ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤ و٧ مارس/آذار ٢٠١٥. فقال معد الزكري، المصور بقناة أزال التلفزيونية، لـ هيومن رايتس ووتش أن مسلحين أخذوه هو وشقيقه البالغ من العمر

٢٠ عاماً من منزلهما في الواحدة والنصف من صباح ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤، معصوبي العينين، واقتادوهما إلى مبنى قام الرجال فيه باحتجاز الشقيقين في غرفتين منفصلتين. وقال الزكري إن رجلاً استجوبه بشأن مقطع إخباري كان قد صوره عن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب الإسلامي المتشدد، وأذيع في أكتوبر/تشرين الأول، وطالب الرجل بمعرفة مكان أحد قادة القاعدة ممن أجرى معهم الزكري مقابلة. وقال المصور إنه ظل معصوب العينين وتعرض للصعق بالكهرباء وسكب الماء القذر فوقه، ولم يُمنح الطعام أو يسمح له بزيارة الحمام إلا مرة واحدة في اليوم. وقال الزكري لـ هيومن رايتس ووتش: "وفي اليوم الثالث دخل بعض الرجال واعتذروا لاحتجازي قائلين إنه كان غلطة". ثم حذروه "ألا يكتب عن القاعدة أو ضدها كثيراً" وأطلقوا سراحه هو وشقيقه. تقدم الذكري بشكوى لدى الشرطة والنائب العام، لكن السلطات أبلغته بأنها لا تستطيع أن تفعل شيئاً وأن عليه التقدم بشكواه إلى أنصار الله مباشرة.

وقال كمال جمال من قناة سهيل التلفزيونية لـ هيومن رايتس ووتش إن مسلحين بثياب مدنية احتجزوه مع المصور يحيى الأعور يوم ٣ فبراير/شباط ٢٠١٥ بينما كانا يصوران عملية استطلاع رأي سياسي وسط طلاب جامعة صنعاء. وقال جمال إن الرجلين كانا يتحدثان في أجهزة لاسلكية وقالا لهما إن التصوير الفوتوغرافي أو التلفزيوني ممنوع، ثم احتجزاهما عندما واصلا التصوير. قام المسلحون باحتجاز الصحفيين داخل حرم الجامعة لحين وصول الشرطة التي أخذتهما إلى أحد الأقسام، وبعد ساعات أعادت لهما الشرطة معداتهما وأفرجت عنهما.

وقال سيف الحاضري، رئيس مؤسسة الشموع الصحفية التي تصدر أربعة مطبوعات، لـ هيومن رايتس ووتش إن نحو ٤٠ مسلحاً يغلب الظن أنهم من أنصار الله اقتحموا مكتب المؤسسة في ٥ فبراير/شباط، وأمروا جميع العاملين بمغادرة المبنى المكون من ٥ طوابق، ثم صادروا حاسبات وأجهزة بث ومعدات أخرى، وشرائط واسطوانات فيديو، تبلغ قيمتها الإجمالية ١٨٦٠٠ دولار أمريكي بحسب تقديره. وكان بعض المسلحين يرتدون أزياء عسكرية الطراز بينما كان الآخرون بثياب مدنية ويحملون شعارات التأييد لأنصار الله. وبعد مرور أكثر من شهر، ما زال الرجال يسيطرون على مبنى المؤسسة ويواصلون الخروج بممتلكات منه، كما قال الحاضري.

وقال أمين دبوان، مراسل قناة يمن شباب التلفزيونية، لـ هيومن رايتس ووتش إن خمسة مسلحين بزي الشرطة وملصقات أنصار الله قاموا باحتجازه في ٦ فبراير/شباط بينما كان يصور مظاهرة معارضة لأنصار الله في ميدان التغيير بصنعاء. أخذ المسلحون الكاميرا ثم هاتفه المحمول لاحقاً، واحتجزوه طوال الليل في قسم الشرطة مع خمسة من المتظاهرين المعتقلين، وهددوه بالضرب. وبعد ٢٤ ساعة أطلقت الشرطة سراحه لكنها لم ترد له الكاميرا أو الهاتف.

وقال نبيل الشرابي، المحرر بصحيفة أخبار اليوم، لـ هيومن رايتس ووتش إن خمسة مسلحين يحملون بنادق هجومية وملصقات أنصار الله اقتحموا المبنى الذي يؤوي طاقم الصحيفة في ٥ مارس/آذار. وكان أحدهم يرتدي زي قوات الأمن الخاص، بينما كان الباقون بثياب مدنية. وأخذوه مع أربعة من زملائه إلى مكتب

الصحيفة في المبنى المجاور، حيث أجبروه تحت تهديد السلاح على التوقيع على تعهد "بعدم الانخراط في أية أعمال تعارضهم". وأفرجوا عنه بعد ٤ ساعات لكنهم ما زالوا يحتجزون أحد زملائه، على حد قوله.

وقال هشام هادي مراسل قناة سهيل التلفزيونية لـ هيومن رايتس ووتش إن ١٢ مسلحاً بأزياء عسكرية وزي قوات الأمن الخاص، في صحبة ٦ آخرين بثياب مدنية، اختطفوه في ٧ مارس/آذار بينما كان يغطي مظاهرة في إب، المدينة الواقعة جنوبي صنعاء. وقال إن الرجال اقتادوه إلى مسكن خاص كانوا يستخدمونه كمقر احتجاز غير رسمي حيث قام آخرون بعصب عينيه واستجوابه وإهانته. ثم أطلقوا سراحه في ٩ مارس/آذار.

وقال عبد الرحمن النهاري، صاحب قناة وديان إف إم الإذاعية وصاحب شركة للخدمات والإنتاج الإعلامي في مدينة الحديدة الساحلية غربي صنعاء، قال لـ هيومن رايتس ووتش إن نحو ٢٤ مسلحاً بثياب مدنية، قالوا إنهم يتحركون نيابة عن أنصار الله، اقتحموا مكتب شركته في ١١ مارس/آذار. ثم رحلوا بعد ٣ ساعات، لكن قائد أنصار الله في الحديدة أبلغه في اليوم التالي بأن منفذه الإعلامي لن يعود للبث ما لم يتعهد بـ"عدم بث أي مواد تنتقد" أنصار الله.

وقد أفادت نقابة الصحفيين في اليمن بأن مقاتلي أنصار الله اعتدوا بالضرب على ما لا يقل عن ١٠ صحفيين ومصورين بينما كانوا يغطون المظاهرات بين ٢٥ يناير/كانون الثاني و٢٥ فبراير/شباط، كما احتجزوا سبعة منهم تعسفياً لأسباب متباينة، وصادروا الكاميرات وحطموها. وأبلغت مؤسسة الحرية، وهي منظمة يمنية ترصد حرية الصحافة، عما لا يقل عن ٤٩ اعتداءً على الإعلام في يناير/كانون الثاني.

وكانت هيومن رايتس ووتش قد أفادت في ٢٠١٣، في تقريرها "مهنة خطرة على الحياة: الاعتداء على الصحفيين في ظل حكومة اليمن الجديدة"، بأن اليمنيين اكتسبوا حرية أكبر في التعبير منذ حلول هادي محل علي عبد الله صالح كرئيس للبلاد في فبراير/شباط ٢٠١٢، إلا أن هذا جلب معه أيضاً تصاعدا في التهديدات والعنف بحق وسائل الإعلام من قبل جماعات سياسية مختلفة، تشمل أنصار الله ومؤيدي صالح وقوات الأمن الحكومية. وقال جو ستورك: "تأتي الاعتداءات الأخيرة على الصحفيين والإعلام كمؤشر على تدهور الأوضاع في اليمن، ولن يزداد الوضع الأمني إلا سوءاً لحين تولي حكومة قادرة على استعادة سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان".

المحور الثالث
نتائج الدِّراسة الميدانية

بيانات أساسية

اسم البلد العربى واسم النقابة أو الهيئة أو الجمعية التى قامت بالرد على هذا الاستبيان:

البلد	النقابة أو الهيئة أو الجمعية
الأردن	نقابة الصحفيين
الإمارات	جمعية الصحفيين
البحرين	جمعية الصحفيين البحرينية
تونس	نقابة الصحفيين التونسيين
السعودية	هيئة الصحفيين
السودان	الاتحاد العام للصحفيين السودانيين
سوريا	اتحاد الصحفيين
الصومال	نقابة الصحفيين
العراق	نقابة الصحفيين
سلطنة عُمان	جمعية الصحفيين العُمانية
فلسطين	نقابة الصحفيين
الكويت	جمعية الصحفيين
لبنان	نقابة امحرري الصحافة اللبنانية + نقابة الصحافة اللبنانية
ليبيا	النقابة العامة للصحفيين والإعلاميين
مصر	نقابة الصحفيين
المغرب	النقابة الوطنية للصحافة المغربية
موريتانيا	رابطة الصحفيين الموريتانيين
اليمن	نقابة الصحفيين

توزيع جهات ملء الاستبيان

	ك	%
نقابة	١١	٥٧,٩
جمعية	٤	٢١
رابطة	١	٥,٣
اتِّحاد	٢	١٠,٥
هيئة	١	٥,٣
الإجمالي	١٩	١٠٠

ويتضمن هذا المحور من محاور التقرير عرضا تفصيليا لنتائج الدراسة الميدانية التي أجريت على عينة من القيادات النقابية الصحفية في العالم العربي بشأن رؤيتهم وتصوراتهم لأوضاع وحالة الحريات الصحفية في العالم العربي خلال عام ٢٠١٤ .

وسوف يتم استعراض نتائج هذه الدراسة من خلال خمسة محاور رئيسية على النحو التالي :

- **المحور الأول : مؤشرات وعناصر حرية الصحفيين في العالم العربي .**
- **المحور الثاني : مؤشرات وعناصر حرية إصدار الصحف وتنظيمها في العالم العربي .**
- **المحور الثالث : مؤشرات وعناصر تأثير العوامل الاقتصادية والإدارية على حرية الصحافة والصحفيين في العالم العربي .**
- **المحور الرابع : مؤشرات وعناصر حرية التنظيم النقابي ودور النقابات المهنية في تطوير المهنة والدفاع عنها .**
- **المحور الخامس : مؤشرات التطور في التشريعات والقوانين المنظمة للعمل الصحفي في العالم العربي .**

وفيما يلي سوف نستعرض نتائج التحليل الاحصائي الخاصة بمؤشرات ونتائج كل محور من المحاور السابقة على النحو التالي :

المحور الأول: مؤشِّرات وعناصر حرية الصحفيين في العالم العربي:

المؤشرات والعناصر / البلد	١- يحصل الصحفي على مرتَّب يكفل له حياة كريمة وائقة	٢- يستطيع الصحفي الحصول على الصحف والمجلات والدوريات	٣- هناك شروط لالتحاق الصحفي بالعمل في جريدة	٦- يستطيع الصحفي ممارسة مهنة الصحافة بحرية وبلا قيود؟	٧- القيود ترجع إلي عدم توافر نصوص وضمانات للحرية في التشريعات	٨- يستطيع الصحفي أن يُعبِّر عن رأيه بكل حرية في صحيفته؟	٩- يتعرَّض الصحفي لضغوط من رئيس مجلس الإدارة أو رئيس التحرير تحد من حريته في التعبير عن رأيه	١٠- يتعرَّض الصحفي لضغوط من المؤسَّسة الدينية في بلاده تقيد حريته في الدِّفاع عن الاستنارة وحق الاختلاف والتسامح	١١- يقع الصحفي تحت ضغوط المنظومة الاجتماعية التي تتشبث بعادات وتقاليد قد تشكل عائقًا أما الحريات الصحفية	١٢- لديكم قانون يكفل حرية المعلومات وتداولها	١٣- القانون يضمن حصول الصحفي علي ما يريده مِن معلومات	١٤- هناك صعوبة في الحصول علي الأخبار والمعلومات	١٦- صدرت أحكامًا بالحبس أو الغرامة علي صحفيين نتيجة ممارستهم لمهنتهم خلال عام ٢٠١٤
مصر	×	*	√	×	×	×	√	√	√	*	-	√	×
البحرين	√	√	√	√	-	√	×	×	×	√	×	-	×
لبنان- نقابة المحررين	×	√	√	√	-	√	√	√	√	×	-	×	√
لبنان – نقابة الصحافة	*	√	√	√	-	*	*	√	√	×	-	√	×
اليمن	×	√	√	×	√	×	√	√	√	√	√	-	√
ليبيا	×	√	√	×	√	×	√	√	√	×	-	√	√
المغرب	×	√	√	*	-	×	√	×		×	-	-	×
سوريا	√	√	√	√	-	√	×	×	×	√	√	-	×
الصومال	×	√	√	×	*	×	√	√	√	√	√	-	√
فلسطين	*	√	×	×	√	×	√	×	√	×	-	√	×
العراق	×	√	√	√	-	√	√	√	√	√	√	-	√
موريتانيا	×	√	×	√	-	√	×	×	√	×	-	√	×
السودان	√	√	√	√	-	*	*	×	√	√	√	-	√
الكويت	√	√	×	√	-	√	×	×	*	×	-	×	√
الإمارات	√	√	√	√	-	√	×	×	×	√	√	-	×
الأردن	*	√	√	√	-	√	*	×	√	√	*	-	√
السعودية	√	√	√	√	-	√	×	×	√	√	√	-	√
سلطنة عمان	√	√	√	√	-	√	×	×	×	√	*	-	×
تونس	×	√	×	√	√	×	√	√	√	√	√	√	×

* (علامة * تعني أن الإجابة الواردة هي "أشياء أخري")

المحور الأول: مؤشِّرات وعناصر حرية الصحفيين في العالم العربي:

ويتضمن هذا المحور مجموعة من التساؤلات والمؤشرات التي يمكن من خلالها رصد وتقييم حالة ومدى حرية الصحفيين في العالم العربي ، وفيما يلي سوف نستعرض هذه المؤشرات بشيء من التفصيل والتحليل .

أولا بالنسبة لرؤية القيادات النقابية عينة الدراسة حول مدى حصول الصحفيين في بلادهم علي مرتَّبات تكفل لهم حياة كريمة ولائقة، انتهت نتائج التحليل الاحصائي إلى أن نسبة ٣٦,٨٪ من إجمالي القيادات النقابية والصحفية المدروسة قد ذكرت أن الصحفيين في بلدانهم يحصلون على أجور ومرتبات تكفل لهم حياة كريمة ولائقة ، وهي نسبة منخفضة إلى حد كبير ، مقارنة بنفس النتائج خلال السنوات الخمس السابقة وهو ما ذكره ممثلو التنظيمات النقابية في دول (سلطنة عمان – السعودية – الإمارات – الكويت – سوريا – السودان ـ تونس)، في حين ذكرت النسبة الغالبة والتي بلغت ٤٧,٤٪ أن الصحفيين لا يحصلون على أجور ومرتبات تضمن لهم حياة كريمة ولائقة ، وهو ما ذكرته القيادات النقابية في دول (مصر – لبنان – اليمن – ليبيا – المغرب – الصومال – العراق – موريتانيا) ، وهي نتيجة تشير في تحليلها الأخير إلى أن النسبة الغالبة من الصحفيين في معظم دول العالم العربي تواجه ظروفا اقتصادية وإجتماعية محبطة قد تؤثر في قدرتهم على أداء مهام رسالتهم ودورهم بكفاءة واستقلالية ، وهي مسألة تتطلب ضرورة الوقوف أمامها والعمل على حلها والتصدي لهذ الأوضاع السيئة . والجدول التالي يوضح هذه البيانات والنتائج .

جدول رقم (١) يوضح رؤية القيادات النقابية لمدى حصول الصحفيين على أجور مناسبة ولائقة

	ك	%
نعم	٧	٣٦,٨
لا	٩	٤٧,٤
أشياء أخري	٣	١٥,٨
الإجمالي	١٩	١٠٠

أما بالنسبة لرؤية القيادات النقابية لمدى قدرة الصحفيين في بلدانهم على الحصول علي الصحف والمجلات والدوريات المختلفة بسهولة ويسر، فقد أوضحت النتائج ان ثمة تطورا واضحا في إطار هذا المؤشر ، والجدول التالي رقم (٢) يوضح هذه النتائج بشيء من التفصيل .

	ك	%
نعم	١٦	٨٤,٢
لا	٢	١٠,٥
أشياء أخري	١	٥,٣
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث تشير بيانات الجدول السابق أن النسبة الغالبة من القيادات النقابية المدروسة (٨٤,٢٪) تؤكد بشكل واضح أن الصحفيين في بلدانهم يستطيعون الحصول على الصحف والمجلات والدوريات المختلفة دون أية عوائق ، وهو الأمر الذي يشير إلى أن ثمة درجة كبيرة من الحرية في عملية تداول الصحف وتسويقها في معظم دول العالم العربي ، مقارنة بفترات تاريخية سابقة كانت الصحف وخاصة الصحف المعارضة والدولية ، تواجه صعوبات واضحة في الدخول إلى

كثير من الأسواق العربية نتيجة لاعتبارات ومعايير سياسية معينة ، وهو الأمر الذي أصبح من الصعوبة بمكان في ظل التدفق الإعلامي الرهيب ، وبفضل ثورتي الاتصالات والمعلومات ،واتاحة هذه الصحف ووسائل الإعلام الأخرى عبر شبكة الانترنت ووجود صعوبات هائلة في الرقابة عليها ومنع تداولها ، وهو الأمر الذي ذكره ممثلو التنظيمات النقابية لدول (ـ البحرين ـ ليبيا – لبنان ـ المغرب – سوريا – فلسطين – العراق – موريتانيا – السودان– الكويت – الإمارات – الأردن – السعودية – سلطنة عمان ـ تونس) ، في حين ذكرت نسبة ١٠,٥٪ من أفراد العينة الممثلين لدولتي (الصومال – اليمن) أن الصحفيين في بلديهما لا يستطيعون الحصول على الصحف والمجلات والدوريات المختلفة بسهولة ، وامتنعت نقابة الصحفيين في مصر عن الإجابة على هذا التساؤل دون أسباب واضحة .

- أما فيما يتعلق برؤية القيادات النقابية لمدى وجود شروط تنظم عملية التحاق الصحفين بالعمل في الصحف التي تصدر في بلدانهم ، فقد ذكرت النسبة الغالبة منهم (٨٣,٣٪) أنه توجد مثل هذه الشروط والقواعد المنظمة للعمل في الصحف ، وهو ما ذكره ممثلو جميع التنظيمات النقابية في العالم العربي باستثناء ممثلي دول (فلسطين – موريتانيا – الكويت) الذين ذكروا أنه لا توجد أية شروط أوقواعد في مجتمعاتهم تنظم عملية عمل الصحفيين أو التحاقهم بالصحف . والجدول التالي يوضح أهم الشروط والقواعد المنظمة لالتحاق الصحفيين بالعمل في الدول العربية

جدول رقم (٣) يوضح الشروط التي يجب توافرها للعمل الصحفي : (ن= ١٥)

	ك	%
مؤهِّل علمي مُعيَّن	١٣	٨٦,٧
موافقة جهة رسمية	٢	١٣,٣
موافقة أمنية	١	٦,٧
تأييد لسياسة الحكومة	١	٦,٧
خبرة سابقة	٨	٥٣,٣
وساطة أو تزكية مِن شخصية هامة	٣	٢٠
عضوية نقابة أو هيئة مهنية	١	٦,٧

حيث تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن القيادات النقابية عينة الدراسة قد ذكرت أن ثمة شروط ومعايير متعددة ومتنوعة ، لابد من توافرها في الصحفيين الذين يرغبون في العمل الصحفي في مجتمعاتهم ، يأتي في مقدمتها " ضرورة الحصول على مؤهل علمي معين " وذلك بنسبة ٨٦,٧٪ ، وهو ما أشار إليه ممثلو دول (مصر – البحرين – لبنان – اليمن – ليبيا – المغرب – سوريا – السودان – الإمارات – الأردن – السعودية – سلطنة عمان) ، ويأتي بعد ذلك شرط ضرورة توافر " خبرة سابقة " وجاء بنسبة ٥٣,٣٪ ، وهو ما أشار إليه ممثلو التنظيمات النقابية في دول (البحرين – لبنان – المغرب– الصومال – العراق – السودان – الكويت – السعودية) ، يليها بعد ذلك " وجود وساطة شخصية أو تزكية من شخصية مرموقة " وقد حظي هذا المعيار بنسبة ٢٠٪ من إجمالي القيادات الصحفية التي قالت أن ثمة شروط لابد من توافرها فيمن يتقدم للعمل بالصحافة ، وقد ذكر ممثلو التنظيمات النقابية في دول (اليمن – المغرب – الصومال) أن هذا المعيار يتعبر من المعايير السائدة والمعروفة في مجتمعاتهم ، ثم يلي ذلك " شرط الحصول على موافقة رسمية " بنسبة ١٣,٣٪ وهو ما ذكره ممثلا التنظيم النقابي في دولتي اليمن وليبيا ، يليه " شرط وضرورة الحصول على موافقة

أمنية " و " تأييد سياسة الحكومة " وهو ما ذكره ممثل اليمن بنسبة واحدة لكل منهما بلغت ٦,٧٪ ، وأخير " شرط الحصول على عضوية نقابة أو هيئة مهنية " وهو ما ذكره ممثل التنظيم النقابي بالمملكة العربية السعودية بنسبة ٦,٧٪ أيضا . والحقيقة أنه من خلال قراءة متعمقة وتحليلية للنتائج والبيانات السابقة يتضح أن الاعتبارات الموضوعية والعلمية مثل شرطي الحصول على مؤهل دراسي معين ، وتوافر الخبرة السابقة ، تأتي في مقدمة الشروط والاعتبارات التي يمكن من خلالها قبول الصحفيين للعمل بالمؤسسات الصحفية في معظم دول العالم العربي ، صحيح أن ثمة شروط واعتبارات أخرى غير موضوعية وغير مهنية مازالت تلقي بظلالها على هذه العملية ، إلا أن المؤشرات الكلية العامة تبين أن ثمة تطورا إيجابيا واضحا بدأ يتصاعد في هذا الإطار ، وهي مسألة في غاية الأهمية ، حفاظا على مكانة المهنة وكفاءة الصحفيين الذين يرغبون في الانضمام إليها بشكل متزايد كل يوم.

- وفيما يتعلق بمن يضع هذه الشّروط لقبول عمل الصحفيين بالمهنة ، توضح بيانات الجدول التالي رقم (٤) أهم الجهات والهيئات التي تضع هذه الشروط : (ن= ١٥)

	ك	%
نقابة الصحفيين	٤	٢٦,٧
المؤسَّسة الصحفية	١١	٧٣,٣
الحكومة	١	٦,٧
لم يحدِّد	١	٦,٧

حيث تشير بيانات الجدول السابق ونتائج التحليل الاحصائي أن المؤسسات الصحفية تأتي في مقدمة الهيئات والمؤسسات التي تضع الشروط لقبول الصحفيين للعمل بها ، وقد جاء ذلك بنسبة ٧٣,٣٪ ، وهو ما أشار إليه ممثلو التنظيمات النقابية في دول (البحرين – لبنان " نقابة محرري الصحافة " – اليمن – المغرب – سوريا – الصومال – السودان – الإمارات – الأردن – السعودية – سلطنة عمان) ، يليها " نقابة الصحفيين " بنسبة ٢٦,٧٪ ، وهو ما ذكره ممثلو التنظيمات النقابية في دول (مصر – لبنان "نقابة الصحافة " – العراق – السعودية) ، وأخيرا جاءت الحكومة لتحتل المرتبة الأخيرة بنسبة ٦,٧٪ ، وقد ذكرها ممثل دولة المملكة العربية السعودية الشقيقة .وتوضح النتائج في تحليلها الأخير أنه بالرغم من تراجع دور الدول والحكومات في تحديد شروط ومعايير اختيار أو قبول الصحفيين للعمل بالمؤسسات الصحفية ، غلا أن ثمة آخر لا يقل خطورة وهو تزايد نفوذ المؤسسات الصحفية في العالم العربي فيما يتعلق بهذا الأمر في مقابل دور نقابات واتحادات الصحفيين وهي مسألة في غاية الخطورة لابد من غعادة النظر فيها لضمان توحيد وموضوعية الشروط والمعايير التي يجب أن تتوافر في الصحفيين الذي يرغبون في الالتحاق بسوق العمل .

– وقد انتهت نتائج التحليل الاحصائي حول رؤية القيادات النقابية الصحفية لمدى ما يتمتع به الصحفيون من حرية في ممارسة مهنة الصحافة في مجتمعاتهم وبلا قيود ، أن نسبة ٦٨,٤٪ من إجمالي هذه القيادات يرون أن الصحفيين في مجتمعاتهم يمارسون عملهم بحرية وبدون أية قيود ، وهو ما ذكره ممثلو دول (البحرين – لبنان " ممثلا النقابتين " – سوريا – العراق – موريتانيا – الصومال – الكويت – الإمارات – الأردن – السعودية – سلطنة عمان ـ تونس) ، في حين ذكرت نسبة ٢٦,٣٪ من هذه القيادات النقابية المثلة لدول (فلسطين – الصومال – المغرب – ليبيا – اليمن – مصر) أن الصحفيين في مجتمعاتهم لا يمارسون عملهم بحرية كاملة وبدون أية عوائق وقيود ، وهي نتيجة رغم ضآلتها على المستوى الإحصائي ، إلا أن ثمة مؤشرات أخرى كثيرة تؤكدها ممارسات الواقع الفعلي تبين أن نسبة لا يستهان بها من

الدول العربية الأخرى التي جاءت في إطارالمجموعة الأولى ، يواجه بها الصحفيون أيضا عوائق وقيود تؤثر بدرجة كبيرة على حريتهم وقدرتهم على ممارسة المهنة . والجدول التالي يوضح هذه النتائج

جدول رقم (٥) يوضح مدى الحرية التي يتمتع بها الصحفيون في ممارسة عملهم	ك	%
نعم	١٣	٦٨,٤
لا	٥	٢٦,٣
أشياء أخري	١	٥,٣
الإجمالي	١٩	١٠٠

وتؤكد نتائج التحليل الإحصائي أن النسبة الغالبة من القيادات النقابية في الدول التي ذكر ممثلو التنظيمات النقابية بها أن الصحفيين في مجتمعاتهم لا تتوافر لهم الحرية الكافية التي تمكنهم من ممارسة مهام عملهم ، قد ذكرت أن السبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى غياب الضمانات القانونية والتشريعية التي تكفل للصحفيين حرية ممارسة المهنة دون قيود أو عوائق وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل الجاد على تطوير منظومة التشريعات المنظمة للمهنة وضمان مواكبتها للتطورات العالمية في مجال الحريات العامة والسياسية وغيرها .

- كما انتهت نتائج التحليل الاحصائي حول رؤية القيادات النقابية لمدى حرية الصحفيين في مجتمعاتهم في أن يُعبِّروا عن رأيهم بكل حرية في الصحف التي يعملون بها، إلى أن النسبة الغالبة منهم (٥٢,٦٪) من إجمالي العينة قد ذكرت أن الصحفيين يتمتعون بذلك بالفعل ، وهو ما أشار إليه ممثلو التنظيمات النقابية في دول (البحرين – لبنان – سوريا – العراق – موريتانيا – الكويت – الإمارات – الأردن – السعودية – سلطنة عمان . تونس) ، في حين أشارت نسبة ٣٦,٩٪ ، من إجمالي العينة من ممثلي دول (مصر – اليمن – ليبيا – المغرب – الصومال – فلسطين – تونس) أن الصحفيين في مجتمعاتهم لا يستطيعون التعبير عن أنفسهم بحرية في الصحف التي يعملون بها ، وتشير النتائج في تحليلها إلى الأخير إلى أنه بالرغم من تطور مؤشر حالة الحريات الصحفية فيما يتعلق بقدرة الصحفيين على التعبير عن أنفسهم في الصحف التي يعملون بها ، إلا أن ثمة مؤشرات أخرى رصدتها تقارير النقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني تؤكد بوضوح أن الصحفيين في كثير من الدول العربية مازالوا يتعرضون لضغوط مهنية وإدارية لا تمكنهم من ممارسة هذا الحق بحرية كاملة ، وفيما يلي الجدول الذي يوضح هذه النتائج والمؤشرات .

جدول رقم (٦) يوضح رؤية القيادات النقابية لمدى ما يتمتع به الصحفيون من حرية في التعبير عن أنفسهم في الصحف التي يعملون بها

	ك	%
نعم	١٠	٥٢,٦
لا	٧	٣٦,٩
أشياء أخري	٢	١٠,٥
الإجمالي	١٩	١٠٠

– وقد توصلت نتائج التحليل الاحصائي فيما يتعلق برؤية القيادات النقابية لمدى ما يتعرَّض له الصحفيون في مجتمعاتهم من ضغوط يمارسها رؤساء مجالس الإدارة و رؤساء التحرير، تحد مِن حريته في التعبير عن رأيهم ، عن وجود مؤشرات قوية تؤكد تأثير هذه الضغوط على حرية الصحفيين بالمعدلات التي يوضحها الجدول التالي .

جدول رقم (٧) رؤية القيادات النقابية لمدى ما يتعرض له الصحفيون من ضغوط إدارية ومهنية من رئيس مجلس الإدارة أو رئيس التحرير

	ك	%
نعم	٩	٤٧,٤
لا	٧	٣٦,٨
أشياء أخري	٣	١٥,٨
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث أشارت نتائج التحليل الاحصائي التي يوضحها الجدول السابق إلى أن نسبة ٤٧,٤٪ من إجمالي العينة قد اتفقوا فيما بينهم على أن الصحفيين في مجتمعاتهم يتعرضون لضغوط إدارية ومهنية من قبل رؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير الصحف التي يعملون بها ، تحد من حريتهم في ممارسة مهام عملهم ، وهو ما أكده ممثلو التنظيمات النقابية في دول (مصر – لبنان – اليمن – ليبيا – المغرب – الصومال – فلسطين – العراق ـ تونس) وذكرت نسبة (٣٦,٨٪) من إجمالي هذه القيادات الممثلة للنقابات الصحفية في دول (البحرين – سوريا – موريتانيا – الكويت – الإمارات – السعودية– سلطنة عمان) أن الصحفيين في بلدانهم لا يتعرضون لهذه الضغوط الإدارية والمهنية التي تحد من حريتهم في التعبير وفي العمل باستقلالية ، وهي نتيجة تشير في تحليلها الأخير إلى تزايد معدلات الضغوط الإدارية والمهنية التي يتعرض لها الصحفيون من قبل رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير في الصحف التي يعملون بها ، وهو ما يتطلب من النقابات والتنظيمات المهنية في جميع الدول العربية أن تمارس دورا أكبر في حماية الصحفيين من هذه الضغوط ووضع أطر قانونية ومهنية تنظم هذه العلاقات لضمان حرية الصحفيين واستقلاليتهم .

- وبالنسبة لرؤية هذه القيادات بشأن مدى ما يتعرَّض له الصحفيون في مجتمعاتهم من ضغوط مِن المؤسَّسة الدينية ، تحد من حريتهم في الدِّفاع عن الاستنارة وحق الاختلاف والتسامح ، فالجدول التالي رقم (٨) يوضح هذه النتائج

	ك	%
نعم	٨	٤٢,١
لا	١١	٥٧,٩
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث تشير بيانات الجدول السابق أن النسبة الغالبة من القيادات المدروسة (٥٧,٩٪) قد أشارت إلى أن الصحفيين في مجتمعاتهم لا يتعرضون لمثل هذه الضغوط ، وهو ما ذكره ممثلو التنظيمات النقابية في دول (البحرين – المغرب – سوريا – فلسطين – موريتانيا – السودان – الكويت – الإمارات – الأردن – السعودية – سلطنة عمان) ، في حين ذكرت نسبة (٤٢,١٪) الممثلة للتظيمات النقابية في دول (مصر – لبنان – اليمن – ليبيا – الصومال – العراق ـ تونس) أن المؤسسات الدينية في مجتمعاتهم تمارس ضغوطا تحد من حرية الصحفيين في التعبير عن أرائهم وفي الدفاع عن قيم

الاستنارة وحق الاختلاف والتسامح ، وتشير النتائج في تحليلها الأخير إلى أن المؤوسات الدينية في كثير من دول العالم العربي مازالت تمارس ضغوطا يعتد بها، تؤثر في حرية الصحافة والصحفيين .

– كما انتهت نتائج التحليل الإحصائي حول رؤية القيادات النقابية لمدى تعرض الصحفيين في مجتمعاتهم لضغوط المنظومة الاجتماعية التي تتشبث بعادات وتقاليد معينة قد تشكل عائقًا أما الحريات الصحفية ، أن نسبة لا يستهان بها من القيادات المدروسة قد أشارت إلى حدوث ذلك في مجتمعاتهم ، والجدول التالي رقم (٩) يوضح هذه المؤشرات والنتائج .

	ك	%
نعم	١٣	٦٨,٤
لا	٤	٢١
ضغوط أخري	١	٥,٣
لم يُحدِّد	١	٥,٣
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث كشفت نتائج التحليل الاحصائي أن النسبة الغالبة من القيادات النقابية الصحفية المدروسة والتي بلغت ٦٨,٤٪ ، قد أشارت إلى أن الصحفيين في مجتمعاتهم يتعرضون لضغوط منظومة التقاليد الإجتماعية والثقافية ، وأن هذه المنظومة تحد من حريتهم في التعبير عن أنفسهم وفي ممارسة المهنة ، وهو ما ذكره ممثلو التنظيمات النقابية في دول (مصر – لبنان – اليمن – ليبيا – الصومال – فلسطين – العراق – موريتانيا – السودان – الأردن – السعودية ـ تونس) ، في حين ذكرت نسبة ٢١٪ من إجمالي هذه القيادات أن الصحفيين في مجتمعاتهم لا يواجهون مثل هذه الضغوط ولا تؤثر عليهم في التعبير عن أرائهم بحرية ، وهو ما أشار إليه ممثلو التنظيمات النقابية في دول (سلطنة عمان – الإمارات – سوريا – البحرين) ، وتشير النتائج في تحليلها الأخير إلى أن الضغوط الإجتماعية والثقافية مازالت تمثلا عائقا واضحا وقويا أمام الصحفيين في كثير من دول العالم العربي ، وأنها تحد من حريتهم في ممارسة مهام عملهم وفي التعبير عن أرائهم وتصوراتهم بشكل كامل .

– وعلى صعيد رؤية القيادات النقابية الصحفية حول مدى وجود قانون يكفل حرية الصحفيين في الحصول على المعلومات وتداولها في المجتمعات التي يمثلونها ، توضح بيانات الجدول التالي رقم (١٠) هذه النتائج كما يلي :

	ك	%
نعم	١١	٥٧,٩
لا	٧	٣٦,٨
معلومات أخري	١	٥,٣
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث تبين نتائج التحليل الاحصائي أن النسبة الأكبر من ممثلي التنظيمات النقابية في العالم العربي (٥٧,٩٪) من دول (البحرين – اليمن – سوريا – الصومال – العراق – السودان – الإمارات – الأردن – السعودية – سلطنة عمان ـ تونس) ، قد ذكروا أن الدول التي يمثلونها لديها قوانين تكفل للصحفيين حرية الحصول على المعلومات من مصادرها وتداولها ، في حين ذكرت نسبة ٣٦,٨٪ من إجمالي هذه العينة المدروسة أن مجتمعاتهم لم تشهد صدور هذا القانون

حتى الآن ، وهو ما ذكره ممثلو دول (لبنان – ليبيا – المغرب – فلسطين – موريتانيا – الكويت) ، في الوقت الذي امتنع فيه ممثل نقابة الصحفيين المصريين عن الإجابة على هذا التساؤل لأمر معلوم بالضرورة وهو أن الدستور المصري الجديد قد نص حرية تداول المعلومات وحرية الصحفيين في الحصول عليها من مصادرها ، وكذلك قانون تنظيم الصحافة الحالي ، في الوقت الذي لم يصدر فيه هذا القانون حتى الآن رغم وجود محاولات متعددة ومشروعات قانون شبه جاهزة وفي انتظار صدور مرسم بإصدارها .وبالرغم من تزايد وتطور مؤشر الحريات الصحفية في العالم العربي على هذا المستوى ، إلا أن ثمة عدد لا بأس به من الدول العربية مازال لا يوجد بها مثل هذا القانون ، كما أن نسبة لا يستهان بها من الدول التي يوجد بها القانون ، فإنه يواجه مشاكل كثيرة في تطبيقه على أرض الواقع ، وهي مسألة مهمة لابد من القيام بدور حيالها لضمان قدرة الصحفيين على العمل وفي الحصول على المعلومات ، وكذلك ضمان حق القاريء في المعرفة وفي الحصول على بيانات ومعلومات صحيحة .

كما انتهت نتائج التحليل الإحصائي إلى أن نسبة ٧٠٪ من إجمالي القيادات الصحفية التي ذكرت أن ثمة قانون يكفل للصحفيين حرية الحصول على المعلومات وحرية تداولها في مجتمعاتهم ، قد أكدوا أن هذه القوانين الموجودة في بلدانهم تكفل بالفعل للصحفيين حرية الحصول على ما يريد من معلومات ووقائع وحقائق وأرقام وبيانات ووثائق ومستندات ، وهو تطور كبير في هذا الشأن لابد من دعمه والدفع نحو ضرورة التوسع في هذا الإتجاه ، وذكرت نسبة ٦٢,٥٪ من إجمالي العينة المدروسة أن عدم توافر قانون يكفل للصحفيين حرية الحصول على المعلومات وتداولها يجعل هناك بالفعل صعوبات كبيرة وتحديات واضحة أمام الصحفيين تعوقهم عن أداء مهام عملهم بكفاءة وتعوقهم عن الحصول على الأخبار والوثائق والبيانات والمعلومات الضرورية .

– أما بالنسبة لرؤية القيادات النقابية لأنواع وأشكال المؤاخذة والعقوبات التي يمكن أن يتعرَّض لها الصحفيون في مجتمعاتهم ، إذا ما ارتكبوا ما تعتبره السلطات مخالفة أو تجاوزات خطيرة في ضوء التشريعات والأعراف الصحفية والإعلامية القائمة ، فقد انتهت الدراسة الميدانية إلى مجموعة النتائج التي يوضحها الجدول التالي:

(جدول رقم ١٠) يوضح أشكال العقوبات التي يتعرض لها الصحفيون في العالم العربي

	ك	%
التوبيخ	٣	١٦,٧
لفت النظر	٧	٣٨,٩
الضغط للكشف عن مصادره	٣	١٦,٧
غرامة مالية	١٢	٦١,١
النقل التعسفي	٣	١١,١
الاستدعاء مِن جانب أجهزة أمنية لاستجوابه	٧	٣٨,٩
المنع الجزئي من مزاولة المهنة	٣	١٦,٧
المنع من الكتابة	٢	١١,١
الخطف	٢	١١,١
الفصل من العمل	١	٥,٦
الاعتقال بلا محاكمة	٤	٢٢,٢

المحاكمة والحبس	٨	٤٤,٤
التعذيب البدني والمعنوي لدي أجهزة أمنية أثناء الحبس	١	٥,٦
التعرض للاعتداء والإهانة	٣	١٦,٧
القتل	٣	١٦,٧

حيث تكشف بيانات الجدول السابق أن هناك كثير من أشكال العقوبات التي يتعرض لها الصحفيون في دول العالم العربي ، يأتي في مقدمتها عقوبة " الغرامة المالية " وقد حازت على نسبة ٦١,١٪ من أجمالي القيادت المدروسة ، وهي العقوبة التي يتم الأخذ بها وتطبيقها في دول (لبنان – سوريا – الصومال – العراق – موريتانيا – السودان – الكويت – الأردن – الإمارات – السعودية – سلطنة عمان ـ تونس) ، يليها عقوبة (المحاكمة والحبس) وجاءت بنسبة ٤٤,٤٪ ، وهي عقوبة شائعة ومعمول بها في دول (اليمن – ليبيا – المغرب– الصومال – موريتانيا – الكويت – الإمارات) ، يليها عقوبة " الاستدعاء من قبل أجهزة أمنية " وذلك بنسبة ٣٨,٩٪ ، وتوجد كما ذكرت القيادات النقابية في دول (مصر– اليمن – المغرب – العراق – موريتانيا – السودان – الكويت) ، ثم عقوبة لفت النظر ، وقد حصلت على نفس النسبة السابقة ٣٨,٩٪ ، وتطبق في دول (البحرين – العراق – موريتانيا – السودان – الأردن – السعودية – سلطنة عمان)، يليها عقوبة " الاعتقال بدون محاكمة " بنسبة ٢٢,٢٪ ، وهو ما ذكرته القيادات النقابية في دول (اليمن – الصومال – فلسطين – العراق) ، ثم " عقوبة التعرض القتل " بنسبة ١٦,٧٪ ، توجد في دول (الصومال – ليبيا – اليمن)، وعقوبة التعرض للاعتداء والإهانة ، بنفس النسبة السابقة وتوجد في دول (اليمن – العراق – موريتانيا) ، وعقوبة " المنع الجزئي من العمل " وقد حظيت بنفس النسبة السابقة أيضا ١٦,٧٪ ، وتوجد في دول (اليمن – الصومال – موريتانيا) ، يليها " الضغط على الصحفي للكشف عن مصادره " بنفس النسبة السابقة وتوجد في دول (المغرب – موريتانيا – الأردن) وعقوبة التوبيخ ، وتوجد في دول (موريتانيا – السودان – الأردن) ، إلى أخر القائمة التي يوضحها الجدول السابق .

وبالرغم من أنت نتائج التحليل الاحصائي تشير إلى تزايد الاتجاه نحو تطبيق الغرامات المالية والعقوبات التأدبية مقارنة بالعقوبات السالبة للحريات ، وهو ما يمثل تطورا كبيرا مقارنة بالفترات التاريخية السابقة ، إلا أنه يوجد في المقابل ثمة مؤشرات تؤكد أن الصحفيين في نسبة لا يستهان بها من العالم العربي مازالت تتعرض لعقوبات غير إنسانية كثمن مقابل الدور الذي يمارسونه في كشف الحقائق ومحاربة الفساد ، الامر الذي يتطلب من التنظيمات النقابية وقفة حقيقية للتصدي لهذه الممارسات وتطوير منظومة التشريعات والضمانات التي تحمي الصحفيين في مواجهة تعسف السلطة وقمع وتطرف القوى والجماعات المتطرفة والمسلحة .

وقد انتهت نتائج ومؤشرات هذا المحور الأول أن نسبة ٥٠٪ من القيادات النقابية عينة الدراسة قد ذكرت أن ثمة أحكاما بالحبس والغرامة المالية قد صدرت خلال العام الماضي ضد عدد من الصحفيين بهذه الدول ، وهو الأمر الذي يهدد حرية الصحافة وحرية الصحفيين .

وقد أشارت نتائج التحليل الاحصائي إلى أن الدول التي صدرت بها مثل هذه الأحكام تتمثل في دول (لبنان – اليمن – ليبيا – الصومال – موريتانيا – السودان – الكويت – الأردن – السعودية) ، في حين ذكر ممثلو الدول الأخرى أن بلدانهم لم تشهد صدور أحكام بحبس الصحفيين أو تغريمهم خلال العام المنقضي ، وهي نتيجة تشير في تحليلها الأخير إلى زيادة معدلات العقوبات التي تفرض على الصحفيين ومطاردتهم قضائيا نتيجة لدورهم في المجتمع .

المحور الثاني: مؤشِّرات وعناصر حرية الصحافة والإعلام فى العالم العربى:

	١٧- الطريق مفتوح لإصدار الصحف وإنشاء المؤسَّسات الإعلامية بحيث يحق لأي مواطن أن يُصدر صحيفة	١٨- هناك قواعد تُنظِّم إصدار الصحف	٢٠- القواعد التي تنظِّم إصدار الصحف وإنشاء المؤسَّسات الإعلامية تُشكِّل عائقًا أمام صدور الصحف	٢١- توجد قيود علي حق الأفراد أو الشركات في تملك الصحف ووسائل الإعلام	٢٣- تتدخل جهات حكومية أو أمنية في تحرير الصحيفة والتأثير علي توجهاتها	٢٤- الصحف والمؤسسات الإعلامية الصادرة تتبنى اتجاهات وسياسات وبرامج متعددة	٢٥- هناك تعددية في الأفكار والاتجاهات بين محرري الصحيفة الواحدة	٢٦- تخضع الصحف والمؤسَّسات الإعلامية للرقابة	٢٨- هناك أخبار أو موضوعات محظور نشرها	٣٤- صدرت أحكام قضائية بالإلغاء أو المصادرة لأي صحيفة خلال عام ٢٠١٤
مصر	√	-	*	√	×	×	√	√	√	√
البحرين	√	-	×	×	×	√	√	×	√	×
لبنان- نقابة المحررين	×	√	√	×		√	√	×	×	×
لبنان – نقابة الصحافة	*	-	√	√	×	√	√	×	×	×
اليمن	×	√	√	√	√	√	√	√	√	×
ليبيا	√	-	×	√	√	√	√	√	√	√
المغرب	√	-	×	×	×	√	√	×	√	×
سوريا	×	√	×	×	×	√	√	×	√	×
الصومال	√	-	×	×	×	√	√	×	√	√
فلسطين	√	-	√	×	×	√	√	×	*	√
العراق	√	-	×	×	√	√	√	√	√	×
موريتانيا	√	-	×	×	×	√	√	×	√	×
السودان	√	-	×	×	√	√	√	*	√	√
الكويت	√	-	×	×	×	√	√	×	√	√
الإمارات	×	√	√	√	×	√	√	×	√	×
الأردن	√	-	×	×	×	√	√	*	√	×
السعودية	*	-	×	√	×	×	√	*	√	×
سلطنة عمان	√	-	×	×	×	√	√	×	√	×
تونس	√	√	√	√	√	√	×	√	√	√

(علامة * تعنى أن الإجابة الواردة هى "أشياء أخرى")

المحور الثاني : مؤشِّرات وعناصر حرية الصحافة والإعلام في العالم العربي:

ويتضمن هذه المحور مجموعة من المؤشرات والعناصر التي تعكس مدى الحرية التي تتمتع بها الصحف في العالم العربي ، ورؤية القيادات النقابية الصحفية لأوضاع الحريات الصحفية وفقا لهذا المستوى وهذا المؤشر ، وجوانب التطور أو التراجع التي شهدتها حالة الحريات في العالم العربي في إطاره ، وفيما يلي سوف نستعرض أهم النتائج المتعلقة بمؤشرات هذا المحور .

– أولا بالنسبة لرؤية القيادات النقابية الصحفية عينة الدراسة لمدى حرية إصدار الصحف وإنشاء المؤسسات الإعلامية في بلادهم ، بحيث يصبح من حق أي مواطن أن يُصدر صحيفة دون قيود ، انتهت عملية التحليل الإحصائي ، إلى النتائج التي يوضحها الجدول التالي

جدول رقم (١١) يوضح مدى حرية إصدار الصحف في العالم العربي	ك	%
نعم	١٣	٦٨,٤
لا	٤	٢١,١
لا أعرف	٢	١٠,٥
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث تشير نتائج التحليل الاحصائي إلى أن النسبة الغالبة من القيادات النقابية الصحفية المبحوثة (٦٨,٤٪) قد أكدت أن الطريق في بلادهم مفتوح تماما لإصدار الصحف وتملكها دون أية قيود ، وهو ما ذكره ممثلو التنظيمات النقابية في دول (مصر – البحرين – ليبيا – المغرب – الصومال – فلسطين – العراق – موريتانيا – السودان – الكويت – الأردن– سلطنة عمان . تونس) في حين ذكرت نسبة (٢١,١٪) من إجمالي هذه القيادات الممثلة لدول (لبنان – اليمن – سوريا – الإمارات) أن حرية إصدار الصحف في بلدانهم ليست مكفولة للأفراد والشركات دون قيود ، في الوقت الذي ذكر فيه ممثل التنظيم النقابي في المملكة العربية السعودية أنه لا يعرف حقيقة هذا الأمر ، وتشير النتائج في تحليها الأخير إلى أن ثمة تطورا واضحا في مؤشر حرية الصحافة في العالم العربي على مستوى حرية الأفراد والشركات في إصدار الصحف وتملكها دون أية قيود ، حيث بدأت غالبية الدول العربية تخفف من قيود تملك المؤسسات الإعلامية وقيود إصدار الصحف وترخيصها إلى حد كبير مقارنة بالفترات والمراحل التاريخية السابقة

وقد ذكر ممثلو التنظيمات النقابية في الدول العربية المختلفة ، أن ثمة مجموعة من القواعد والإجراءات المنظمة لإصدار الصحف وتملكها في مجتمعاتهم، يوضحها الجدول التالي .

(ن= ١٩)

جدول رقم (١٢) يوضح القواعد والإجراءات المنظمة لإصدار الصحف في العالم العربي	ك	%
ترخيص مِن جهة رسمية	١٥	٧٨,٩
دفع تأمين مالي	٩	٤٧,٤
تأسيس شركة	٨	٤٢,١
مؤهل هيئة التحرير	١	٥,٣

وتوضح بيانات الجدول السابق أن ثمة مجموعة من القواعد والإجراءات المنظمة لعملية إصدار الصحف وتملكها تأخذ بها ، أو ببعضها كثير من الدول العربية ، يأتي في مقدمتها " الحصول على ترخيص من جهة رسمية " وذلك بنسبة ٧٨,٩٪ من إجمالي العينة المدروسة ، وهو ما أشار إليه ممثلو التنظيمات النقابية في دول (البحرين – لبنان – اليمن – ليبيا – المغرب – سوريا – الصومال – موريتانيا – السودان – الكويت – الأردن – السعودية – سلطنة عمان– تونس) ، يأتي بعد ذلك " دفع تأمين مالي) وذلك بنسبة ٤٧,٤٪ من إجمالي عينة القيادات المبحوثة ، وهو ما أكده ممثلو التنظيمات النقابية في دول (مصر – البحرين – لبنان – اليمن – السودان – الكويت – الإمارات – سلطنة عمان– تونس) ثم يأتي بعد ذلك " ضرورة تأسيس شركة " بنسبة ٤٢,١٪ من نفس الإجمالي السابق ، وذكرته القيادات النقابية في دول (البحرين – المغرب – موريتانيا – السودان – الكويت – الأردن – السعودية – سلطنة عمان) ، وأخيرا ذكر ممثل التنظيم النقابي في جمهورية السودان الشقيق أن هناك شرط أساسي تتطلبه قواعد الإجراءات المنظمة لإصدار الصحف في مجتمعهم ، ويتمثل في ضرورة حصول هيئات تحرير الصحف على مؤهل معين لضمان الحصول على الموافقة الرسمية بالإصدار . وتشير النتائج في تحليلها الأخير إلى أن ثمة تناقض واضح في إجابات المبحوثين على هذه التساؤل والتساؤل السابق له مباشرة ، ففي الوقت الذي أشاروا فيه في إجابتهم على السؤال السابق أن الطريق نحو حرية إصدار الصحف في مجتمعاتهم مفتوح بشكل كبير وأنه لا توجد أية قيود أو عوائق أساسية تحد من ذلك ، فإنهم يعودن ليؤكدوا من جديد في الإجابة عن التساؤل الراهن أن ثمة مجموعة كبيرة من القيود والإجراءات ، والأخطر أنه يأتي في مقدمتها ضرورة الحصول على ترخيص من الجهات الرسمية ، ودفع تأمين مالي ، غالبا ما يكون كبيرا ومبالغا فيه ، وهي نتيجة تشير إلى أن ثمة عوائق وقيود قائمة ومازالت تحد من حرية إصدار الصحف في العالم العربي ، وأن ثمة ضغوطا لابد من ممارستها من قبل التنظيمات والهيئات النقابية لإصلاح وتطوير التشريعات المنظمة لعملية إصدار الصحف وتملكها ، لتخفيف قيود الملكية وشروط الإصدار .

- وتوضح نتائج التحليل الاحصائي حول رؤية القيادات النقابية في العالم العربي ومدى اعتقادهم بأن القواعد التي تنظِّم إصدار الصحف وإنشاء المؤسسات الإعلامية في بلادهم –إن وجدت– تُشكِّل عائقًا

أمام صدور الصحف الصحف وتملكها ، أن النسبة الغالبة منهم (٦٣,١٪) من إجمالي العينة المدروسة ، تؤكد أنها لا تؤثر في ذلك ، في حين ذكرت نسبة (٣١,٦٪) منهم أنها تؤثر في حرية إصدار الصحف وتملكها ، والجدول التالي رقم (١٣) يوضح هذه النتائج

	ك	%
نعم	٦	٣١,٦
لا	١٢	٦٣,١
أخري	١	٥,٣
الإجمالي	١٩	١٠٠

وقد انتهت نتائج التحليل إلى أن ممثلي التنظيمات النقابية في دول (البحرين – ليبيا – المغرب – سوريا – الصومال – العراق – موريتانيا – السودان – الكويت – الأردن – السعودية – سلطنة عمان) قد ذكروا أنه بالرغم من وجود بعض القيود والقواعد والإجراءات المنظمة لحرية إصدار الصحف وتملكها في مجتمعاتهم إلا أن هذه القواعد والقيود لا تشكل عائقا بالضرورة أمام حرية إصدار الصحف وتملكها في مجتمعاتهم ، في حين ذكر ممثلو التنظيمات النقابية في دول (لبنان – اليمن – فلسطين – الإمارات . تونس) أن هذه القيود والضوابط تمثل عائقا أمام حرية إصدار الصحف وتملكها في مجتمعاتهم .

– أما بالنسبة لرؤية أفراد عين البحث حول مدىوجود قيود علي حق الأفراد أو الشركات في تملك الصحف ووسائل الإعلام ، فقد انتهت نتائج التحليل الاحصائي إلى ما البيانات التي يوضحها الجدول التالي .

جدول رقم (١٤) يوضح مدى وجود قيود على حرية الأفراد والشركات في إصدار الصحف وتملكها .

	ك	%
نعم	٧	٣٦,٨
لا	١٢	.٦٣
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث توضح بيانات الجدول السابق أن نسبة ٦٣,٢٪ من إجمالي عينة الدراسة من ممثلي التنظيمات النقابية في دول (لبنان " نقابة محرري الصحافة " – البحرين – المغرب – الصومال – سوريا – فلسطين – العراق – موريتانيا – السودان – الاردن – السعودية – سلطنة عمان) قد أكدوا أنه لا توجد قيود أو عوائق حقيقية تحد من حرية الأفراد والشركات في إصدار الصحف وتملكها في البلدان التي يمثلونها ، في الوقت الذي ذكرت فيه نسبة ٣٦,٨٪ من إجمالي العينة ، والممثلين للتنظيمات النقابية في دول (مصر – لبنان " نقابة الصحافة " – اليمن – ليبيا – الإمارات – السعودية . تونس) أن ثمة قيودا وعوائق تحد من حرية الأفراد والشركات في إصدار الصحف وتملكها في الدول التي يمثلونها ، وهي نتيجة تشير في تحليلها الأخير إلى أن ثمة درجة كبيرة وواضحة من التطور في مقياس ومؤشر حرية إصدار الصحف في العالم العربي مقارنة بالفترات السابقة ، برغم من أن ثلث الدول العربية وربما يزيد ما زالت تضع من القيود والعوائق التي تحد من حرية الأفراد

والشركات في إصدار الصحف وتملكها ، وهي مسألة تتطلب من القيادات والتنظيمات النقابية ومن العاملين في الصحف ووسائل الغعلام ضرورة التكاتف وممارسة الضغط على الحكومات للتخفيف من حدة هذه القيود وتخفيفها لضمان حرية إصدار الصحف وتملكها دون أية عوائق تذكر .

- وقد انتهت نتائج التحليل الاحصائي إلى أن القيادات النقابية الممثلة للدول السبع السابق الإشارة إليها ، ممن ذكروا أنه توجد ثمة قيود تحول دون حرية الأفراد والشركات في إصدار الصحف وتملكها في بلدانهم ، قد ذكروا أن هذه القيود تتمثل في قيود مالية بنسبة ٧١,٤٪ ، وقيود إدارية بنسبة ٧١,٤٪ ، وأخيرا قيود سياسية بنسبة ١٤,٣٪ ، وهي النتائج التي يوضحها الجدول التالي رقم (١٥) : (ن= ٧)

	ك	%
مالية	٥	٧١,٤
إدارية	٥	٧١,٤
قيود أخري سياسية	١	١٤,٣

حيث تشير النتائج في تحليها الأخير إلى غلبة القيود والعوائق المالية والإدارية وتصدرها ، في الوقت الذي تتراجع فيه الضغوط والقيود السياسية والأمنية ، وهي نتيجة تشير إلى تراجع الاعتبارات السياسية والأمنية – وفقا لما ذكرته القيادات النقابية الصحفية – في منح الموافقة والترخيص بإصدار الصحف وتملكها في معظم دول العالم العربي ، وهي نتيجة يمكن التحفظ عليها ، في ضوء ما يتوافر لنا كباحثين وصحفيين من معلومات وحقائق بشأن تدخل الأجهزة السياسية والأمنية في بعض الدول العربية فيما يتعلق بالتصريح للأفراد أو الشركات في إصدار الصحف وتملكها ، حتى وإن جاء خطابها أو إجراءتها المعلنة لتؤكد عكس ذلك .

– وفيما يتصل برؤية القيادات النقابية الصحفية لمدى تدخل بعض الجهات الحكومية أو الأمنية في سياسات تحرير الصحف والتأثير علي توجهاتها ، فقد انتهت نتائج التحليل الاحصائي إلى البيانات والنتائج التي يوضحها الجدول التالي .

جدول رقم (١٦) يوضح مدى تدخل الجهات الحكومية والأمنية في سياسات تحرير الصحف .

	ك	%
نعم	٥	٢٦,٣
لا	١٣	٦٨,٤
لم يُحدِّد	١	٥,٣
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث تكشف نتائج التحليل الاحصائي أن النسبة الغالبة من القيادات النقابية (٦٨,٤٪) من إجمالي العين المدروسة ، قد ذكرت أنه لا توجد أية تدخلات حكومية أو أمنية في توجيه سياسات تحرير الصحف التي تصدر في مجتمعاتهم ، وهو ما أكده ممثلو التنظيمات النقابية في دول (مصر – البحرين – لبنان " نقابة الصحافة " – المغرب – سوريا – الصومال – فلسطين – موريتانيا – الكويت – الإمارات – الأردن – السعودية – سلطنة عمان)

، في حين ذكرت نسبة (٢٦,٣٪) لدول (اليمن – ليبيا – العراق – السودان - تونس) ، أن ثمة تدخلات تمارسها أجهزة حكومية وأمنية في توجيه السياسات التحريرية للصحف التي تصدر في مجتمعاتهم ، وهي نتيجة تشير إلى تراجع دور الأجهزة الحكومية والأمنية إلى حد كبير في التأثير على سياسات تحري الصحف في العالم العربي وفقا لرؤى وتصورات ومقولات القيادات النقابية الصحفية ، وهي نتيجة تكشف في تحليلها الأخير أن ثمة تطورا واضحا في إطار هذا المؤشر مقارنة بالمراحل والفترات التاريخية السابقة .

– وبالنسبة لرؤية هذه القيادات لمدى تعبير الصحف والمؤسسات الإعلامية الصادرة في بلادهم وتبنيها لاتجاهات وسياسات وبرامج متعددة ومتنوعة ، فقد انتهت نتائج التحليل إلى البيانات والمؤشرات التي يوضحها الجدول التالي .

جدول رقم (١٧) يوضح مدى تبني الصحف في العالم العربي لتوجهات وبرامج سياسية وفكرية متعددة و متنوعة

	ك	%
نعم	١٧	٨٩,٥
لا	٢	١٠,٥
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث تبين نتائج التحليل الاحصائي أن النسبة الغالبة من القيادات النقابية التي شملها الإستطلاع والممثلة لدول (البحرين – لبنان – السودان – اليمن – المغرب – سوريا – العراق – الصومال – ليبيا – فلسطين – موريتانيا – الكويت – الأردن – الإمارات – سلطنة عمان - تونس) ، في حين ذكر ممثلا التنظيم النقابي في (مصر – والسعودية) أن الصحف في بلديهما لا تتبنى توجهات سياسية وفكرية تميل إلى التعددية والتنوع في الرؤى والبرامج والتوجهات ، وهي نتيجة تكشف في تحليلها الأخير أن ثمة تطورا كبيرا في سياسات تحرير الصحف وتوجهاتها الفكرية والمهنية في العالم العربي وفقا لإجابات القيادات النقابية في غالبية هذه الدول ، وهو الأمر الذي يعزز حرية الصحف وحرية الصحفيين في التعبير عن توجهاتهم المختلفة

– وفيما يتعلق برؤية القيادات النقابية لمدى وجود تعددية وتنوع في الأفكار والاتجاهات بين المحررين الصحيفة الواحدة في المجتمعات والبلدان التي يمثلونها ، فقد ذكرت نسبة (١٠٠٪) من إجمالي هذه القيادات أن هذه التعددية والتنوع موجودة بالفعل بين المحررين في الصحيفة الواحدة ، وهو ما يشير في التحليل الأخير إلى أن ثمة درجة كبيرة جدا من التطور على صعيد هذا المؤشر المهم ، بما يؤدي في النهاية إلى تعظيم حالة الحريات الصحفية في العالم العربي .

– وفيما يتعلق بمدى خضوع الصحف والمؤسَّسات الإعلامية في العالم العربي للرقابة ، فقد انتهت نتائج التحليل الاحصائي إلى البيانات والمؤشرات التي يوضحها الجدول التالي .

جدول رقم (١٨) يوضح مدى خضوع الصحافة في العالم العربي للرقابة

	ك	%
نعم	٥	٢٦,٣
لا	١١	٥٧,٩
أخري	٣	١٥,٨
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث تشير نتائج التحليل الاحصائي أن النسبة الغالبة من القيادات النقابية الصحفية المدروسة (٥٧,٩٪) والممثلة لدول (البحرين – لبنان – المغرب – سوريا – الصومال – فلسطين – موريتانيا – الكويت – الإمارات – سلطنة عمان) قد أكدت أن الصحف في بلدانهم لا تخضع لأي شكل من أشكال الرقابة ، في حين ذكرت نسبة (٢٦,٣٪) من إجمالي هذه القيادات الممثلة لدول (مصر – اليمن – ليبيا – العراق ـ تونس) أن الصحف في بلدانهم تخضع للرقابة ، وتشير النتائج في تحليلها الأخير – وفقا لإجابات القيادات النقابية – أن الرقابة على الصحف ، سواء الرقابة السابقة على النشر أو الرقابة اللاحقة ، قد تراجعت إلى حد كبير في معظم دول العالم العربي ، وهي نتيجة ربما ترتبط في الأساس بالتحولات السياسية والإجتماعية والإعلامية التي شهدتها كثير من هذه المجتمعات بعد ثورات الربيع العربي ، والانتفاضات الشعبية التي طالبت بمزيد من الإصلاح والتوسع في مجال الحريات العامة سواء للأفراد أو لوسائل الإعلام .

– وتوصلت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن القيادات النقابية ممن ذكروا أن هناك رقابة على الصحف في مجتمعاتهم ، قد أشاروا إلى أن هذه الرقابة تتخذ بعض الأشكال والصور التي يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم (١٩) يوضح أشكال الرقابة المفروضة على الصحف في بعض الدول العربية . (ن= ٥)

	ك	%
سياسية	٥	١٠٠
عسكرية	١	٢٠
اقتصادية	١	٢٠
دينية	٢	٤٠
رقابة إدارية مسبقة	٢	٤٠
رقابة قضائية لاحقة	٢	٤٠

حيث تبين نتائج الجدول السابق أن القيادات النقابية في الدول السابق الإشارة إليها ، قد ذكرت أن أشكال الرقابة على الصحف في مجتمعاتهم يأتي في مقدمتها " الرقابة السياسية " بنسبة ١٠٠٪ ، و" الرقابة الدينية " ، وهو ما ذكره ممثلا التنظيم النقابي في (العراق وليبيا) و " الرقابة الإدارية السابقة " ، و " الرقابة القضائية اللاحقة " ، وهو ما ذكره ممثلا التنظيم النقابي في (اليمن وليبيا) وذلك بنسبة واحدة لكل منها بلغت ٤٠٪ من إجمالي القيادات السالفة الذكر ، ثم يأتي بعد ذلك في المركز الأخير " الرقابة العسكرية " بنسبة ٢٠٪ ، وهو ما

ذكره ممثل التنظيم النقابي في ليبيا ، وهي نتائج ومؤشرات تكشف بشكل أو بأخر عن ثمة دول وأنظمة عربية مازالت تمارس تدخلا ورقابة على الصحف الصادرة بها وهي مسألة تتطلب ضرورة التصدي لها نقابيا وتشريعيا .

– وفيما يتعلق برؤية القيادات النقابية المدروسة لمدى وجود قوائم بالأخبار و الموضوعات المحظور نشرها في الصحف التي تصدر في بلادهم ، فالجدول التالي رقم (٢٠) يوضح هذه النتائج .

	ك	%
نعم	١٦	٨٤,٢
لا	٢	١٠,٥
أخري	١	٥,٣
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث تشير بيانات الجدول السابق إلى أن النسبة الغالبة من القيادات النقابية المدروسة (٨٤,٢٪) قد ذكرت أن ثمة قوائم بالموضوعات والمواد المحظور النشر فيها في البلدان التي يمثلونها وتشمل (مصر – البحرين – اليمن – ليبيا – المغرب – سوريا – الصومال – العراق – موريتانيا – السودان –الكويت – الإمارات – الأردن – السعودية – سلطنة عمان . تونس) ، في حين ذكرت نسبة ١٠,٥٪ ، (ممثلا التنظيمين النقابيين في لبنان – نقابة الصحافة ونقابة محرري الصحافة) أنه لا توجد في بلديهما مثل هذه القوائم والمحظورات ، وتشير النتائج في تحليلها الأخيرإلى أن معظم الدول العربية مازالت تميل إلى التضييق على حرية الصحف في التعبير عن توجهاتها السياسية والفكرية والمهنية من خلال مثل هذه القوائم التي أصبحت تنتمي إلى الماضي ولابد من تجاوزها .

– وانتهت نتائج الدراسة الميدانية حول رؤية القيادات لنوعية وطبيعة المواد والمضامين والأخبار المحظور النشر فيها ، إلى أن هناك مجموعة متعددة ومتنوعة من هذه المواد التي يوضحها الجدول التالي رقم (٢١) :

(ن= ١٥)

	ك	%
سياسية	٦	٤٠
عسكرية	١٠	٦٦,٧
أمنية	٩	٦٠
اقتصادية	١	٦,٧
دينية	١٠	٦٦,٧
جهوية	١	٦,٧
مخالفة للقانون	١	٦,٧

حيث توضح بيانات الجدول السابق أن الشئون العسكرية كما ذكر ممثلو دول (اليمن – ليبيا – المغرب –٠ سوريا – الصومال – موريتانيا – السودان – الكويت – الإمارات الأردن) والدينية كما ذكر ممثلو دول (ليبيا – المغرب – العراق –موريتانيا – السودان – الكويت – الأردن – السعودية – سلطنة عمان) تأتي على رأس

المجالات والقضايا والمواد التي تشملها قوائم المواد والأخبار المحظور نشرها وذلك بنسبة ٦٦,٧٪ لكل منهما على حده ، يليها القضايا والشئون الأمنية ، بنسبة ٦٠٪ ، وهو ما ذكرته القيادات النقابية الممثلة لدول (مصر– اليمن – ليبيا – المغرب – موريتانيا – السودان – الكويت – الإمارات – الأردن) ثم يأتي بعد ذلك القضايا والشئون السياسية ، وهو ما أشارت إليه القيادات النقابية الممثلة لدول (اليمن – ليبيا – المغرب – موريتانيا – السودان – الكويت – الإمارات – الأردن) .

– وتوضح نتائج التحليل الإحصائي أن ثمة مجموعة من المبررات التي تستند عليها السلطات المختلفة لحظر نشر هذه الأخبار والموضوعات ، وهي المبررات التي يوضحها الجدول التالي رقم (٢٢):

(ن= ١٥)

	ك	%
حماية الأمن القومي	١١	٧٣,٣
الحفاظ علي أمن الدولة في الداخل	١٠	٦٦,٧
المحافظة علي علاقات الدولة بالدول الأخرى	٦	٤٠
الحيلولة دون انتقاد رؤساء دول عربية وأجنبية	٥	٣٣,٣
الحفاظ على الوحدة الوطنية وعدم الإساءة للأديان	١٣	٨٦,٧
منع المساس بهيبة الحكام وكبار المسئولين	٦	٤٠
دواعي سرية المعلومات	٤	٢٦,٧
عدم التأثير علي سير التحقيقات	٢	١٣,٣

حيث توضح بيانات الجدول السابق أن ثمة مجموعة من المبررات التي تستند إليها السلطات في قرارات الحظر من النشر يأتي في مقدمتها " الحفاظ على الوحدة الوطنية " بنسبة ٨٦,٧ ٪ وهو ما ذكره ممثلو التنظيمات النقابية في دول (البحرين – اليمن – المغرب – المغرب – ليبيا – الصومال – فلسطين – موريتانيا – السودان – الكويت – الإمارات – الاردن – السعودية – سلطنة عمان) ، يليها " اعتبارات حماية الأمن القومي " بنسبة ٧٣,٣٪ وهو ما أشارت إليه القيادات النقابية في دول (البحرين – اليمن – ليبيا – المغرب – سوريا – فلسطين – موريتانيا – السودان – الكويت – الإمارات – السعودية) ، ثم بعد ذلك " الحفاظ على أمن الدولة في الداخل " بنسبة ٦٦,٧٪ ، وهو ما أكدته القيادات النقابية في دول (اليمن – المغرب – الصومال – العراق – السودان – الكويت – الإمارات – الأردن – السعودية – سلطنة عمان) ، ثم يأتي بعد ذلك " الحفاظ على علاقة الدولة بالدول الأخرى " وهو ما أشار إليه ممثلو التنظيمات النقابية في دول (اليمن – السودان – الكويت – الإمارات – الأردن – سلطنة عمان) و " منع المساس بهيبة الحكام وكبار المسئولين بالدولة " وهو ما ذكرته القيادات النقابية بدول (اليمن – السودان – الكويت – الإمارات – سلطنة عمان) بنسبة واحدة لكل

منها بلغت ٤٠٪ . ثم يأتي بعد ذلك " الحيلولة دون المساس أو نقد رؤساء الدول الصديقة " بنسبة ٣٣,٣٪ ، و" دواعي سرية المعلومات " بنسبة ٢٦,٧٪ ، وهي مبررات وأسانيد شديدة العمومية في معظمها وغير محددة بدقة كافية ، الأمر الذي يتيح للسلطات التوسع في عملية حظر النشر وتقييد حرية الصحافة بما ينتقص من دورها في كشف الحقائق وفضح التجاوزات والانتهاكات ، وهي مسألة لابد من الوقوف في مواجتها والعمل على حلها لضمان تمتع الصحافة بحريتها واستقلاليتها في مواجهة كافة أشكال السلطات والضغوط .

- وانتهت نتائج الدراسة الميدانية حول رؤية القيادات النقابية لأنماط ملكية الصحف ووسائل الإعلام التي تصدر في بلدانهم ، إلى أن ثمة أنماط متعددة ومتنوعة من أشكال ملكية الصحف في العالم العربي ، والجدول التالي رقم (٢٣) يوضح هذه الأنماط : (ن= ١٩)

	ك	%
ملكية حكومية	١٨	٩٤,٧
مملوكة لأحزاب سياسية	١١	٥٧,٩
ملكية فردية	١٣	٦٨,٤
مملوكة لشركات مساهمة	١٣	٦٨,٤
ملكية مختلطة	١	٥,٣
مملوكة لقوي النفوذ	١	٥,٣

حيث توضح نتائج التحليل الاحصائي أن هناك في العالم العربي أنماطا مختلفة ، متعددة ومتنوعة من الملكية الصحفية وملكية وسائل الإعلام ن يأتي في مقدمتها " ملكية الدولة " بنسبة ٩٤,٧٪ ، وتوجد في دول (مصر – البحرين – لبنان –اليمن – ليبيا – المغرب – سوريا – الصومال – فلسطين – السودان – موريتانيا – العراق – الكويت – الامارات – الاردن – السعودية – سلطنة عمان . تونس) ، يليها نمط " ملكية الشركات المساهمة " بنسبة ٦٨,٤٪ ، وهو النمط الموجود في دول (مصر – البحرين – لبنان – المغرب – سوريا – الصومال – موريتانيا – السودان – الكويت – الأردن – السعودية – سلطنة عمان– تونس) ، يليه نمط " ملكية الأفراد " وذلك بنسبة ٦٨,٤٪ ، ويوجد في دول (مصر – لبنان – اليمن – ليبيا – سوريا – الصومال – فلسطين – موريتانيا – الإمارات – الأردن – سلطنة عمان ـ تونس) ، ثم نمط ملكية " الاحزاب السياسية " بنسبة ٥٧,٩٪ ، ويوجد في دول (مصر – لبنان – اليمن – ليبيا – المغرب – سوريا – فلسطين – العراق – السودان – الأردن) ، ثم نمط " نمط الملكية المختلطة " في لبنان ، ونمط ملكية " جماعات النفوذ في اليمن ، بنسبة واحدة لكل منهما بلغت ٥,٣٪ وتشير النتائج في تحليها الأخير أنه بالرغم من حالة التعددية والتنوع التي تشهدها أنماط ملكية الصحف في معظم الدول العربية ، إلا أن ثمة اصرار واضح من قبل معظم النظم الحاكمة في استمرار تملك الدولة للصحف لضمان السيطرة عليها وتوجيه سياساتها التحريرية بما يخدم مصالحها وتوجهاتها السياسية في مواجهة قوى المعارضة ، وبهدف استمرار دعم سيطرتها على الجماهير ، وهي مسألة لابد من إعادة النظر

فيها من خلال البحث عن صيغ متطورة للتنظيم الذاتي لهذه الصحف يضمن لها الحرية والاستقلالية عن السلطة بحيث تصبح صحفا للخدمة عامة تعبر عن كافة القوى السياسية والفكرية السائدة في المجتمع .

– وانتهت نتائج التحليل الاحصائي أن ثمة أشكال وأساليب مختلفة ومتنوعة تشرف من خلالها الدولة على الصحف المملوكة لها ، والجدول التالي رقم (٢٤) يوضح هذه الأساليب: (ن= ١٨)

	ك	%
وزارة الإعلام	١٠	٥٥,٥
مجلس أعلي	٢	١١,١
مجلس إدارة مستقل	٧	٣٨,٩
اخري	١	٥,٥

حيث تبين نتائج التحليل الاحصائي أن إشراف وزارة الإعلام على الصحف ووسائل الإعلام يأتي في مقدمة الأساليب التي تلجأ اليها الدول العربية ، وذلك بنسبة ٥٥,٥٪ ، وهو النظام المعمول به في دول (البحرين – لبنان – اليمن – ليبيا – المغرب – سوريا – الصومال – موريتانيا – الكويت – السعودية) ، يأتي بعد ذلك " مجلس إدارة مستقل " بنسبة ٣٨,٩٪ ، وهو الشكل المعمول به في دول (المغرب – فلسطين – العراق – السودان – الإمارات – الأردن – سلطنة عمان) ، وأخيرا " " مجلس أعلى للصحافة " بنسبة ١١,١٪ ، وهو الأسلوب المعمول به في (مصر – فلسطين) ، وتشير النتائج في تحليلها الأخير إلى غلبة الاتجاه في كثير من الدول العربية لقيام السلطة بتكريس قبضتها على إدارة المؤسسات الصحفية المملوكة لها ، رغم أن ثمة تجارب عالمية متطورة في الغصلاح الإعلامي وإعادة الهيكلة والتنظيم الذاتي لهذه الصحف بالشكل الذي يضمن استقلاليتها عن السلطة ، غلا أنه كما سبق الإشارة فإن السلطات في كثير من الدول مازالت تنظر إلى هذه الصحف والمؤسسات باعتبارها أحد أهم أدوات السيطرة والتوجيه ومن ثم تتمسك بالسيطرة عليها ماليا وإداريا وهو الذي يؤثر في استقلالية هذه الصحف وقدرتها على ممارسة دورها الحقيقي وحريتها ، وذكرت تونس ان الحكومة هي التى تشرف على الصحف المملوكة لها دون تحديد جهة معينة .

– وتوصلت نتائج الدراسة الميدانية حول رؤية القيادات النقابية بشأن أهم العقوبات التي تتعرض لها الصحف في بلدانهم ، في حالة وقوعها فيما تعتبره السلطات خطأً جسيمًا ، إلى وجود مجموعة متنوعة من العقوبات التي تأخذ بها كثير من الدول العربية ، والجدول التالي رقم (٢٥) يوضح هذه النتائج بشيء من التفصيل :

(ن= ١٩)

	ك	%
دفع غرامة مالية	٨	٤٢,١
المثول أمام المحكمة بعد بلاغ للنيابة العامة	١٢	٦٣,١
التعطيل	٣	١٥,٨
المصادرة	٤	٢١

الإلغاء	٢	١٠,٥
لم يحدد	٢	١٠,٥

حيث تكشف نتائج وبيانات الجدول السابق أن ثمة مجموعة متعددة ومتنوعة من العقوبات تتعرض لها الصحف في كثير من الدول العربية يأتي في مقدمتها " المثول امام المحكمة بعد بلاغ النيابة " بنسبة ٦٣,١ ، وهي العقوبة المعمول بها في دول (البحرين – لبنان – اليمن –ليبيا – المغرب – الصومال – موريتانيا – السودان – الإمارات – الأردن – سلطنة عمان ـ تونس) يليها " دفع غرامة مالية " بنسبة ٤٢,١ ٪ ، وهي العقوبة المعمول بها في دول (لبنان – اليمن – سوريا – العراق – الكويت – الإمارات – السعودية ـ تونس) ، يليها عقوبة " المصادرة " بنسبة ٢١٪ ، وهي العقوبة التي تطبق في (مصر – اليمن – المغرب – السودان) ، ثم عقوبتي " الإلغاء " و " والتعطيل " وهي العقوبات المعمول بها في دول (ليبيا – الإمارات – الصومال) ، و (اليمن – الإمارات – الصومال) بنسبة واحدة لكل منهما بلغت ١٠,٥٪ على التوالي . وتشير النتائج في تحليلها الأخير أن ترسانة القوانين والتشريعات في كثير من الدول العربية مازالت تمتلأ بالقوانين والنصوص التي تجيز فرض عقوبات كثيرة ومتنوعة على الصحف تصل إلى حد المصادرة والإلغاء ، دون إدراك لحقيقة وأهمية الدور الذي تمارسه الصحافة في المجتمع ، والتأثيرات السلبية الخطيرة الناشئة عن مطاردة الصحف بمثل هذه العقوبات وهي مسألة تتطلب إعادة النظر وتفعيل دور الإتحاد والتنظيمات النقابية في مواجهتها والتصدي لها .

– ومما يؤكد على صحة التحليل السابق ومنطقيته هو ما توصلت إليه نتائج الدراسة الميدانية حول مدى صدور أحكام قضائية بالإلغاء أو المصادرة لأي صحيفة عربية خلال عام ٢٠١٤

جدول رقم (٢٦) مدى صدور أحكام قضائية بالالغاء أو المصادرة

	ك	%
نعم	٧	٣٦,٨
لا	١٢	٦٣,٢
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث انتهت نتائج التحليل إلى أن (٧ دول عربية) بنسبة ٣٦,٨ من إجمالي العينة قد صدر بها أحكام ضد بعض الصحف سواء بالمصادرة (مصر ـ ليبيا ـ الصومال ـ فلسطين ـ السودان ـ الكويت ـ تونس) أو الإلغاء ، (ليبيا – الإمارات) ، وهي مؤشرات سلبية لابد من إعادة النظر بشأنها ، تعميقا لحرية الصحافة ودعما لرسالتها ودورها في خدمة المجتمع.

المحور الثالث: المؤشِّرات والعناصر المتصلة بتأثير مصادر التمويل والجوانب الاقتصادية على حرية الصحافة والصحفيين في العالم العربي:

	٣٥- يجوز للصحفي العمل في مجال جلب الإعلانات	٣٦- يتأثَّر العمل التحريري في الجرائد ووسائل الإعلام بالإعلانات المنشورة علي صفحاتها أو المُذاعة مِن خلالها	٣٧- تستأثر الصحف والمؤسَّسات الإعلامية المؤيِّدة للحكومة بالإعلانات الحكومية	٣٨- تعتمد أي صحيفة أو وسيلة إعلامية -لكي تستمر في الصدور- علي دعم مالي بخلاف عائد التوزيع والإعلانات وبعض الأنشطة التجارية (مثل استخدام مطابعها في طبع الكتب)	٤٠- تقدِّم الحكومة مزايا أو تيسيرات للصحف أو الوسائل الإعلامية أو لصحيفة معينة بغرض التأثير علي سياستها (مثل إعفاءات جمركية- طبع كتب حكومية- إعفاءات ضريبية)	٤١- يتدخَّل رجال الأعمال والمستثمرون في السياسة التحريرية لتوجيه الصحف من خلال الإعلانات
مصر	×	√	√	√	×	√
البحرين	×	*	×	√	×	×
لبنان- نقابة المحررين	√	*	×	√	×	*
لبنان – نقابة الصحافة	√	√	×	√	×	√
اليمن	√	√	√	√	×	√
ليبيا	√	√	√	√	×	√
المغرب	×	√	√	√	×	√
سوريا	×	×	×	×	×	×
الصومال	√	√	×	×	×	×
فلسطين	√	√	×	√	√	√
العراق	√	√	×	√	√	√
موريتانيا	√	√	√	√	√	√
السودان	√	√	√	√	*	√
الكويت	√	*	×	√	×	√
الإمارات	×	×	×	√	×	×
الأردن	×	*	×	×	×	×
السعودية	√	×	×	×	×	×
سلطنة عمان	√	×	×	√	×	×
تونس	√	√	√	√	√	√

المحور الثالث: المؤشِّرات والعناصر المتصلة بتأثير مصادر التمويل والجوانب الاقتصادية علي حرية الصحافة والصحفيين في العالم العربي:

ويتضمن هذا المحور عددا من التساؤلات المهمة التي تستهدف رصد وتوصيف وتحليل تأثير مصادر الإيرادات والتمويل والجوانب الاقتصادية للمشروعات الصحفية على سياسات تحرير الصحف وأخلاقيات الممارسة المهنية ورؤية القيادات النقابية لمدى تأثير هذه الضغوط والعوامل الاقتصادية على حرية الصحافة واستقلاليتها في مجتمعاتهم ، وفيما يلي سوف نستعرض هذه النتائج بشيء من التفصيل .

- أولا فيما يتعلق برؤية القيادات النقابية الصحفية لمدى جوازعمل الصحفيين في مجتمعاتهم في مجال جلب الإعلانات ، توضح بيانات الجدول التالي رقم (٢٧) أن النسبة الغالبة من الصحفيين عينة الدراسة قد أشاروا إلى أنه لا يوجد في مجتمعاتهم ما يحول أو يجرم مثل هذا الفعل ، وذلك على النحو التالي .

	ك	%
نعم	١٣	٦٨,٤
لا	٦	٣١,٦
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث تشير نسبة ٦٨,٤٪ من إجمالي العينة المدروسة من القيادات النقابية الممثلة لدول (لبنان – اليمن – ليبيا – الصومال – فلسطين – العراق – موريتانيا – السودان – الكويت – الإمارات – الأردن ـ تونس) إلى أن الصحفيين في بلدانهم يمارسون مهنة جلب الإعلانات دون أية محاذير أو موانع ، في حين ذكرت نسبة ٣١,٦٪ من القيادات النقابية الممثلة لدول (مصر – البحرين – المغرب – سوريا – السعودية – سلطنة عمان) أنه لا يجوز للصحفيين في بلدانهم العمل في نشاط جلب الإعلانات . وتشير النتائج في تحليلها الأخير إلى أن ثمة مشكلة كبيرة ، مهنية وأخلاقية تواجه الصحافة في معظم الدول العربية وتتمثل في قيام الصحفيين بجلب الإعلانات ، وهي مشكلة تقع فيها الكثير من الصحف تحت ضغوط أزماتها الاقتصادية ، وقيام إداراتها بتشجيع الصحفيين ، وخاصة المندوبين لها لدى الوزارات والهيئات والمؤسسات الكبرى بجلب الإعلانات منها ، وهو الأمر الذي يمثل إنتهاكا مهنيا وأخلاقيا كبيرا ، لأنه يؤثر في استقلالية الصحفيين وفي قدرتهم على ممارسة دورهم الرقابي والنقدي إزاء هذه المؤسسات والهيئات ، وهي ممارسات مرفوضة ، تحظرها معظم القوانين ومواثيق الشرف المهنية في العالم ، ولابد من التصدي لها والتشدد في حظرها .

- وبالنسبة لرؤية القيادات النقابية المدروسة لمدى تأثير زيادة اعتماد المؤسسات الصحفية على الإيرادات الإعلانية كمصدر رئيسي في التمويل على سياسات تحرير الصحف وأخلاقيات الممارسة المهنية في الصحف التي تصدر في بلدانهم ، فقد توصلت الدراسة الميدانية إلى النتائج التي يوضحها الجدول التالي رقم (٢٨)

	ك	%
نعم	١١	٥٧,٩
لا	٤	٢١,٠٥
أخري	٤	٢١,٠٥
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث تبين نتائج وبيانات الجدول السابق أن نسبة ٥٧,٩ ٪ من إجمالي العينة المدروسة والممثلة لدول (مصر – لبنان "نقابة الصحافة " – اليمن – ليبيا – المغرب – الصومال – فلسطين – العراق – موريتانيا ـ السودان – تونس) قد ذكروا

أن زيادة الإعتماد على الإعلانات كمصدر للتمويل في الصحف التي تصدر في بلدانهم تؤثر في سياسات تحرير الصحف وفي أخلاقيات الممارسة المهنية ، في حين ذكرت نسبة ٢١,٠٥٪ منهم والممثلة لدول (سوريا – الإمارات – السعودية – سلطنة عمان) ، أن الإعلانات لا تؤثر في استقلالية العمل التحريري في الصحف التي تصدر في مجتمعاتهم ، وقد امتنع ممثلو دول (لبنان " نقابية محرري الصحف " – البحرين – الكويت – الأردن) عن الإجابة عن هذه التساؤل ، وتشير النتائج في تحليلها الأخير إلى أن ثمة إدراكا مرتفعا ومتزايدا من القيادات النقابية عينة الدراسة بهذه التأثيرات السلبية والخطيرة للإعلانات على سياسات تحرير الصحف واستقلاليتها ، وهي نتيجة تتطلب من التنظيمات النقابية الصحفية ضرورة التصدي لها تشريعيا ومن خلال موثيق الشرف الصحفي المهنية ، للحفاظ على حرية الصحافة وضمان استقلاليتها .

– وعلى صعيد رؤية القيادات الصحفية والنقابية من أفراد عينة الدراسة لمدى استئثار الصحف والمؤسسات الإعلامية المؤيِّدة للحكومة بالإعلانات الحكومية ، فقد انتهى التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج المهمة التي يوضحها الجدول التالي رقم (٢٩)

	ك	%
نعم	٧	٣٦,٨
لا	١٢	٦٣,٢
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث تشير نتائج التحليل الإحصائي التي يكشفها الجدول السابق إلى أن النسبة الغالبة من القيادات المدروسة والبالغة ٦٣,٢٪ قد ذكرت أن ذلك لا يحدث في الدول والمجتمعات التي يمثلونها ، وهو ما أشار إليه ممثلو التنظيمات النقابية في دول (البحرين – لبنان – سوريا – الصومال – فلسطين – العراق – الكويت – الأردن – الإمارات – السعودية – سلطنة عمان) ، وذكرت نسبة ٣٦,٨٪ من نفس الإجمالي السابق والممثلة للتنظيمات النقابية بدول (مصر – اليمن ـ ليبيا – المغرب – موريتانيا – السودان ـ تونس) أنه بالفعل تحظى الصحف الموالية للسلطة وللحكومات في مجتمعاتهم بالنسبة الأكبر من إجمالي الإعلانات الحكومية ، كأحد أشكال دعمها ومساندتها وضمان ولائها ، وبالرغم من أن النسبة الغالبة من القيادات المدروسة قد أشارت إلى أن هذه الظاهرة غير موجودة في بلدانهم ، إلا أن مؤشرات الواقع الفعلي ونتائج الكثير من الدراسات والبحوث الحديثة قد أشارت إلى عكس ذلك ، مؤكدة أن الصحف الموالية للحكومات في دول العالم العربي تستأثر بالنسبة الأكبر من إعلاناتها ، وهو الأمر الذي يؤكد وجود قدر من التمييز بين الصحف في توزيع الإعلانات على أسس واعتبارات سياسية ، بما يؤدي في النهاية إلى تمكن الدولة من السيطرة على الصحف وإخضاعها عبر الضغوط الاقتصادية ، وهو الأمر الذي يتطلب مراجعته والوقوف أمامه لضمان استقلالية الصحف وحريتها

– أما فيما يتعلق برؤية القيادات النقابية عينة الدراسة ، لمدى اعتماد الصحف ووسائل الإعلام في مجتمعاتهم علي دعم مالي من الحكومات ، بخلاف عائداتها من التوزيع و الإعلانات وبعض الأنشطة التجارية والاستثمارية الأخرى ، لضمان استمرار صدورها ، فإن نتائج التحليل التي يوضحها الجدول التالي تؤكد أن ذلك يحدث دون أي شك وبدرجة كبيرة.

جدول رقم (٣٠) يوضح مدة حصول الصحف في العالم العربي على دعم أو مساعدات مالية من الدولة أو غيرها

	ك	%
نعم	١٥	٧٨,٩
لا	٤	٢١,١
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث تشير بيانات ونتائج الجدول السابق إلى أن النسبة الغالبة من القيادات النقابية المدروسة ٧٨,٩٪ والممثلة لدول (مصر – البحرين – لبنان – اليمن – المغرب– ليبيا – فلسطين – العراق – موريتانيا – السودان – الكويت – الامارات سلطنة عمان – تونس) قد ذكرت أن الصحف في بلدانهم تحصل على مساعدات مالية ودعم من الحكومة أو بعض الهيئات والمؤسسات أورجال الأعمال ، في حين ذكرت النسبة المتبقية منهم أن الصحف في بلدانهم لا تحصل على أية مساعدات أو دعم وهو ما ذكره ممثلو التنظيمات النقابية في دول (الصومال – سوريا– الأردن – السعودية) .وتشير النتائج في تحليلها الأخير إلى أن نسبة كبيرة من الدول العربية تأخذ بفلسفة دعم الصحف وتقديم مساعدات مالية لها ، سواء كانت مساعدات مباشرة مثل الإعانات التي تقدم للصحف والإعلانات الحكومية والقروض من البنوك الوطنية بفوائد ميسرة وغيرها ، أو مساعدات مالية غير مباشرة مثل التخفيضات الضريبية والجمركية على الأرباح ومستلزمات الانتاج ، أو التخفيضات التي تمنحها الدول للمؤسسات الصحفية والصحفيين على تعريفة النقل والاتصالات والشحن ومنح التدريب والمعونات التي تقدم للنقابات المهنية وغيرها ، والحقيقة أنه بالرغم من أن كثير من القوى الديمقراطية في العالم كانت تنظر في الماضي إلى الدعم والمساعدات المالية التي تقدمها الدولة للصحف ، باعتبارها إفساد أكيد للصحافة وإضعاف لاستقلاليتها ، إلا أنه مع تزايد حدة الأزمات الاقتصادية التي تواجه الصحف بدأت هذه القوى تغير موقفها شريطة أن يتم منح الدعم وتقديم المساعدات المالية للصحف عبر آليات مستلقة ووفقا لمعايير موضوعية شفافة ومعلنة ، وتؤكد النتائج التي توصلت إليها كثير من الدراسات والبحوث أن الدول العربية في معظمها – للأسف الشديد – تقدم الدعم والمساعدات المالية للصحف وفق أسس ومعايير تمييزية ، تستند معظمها على اعتبارات الولاء السياسي ، وهو الأمر الذي يجعل من هذه المساعدات سيفا مصلتا على رقاب الصحف ويهدد استقلاليتها مقارنة بالصحف في الدول الديمقراطية .

– وتوصلت نتائج الدراسة الميدانية حول رؤية القيادات النقابية لأهم الجهات والهيئات التي تحصل من خلالها الصحف ووسائل الإعلام على الدعم والمساعدات المالية في العالم العربي ، إلى أن ثمة مجموعة متعددة ومتنوعة من هذه الجهات التي يوضحها الجدول التالي رقم (٣١): (ن= ١٤)

	ك	%
الحكومة	٩	٦٤,٣
رجال الأعمال	٧	٥٠
منظمات أهلية	٣	٢١,٤
جهات عربية	٢	١٤,٣
جهات أجنبية	١	٧,١
مصروفات ومخصَّصات سرية	٢	١٤,٣

غير منظورة	١	٧,١
المطابع والعمل التجاري	٢	١٤,٣

حيث تشير بيانات الجدول السابق أن " الحكومة " تأتي في مقدمة الجهات التي تقدم مساعدات مالية للصحف في كثير من الدول العربية بنسبة ٦٤,٣٪ ، وهو ما أشار اليه المبحوثون في دول (اليمن – ليبيا – المغرب – فلسطين – موريتانيا – السودان – الكويت – الإمارات – سلطنة عمان " ، يليها " رجال الأعمال " بنسبة ٥٠٪ من إجمالي القيادات النقابية التي ذكرت أن الصحف في بلدانهم تحصل على مساعدات مالية من بعض الجهات والهيئات ، وهو ما ذكره ممثلو التنظيمات النقابية في دول (لبنان – ليبيا – المغرب – العراق – السودان – الكويت) ، يليها " منظمات أهلية " بنسبة ٢١,٤٪ ، وهو ما ذكرته القيادات النقابية في دول (لبنان – فلسطين – السودان) ، ثم يأتي بعد ذلك " جهات عربية " (نقابتي الصحافة ومحرري الصحف بلبنان) و " مصروفات ومخصصات سرية " وهو ما ذكرته القيادات النقابية بدولتي (لبنان – اليمن) ، و " أنشطة تجارية واستثمارية تمارسها المؤسسات الصحفية ، كالطباعة التجارية للغير أو التسويق للغير أو خدمات الوكالات الإعلانية لحساب الغير " وهو ما أشار اليه ممثلا التنظيم النقابي في (مصر ولبنان) وذلك بنسبة واحدة لكل منها بلغت ١٤,٣٪ ، يليها " جهات أحنبية " وهو ما ذكره ممثل التنظيم النقابي في لبنان ، بنسبة ٧,١٪ ، وتشير النتائج في تحليلها الأخير أن الحكومات العربية ورجال الأعمال يلعبان دورا مهما في الجوانب الاقتصادية للمشروعات الصحفية ويتدخلون فيها ، وهو الأمر الذي يؤدي في غياب معايير واضحة وشفافة لتقديم مثل هذه المساعدات إلى إمكانية التأثير في استقلالية الصحف وفي توجيه سياساتها التحريرية ، وهو الأمر الذي يجب التوقف أمامه وتقنينه ضمانا لاستقلالية الصحافة وحريتها ، كما أن وجود بعض الصحف العربية التي تحصل على مساعدات من جهات خارجية ؛ عربية أو أجنبية أيضا ، يمكن أن يؤدي غلى اختراق هذه الصحف وإلى التأثير في الامن القومي للمجتمعات التي تصدر فيها ، خاصة غذا ارتبطت هذه المساعدات بقوى وجماعات ودول أو أجهزة لديها أغراض مشبوهة ، وهي مسألة لابد من التوقف أمامها ومواجهتها .

– وقد انتهت نتائج الدراسة الميدانية حول رؤية القيادات النقابية في العالم العربي لمدى قيام الحكومات في بلادانهم بتقديم مزايا أو تيسيرات للصحف أو الوسائل الإعلامية أو لصحيفة معينة بغرض التأثير علي سياساتها (مثل الإعفاءات الجمركية– طباعة الكتب الحكومية– إعفاءات ضريبية) ، أن النسبة الغالبة من هذه القيادات قد ذكرت أن هذا الأمر لا يحدث في البلدان التي يمثلونها ، والجدول التالي رقم (٣٢) يوضح هذه النتائج

	ك	%
نعم	٤	٢١
لا	١٤	٧٣,٧
أشياء أخري	١	٥,٣
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث تشير بيانات الجدول السابق إلى أن نسبة ٧٣,٧٪ من إجمالي القيادات النقابية المدروسة ، والممثلة لدول (مصر – البحرين – لبنان – اليمن – ليبيا – المغرب – سوريا – الصومال –الكويت – الأردن – الإمارات – السعودية – سلطنة عمان) قد ذكرت أن الصحف في مجتمعاتهم لا تحصل على مثل هذه المزايا والتيسيرات ، وهي نتيجة تتعارض كثيرا مع الواقع الفعلي ومع نتائج الكثير من الدراسات والبحوث التي أكدت أن كثيرا من الحكومات العربية تمارس هذا

الدور مع كثير من الصحف بغرض التأثير في سياساتها التحريرية وتوجيهها بما لا يتعارض مع مصالحها وسياساتها . وفي الجانب الأخر ذكرت نسبة ٢١٪ من إجمالي القيادات المدروسة والممثلة لدول (فلسطين – العراق – موريتانيا ـ تونس) أن الصحف في مجتمعاتهم تحصل على مثل هذه المزايا والتيسيرات وأنها تؤثر في سياساتها التحريرية وفي استقلاليتها . – أما بالنسبة لرؤية القيادات النقابية عينة الدراسة لمدى تدخَّل رجال الأعمال والمستثمرين في توجيه السياسات التحريرية للصحف منن خلال الإعلانات ، فقد ذكرت النسبة الأكبر منهم أن هذا الأمر يحدث في المجتمعات التي يعبرون عنها ويمثلونها ، والجدول التالي رقم (٣٣) يوضح هذه النتائج .

	ك	%
نعم	١١	٥٧,٩
لا	٧	٣٦,٨
أشياء أخري	١	٥,٣
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث تشير بيانات الجدول السابق إلى أن نسبة ٥٧,٩٪ من إجمالي القيادات النقابية المدروسة والممثلة لدول (مصر – لبنان – اليمن – ليبيا – المغرب – فلسطين – العراق – موريتانيا – السودان – الكويت ـ تونس) قد ذكرت أن رجال الأعمال والمستثمرين في بلدانهم يتدخلون في سياسات تحرير الصحف التي يعلنون بها ، وتجيه هذه السياسات بما لا يتعارض مع مصالحم وتوجهاتهم ، وهي نتيجة خطيرة تؤكد أن نسبة كبيرة من الصحف في العالم العربي يتم اختراقها من قبل المعلنين والتأثير في توجهاتها تحت الضغوط الاقتصادية التي تواجهها ، وبغض النظر عن الاعتبارات المهنية والأخلاقية واعتبارات المسئولية الإجتماعية تجاه القاريء وقضايا المجتمع ، وهي مسألة لابد من التوقف أمامها والتصدي لها لضمان الحفاظ على استقلالية الصحف وصون حريتها ، وفي الجانب الأخر ذكرت القيادات النقابية الممثلة لدول (البحرين – سوريا – الصومال – الإمارات – الأردن – السعودية – سلطنة عمان) أن هذا الأمر لا يحدث في الصحف التي تصدر في بلدانهم .

المحور الرابع: مؤشِّرات وعناصر حرية التنظيم النقابى والذاتى لمهنة الصحافة فى الوطن العربى:

	٤٢- يوجد ميثاق شرف محدَّد ومعروف يضع معايير وقيم لأخلاقيات الممارسة المهنية	٤٣- ميثاق شرف العمل الصحفي يكفل حماية آداب وأخلاقيات المهنة	٤٤- يتم تفعيل هذا الميثاق في حالة حدوث انتهاكات تسئ إلي المهنة	٤٦- مجلس إدارة نقابة أو جمعية للصحفيين منتخب عبر جمعية عمومية يمارس أعضاؤها التصويت بطريقة ديمقراطية ونزيهة	٤٧- تقوم النقابة بواجبها في الدِّفاع عن حرية الصحافة وحقوق الصحفيين، وتسوية أية منازعات بين المحررين ومؤسَّساتهم الصحفية، والخلاف بين أبناء المهنة، والارتقاء بمستوي المهنة
مصر	√	√	√	√	√
البحرين	√	√	*	√	√
لبنان- نقابة المحررين	√	×	*	√	√
لبنان – نقابة الصحافة	×	-	-	√	√
اليمن	×	-	-	√	√
ليبيا	√	×	√	√	√
المغرب	×	-	-	√	√
سوريا	√	√	√	√	√
الصومال	√	√	×	√	√
فلسطين	√	√	√	√	√
العراق	√	√	√	√	√
موريتانيا	√	×	×	√	√
السودان	√	√	√	√	√
الكويت	×	-	-	√	√
الإمارات	√	√	√	√	√
الأردن	√	√	*	√	√
السعودية	√	√	√	√	√
سلطنة عمان	√	√	√	√	√
تونس	√	√	√	√	×

المحور الرابع: مؤشِّرات وعناصر حرية التنظيم النقابي والذاتي لمهنة الصحافة في الوطن العربي:

ويتضمن هذا المحور مجموعة من التساؤلات التي يمكن من خلالها التعرف على مدي الحرية التي تتمتع بها التنظيمات النقابية في العالم العربي ، ودور هذه التنظيمات في حماية آداب المهنة وأخلاقياتها وفي الدفاع عن حرية الصحافة والصحفيين في البلدان التي توجد بها ، وفيما يلي استعراض لنتائج التحليل الاحصائي الخاص بهذا المؤشر :

– أولا فيما يتعلق بوجود ميثاق شرف محدَّد ومعروف يضع معايير وقيم لأخلاقيات الممارسة المهنية ، انتهت نتائج التحليل الاحصائي أن النسبة الغالبة من المبحوثين قد أشارت إلى وجود مثل هذا الميثاق في بلدانهم ، وهو ما تكشف عنه بيانات الجدول التالي رقم (٣٤) .

	ك	%
نعم	١٥	٧٨,٩
لا	٤	٢١,١
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن نسبة ٧٨,٩٪ من القيادات النقابية الصحفية الممثلة لدول (مصر – البحرين – لبنان " نقابة محرري الصحافة " – ليبيا – سوريا – الصومال – فلسطين – العراق – موريتانيا – السودان – الإمارات – الأردن – السعودية – سلطنة عمان ـ تونس) قد ذكرت أن النقابات والتنظيمات النقابية التي توجد في بلدانهم لديها مواثيق شرف مهنية تضع المعايير والقيم الأخلاقية التي تستهدف ضبط الممارسة المهنية ذاتيا ، في حين ذكرت نسبة ٢١,١٪ المتبقية منهم ، والممثلة لدول (لبنان " نقابة الصحافة " – اليمن – المغرب – الكويت) ، أنهم ليس لديهم مواثيق شرف لحماية آداب المهنة وأخلاقياتها . وبالرغم من أن ثمة مؤشرات إحصائية كبيرة تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن ثمة تطورات واضحة في مؤشر الحريات الصحفية على هذا الصعيد ، إلا أن مؤشرات الواقع الفعلي تؤكد في الجانب المقابل أن هناك تقاعسا من قبل بعض التنظيمات النقابية في العالم العربي في تطبيق وتفعيل مثل هذه المواثيق ، وبالتالي وقوع كثير من الصحف والصحفيين في تجاوزات وانتهاكات تضر بالمسئولية المهنية والأخلاقية للصحافة ورسالتها ، وهي مسألة لابد من إعادة النظر فيها وتصحيحها ، لضمان الحفاظ على مصداقية الصحافة ورسالتها تجاه القراء والمجتمع .

– وانتهت نتائج التحليل الاحصائي فيما يتصل برؤية قيادات التنظيمات النقابية عينة الدراسة حول مدى قدرة مواثيق الشرف الموجودة في بلادهم على حماية آداب المهنة وأخلاقياتها ، إلى أن النسبة الغالبة من هذه القيادات قد اتفقت على أن وجود هذه المواثيق في بلدانهم يكفل حماية أخلاقيات المهنة وآدابها ، وهو ما تبينه مؤشرات التحليل الاحصائي في الجدول التالي رقم (٣٥) (ن= ١٥)

	ك	%
نعم	١٢	٨٠
لا	٣	٢٠

حيث يوضح الجدول السابق أن نسبة ٨٠٪ من إجمالي القيادات النقابية التي ذكرت أن لديهم في بلدانهم مثل هذه المواثيق ، والممثلة لدول (مصر – البحرين – سوريا – الصومال – فلسطين – العراق – السودان – الإمارات ـ الاردن – السعودية – سلطنة عمان ـ تونس) قد اتفقت على أن وجود هذه المواثيق في بلدانهم يسهم إلى حد كبير في حماية أخلاقيات المهنة وآدابها ، في حين ذكرت النسبة المتبقية منهم (٢٠٪) ، والممثلة لدول (لبنان " نقابة المحررين " – ليبيا – موريتانيا) ، أن وجود مثل هذه المواثيق لا يكفل حماية آداب المهنة وأخلاقياتها بالضرورة ، وهو ما يتفق مع تحليلنا السابق ، ويتطلب من التنظيمات النقابية في دول العالم العربي العمل بشكل حقيقي على تفعيل هذه المواثيق ودورها في تحقيق الضبط والتصحيح الذاتي لسلبيات الممارسة المهنية ، في وقت تشهد فيه معظم الصحف في معظم دول العالم العربي تجاوزات صارخة ، تنتهك هذه الأخلاقيات والمعايير المهنية .

– كما انتهت نتائج الدراسة الميدانية حول رؤية قيادات التنظيمات النقابية في العالم العربي لمدى تفعيل هذه المواثيق في حالة حدوث انتهاكات تسئ إلي المهنة ، إلى أن النسبة الأكبر منهم تؤكد حدوث ذلك بالفعل في مجتمعاتهم ، وهي النتائج التي يوضحها الجدول التالي رقم (٣٦) (ن= ١٥)

	ك	%
نعم	١٠	٦٦,٧
لا	٢	١٣,٣
أخرى	٣	٢٠

حيث تكشف بيانات ونتائج الجدول السابق أن نسبة ٦٦,٧٪ من القيادات النقابية التي ذكرت أن في بلدانهم مواثيق شرف لحماية آداب المهنة وأخلاقياتها ، يتم تفعيلها وتطبيقها على الصحف والصحفيين في حالة حدوث انتهاكات تسيء لأخلاقيات المهنة ، وهو ما أكده ممثلو التنظيمات النقابية في دول (مصر – ليبيا – سوريا ـ فلسطين – العراق – السودان – الامارات – السعودية – سلطنة عمان ـ تونس) ، في حين ذكرت نسبة ١٣,٣٪ منهم ، والممثلة للتنظيمات النقابية في دول (الصومال – موريتانيا) أن هذه المواثيق لا يتم تفعيلها ، وامتنع ممثلو التنظيمات النقابية في دول (البحرين – لبنان – المغرب – الأردن) عن الإجابة عن هذا السؤال .

– أما بالنسبة للجهة أو الهيئة التي تتولي تطبيق ميثاق الشرف ، فقد انتهت نتائج التحليل الاحصائي أن هناك عدد من الجهات والهيئات التي تتولى هذا الأمر ، وهو ما توضحه بيانات الجدول التالي رقم (٣٧)

(ن= ١٥)

	ك	%
نقابة الصحفيين	١٠	٦٦,٦
وزارة الإعلام	١	٦,٦
لجنة خاصة	١	٦,٦
لم يُحدِّد	١	٦,٦
لا توجد جهة تطبقه	١	٦,٦
اخري	١	٦,٦

حيث تشير بيانات ونتائج الجدول السابق أن النسبة الغالبة من القيادات النقابية المدروسة ٦٦,٦٪ ، والممثلة للتنظيمات النقابية في دول (مصر – البحرين – ليبيا – فلسطين – العراق – السودان – الإمارات – الأردن – السعودية – سلطنة عمان) قد ذكرت أن " نقابات الصحفيين ، أو تنظيماتهم النقابية على اختلاف أشكالها " في مجتمعاتهم هي الجهة المسئولة عن تطبيق هذه المواثيق ، في حين ذكر ممثل التنظيم النقابي بسوريا أن " القضاء " هو الجهة المسئولة عن تطبيق هذا الميثاق لديهم ، وذكر ممثل التنظيم النقابي في العراق أن " لجنة خاصة " لديهم هي التي تتولى تطبيقه . ويشير التحليل الأخير لهذه البيانات والنتائج ان التنظيمات النقابية هي التي تتولى هذه المسألة ، وهو أمرطبيعي ومنطقي ، ويدل على أن ثمة قدر كبيرمن الاستقلالية و الحرية تتمتع به التنظيمات النقابية في العالم العربي ، الأمر الذي يمكنها من ممارسة دورها في تفعيل هذه الموثيق وتطبيقها ، وقد ذكرت نقابة تونس ان الميثاق يتم تطبيقه من خلال هيئة الاعلام السمعي البصري .

– وانتهت نتائج التحليل الإحصائي أن نسبة ١٠٠٪ من إجمالي العينة إلى ان مجالس إدارت التنظيمات النقابية لديهم يتم تشكيلها بأسلوب ديمقراطي من خلال آلية انتخابها مباشرة من قبل الجمعيات العمومية ،بطريقة ديمقراطية ونزيهة .

جدول رقم (٣٨) يوضح مدى ديمقراطية تشكيل مجالس إدارات النقابات المهنية	ك	%
نعم	١٩	١٠٠
الإجمالي	١٩	١٠٠

وهي النتيجة التي تشير بوضوح إلى استقلالية هذه النقابات إلى حد كبير ، وإلى مشاركة الجمعيات العمومية لها في صناعة قراراتها ، وفي اختيار مجالس إداراتها ، الأمر الذي يعزز سلطات هذه النقابات على أعضائها ، وعملها من أجل خدمة المهنة والإرتقاء بها والدفاع عنها وعن حرية الصحافة والصحفيين ، وكذلك تفعيل دورها في تسوية المنازعات والخلافات التي تقع بين الصحفيين ومؤسساتهم ، أو الصحفيين والصحف وأي من الأطراف المجتمعية المختلفة ، وهو ما أكدته نسبة ١٠٠٪ من إجمالي القيادات النقابية المدروسة .

المحور الخامس: مؤشِّرات التطوُّر على المستوى التشريعى والقانونى:

	٤٩- حدثت تعديلات جوهرية في التشريعات الصحفية في بلادكم خلال عام ٢٠١٤	٥١- حال منظومة القوانين والتشريعات المنظِّمة للعمل الصحفي
مصر	√	جيدة
البحرين	×	جيدة جدًّا
لبنان- نقابة المحررين	√	جيدة
لبنان – نقابة الصحافة	×	جيدة
اليمن	×	سيئة
ليبيا	√	سيئة
المغرب	√	سيئة
سوريا	×	
الصومال	×	جيدة
فلسطين	√	سيئة
العراق	√	جيدة
موريتانيا	×	جيدة
السودان	×	جيدة جدًّا
الكويت	×	جيدة
الإمارات	×	سيئة
الأردن	√	جيدة
السعودية	×	جيدة
سلطنة عمان	√	جيدة جدًّا
تونس	√	جيدة

(علامة * تعنى أن الإجابة الواردة هى "أشياء أخرى")

المحور الخامس: مؤشِّرات التطوُّر علي المستوي التشريعي والقانوني:

ويتضمن هذا المحور مجموعة من التساؤلات التي تستهدف رصد وتقييم جوانب ومؤشرات التطور على المستوى القانوني والتشريعي ، وكذلك أهم القيود القانونية التي تواجهها الصحافة في الدول العربية ، وأهم مظاهر الانتهاكات والتعديات التي تعرضت لها خلال عام ٢٠١٤ ، وفيما يلي سوف نستعرض هذه النتائج بالتفصيل :

– أولا فيما يتعلق برؤية القيادات النقابية لمدى حدوث أية تعديلات جوهرية في التشريعات الصحفية في بلادهم خلال عام ٢٠١٤ ، انتهت نتائج التحليل الاحصائي أن النسبة الأكبر منهم قد اكدت أنه لم تحدث أية تعديلات جوهرية على القوانين والمواد القانونية المنظمة للعمل الصحفي التشريعات المختلفة ، والجدول التالي رقم (٣٩) يوضح هذه النتائج

	ك	%
نعم	٩	٤٧,٤
لا	١٠	٥٢,٦
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث تشير بيانات الجدول السابق إلى أن نسبة ٥٢,٦٪ من قيادات التنظيمات النقابية المدروسة قد ذكرت أن هذه القوانين لم تشهد أية تعديلات أو تطويرات خلال عام ٢٠١٤ ، وهو ما ذكره ممثلو التنظيمات النقابية بدول (البحرين – لبنان " نقابة الصحافة " – اليمن – الصومال – سوريا – موريتانيا – السودان – الكويت – الإمارات – السعودية) ، في حين ذكرت نسبة ٤٧,٤٪ المتبقية والممثلة للتنظيمات النقابية في دول (مصر – لبنان " نقابة المحررين " – ليبيا – المغرب – فلسطين – العراق – الأردن – سلطنة عمان . تونس) أن قوانين تنظيم الصحافة وتشريعاتها قد شهدت لديهم تعديلات وتطويرات جوهرية .

– وبالنسبة لمضمون هذه التعديلات، وتأثيرها علي حرية الصحافة ، فقد انتهت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن ثمة جوانب وملامح معينة قد تطرقت إليها هذه التعديلات يوضحها الجدول التالي رقم (٤٠) (ن= ٩)

	ك	%
تعديلات متعلقة بتخفيف قيود إصدار الصحف والمؤسَّسات الإعلامية وتملُّكها	٢	٢٢,٢
تعديلات مرتبطة بإلغاء العقوبات السالبة للحريات أو تخفيفها	٢	٢٢,٢
تعديلات أو قوانين مرتبطة بتنظيم وحرية حصول الصحفيين علي المعلومات	٥	٥٥,٥
تعديلات مرتبطة بقوانين النقابات المهنية	٣	٣٣,٣

حيث تكشف نتائج التحليل الإحصائي أن نسبة ٥٥,٥٪ من القيادات النقابية التي ذكرت أن تشريعات الصحافة في بلدانهم قد شهدت تعديلات جوهرية خلال العام الماضي ، قد أكدت على أن هذه التعديلات يأتي في مقدمتها التعديلات المتعلقة بقوانين تنظيم تدفق المعلومات وحرية الصحفيين في الحصول عليها ، وهو أشار إليه ممثلو التنظيمات النقابية في دول (مصر – لبنان – الأردن – سلطنة عمان ـ تونس) ، يليها " التعديلات المرتبطة بقوانين النقابات المهنية " وذلك بنسبة ٣٣,٣٪ ، من نفس الإجمالي السابق ، وهو ما ذكرته القيادات النقابية الصحفية في دول (مصر – لبنان – الأردن) ، ثم يليها " تعديلات متعلقة بتخفيف قيود إصدار الصحف وتملك المؤسسات الإعلامية " بنسبة ٢٢,٢٪ ، في دولتي (لبنان – العراق) و " تعديلات متعلقة بتخفيف أو الغاء العقوبات السالبة للحريات " بنفس النسبة السابقة ، وهو ما ذكره ممثلا التنظيمين النقابيين لدولتي (مصر ولبنان " نقابة المحررين") .

– وحول رؤية القيادات النقابية في العالم العربي وتقييمهم لمنظومة القوانين والتشريعات المنظِّمة للعمل الصحفي السائدة في مجتمعاتهم ، انتهت النتائج غلى أن ثمة تباينات واضحة في رؤى هذه القيادات حول هذا الشأن يوضحها الجدول التالي رقم (٤١)

	ك	%
جيدة جدًا	٢	١٠,٥
جيدة	١١	٥٧,٩
سيئة	٥	٢٦,٣
لم يُحدِّد	١	٥,٣
الإجمالي	١٩	١٠٠

حيث توضح بيانات الجدول السابق أن النسبة الأكبر من القيادات المبحوثة (٥٧,٩٪) ، ترى أن هذه القوانين والتشريعات " جيدة " ، وهو ما ذكره ممثلو التنظيمات النقابية في دول (مصر – لبنان – الصومال – العراق – الكويت – الأردن – السعودية ـ تونس) ، فيما ذكر ممثلو دول (اليمن – ليبيا – المغرب – فلسطين – الإمارات) أنها " سيئة " بنسبة ٢٦,٣٪ من إجمالي عينة القيادات المدروسة ، وأخيرا أشارممثلو التنظيمات النقابية بدول (البحرين – السودان – سلطنة عمان) أنها جيدة جدا ، وذلك بنسبة ١٠,٥٪ من نفس الإجمالي السابق ، وتشير النتائج في تحليلها الأخير إلى أن ثمة درجة متوسطة من الرضا لدى القيادات النقابية عن حال التشريعات المنظمة للعمل الصحفي في معظم الدول العربي ، وهو الأمر الذي يتطلب من هذه التنظيمات ضرورة العمل وممارسة الضغوط على الحكومات لتعديل هذه القوانين والتشريعات وتطويرها .

– وقد انتهت التحليل الإحصائي فيما يتعلق برؤية القيادات النقابية في العالم العربي لأهم مؤشِّرات التطور في حالة الحريات الصحفية على المستوى التشريعي والقانوني ، إلى أن ثمة مجموعة من ملامح ومؤشرات التطور التي يوضحها الجدول التالي رقم (٤٢):

(ن= ٩)

	ك	%
وجود درجة متزايد مِن الحرية في إصدار الصحف وتملكها، سواء للأفراد أو لشركات القطاع الخاص	٥	٥٥,٥
تزايد هامش حرية الرأي والتعبير بالنسبة للصحفيين العاملين بها	٤	٤٤,٤
تراجع دور الدولة وانحسار تدخلها في تنظيم وإدارة المؤسَّسات الصحفية أو في تمويلها وتقديم الدَّعم والمساعدات المالية لها	٤	٤٤,٤
وجود نصوص وقوانين تضمن وجود تعددية صحفية، تمثِّل درجة واضحة مِن التنوع الذي يعكس كافة التيارات السياسية والفكرية السائدة في المجتمع	٥	٥٥,٥
إعادة النظر في ترسانة القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي، وتطويرها بما يتناسب مع أوضاع تطور الحريات الصحفية والعامة والسياسية التي يشهدها العالم المتقدِّم	٧	٧٧,٨
وجود قانون مستقل للمعلومات، أو مواد ونصوص قانونية في التشريعات السائدة تضمن حقوق الصحفيين في الحصول علي المعلومات مِن مصادرها الأصلية	٤	٤٤,٤
عدم أخذ التشريعات القائمة بالعقوبات السالبة للحريات، واقتصارها علي الغرامة أو العقوبة الإدارية مثل الوقف عن العمل لفترة مُحدَّدة	٢	٢٢,٢
وجود نصوص وقوانين بها هامش متزايد مِن الحرية للتنظيمات النقابية، تضمن للنقابات والاتحادات المهنية ممارسة عملها في الدفاع عن الصحفيين والنهوض بأوضاعهم بحرية ودون تدخل مِن السلطة	٤	٤٤,٤

حيث تشير نتائج وبيانات الجدول السابق إلى أن ملامح التطور التي شهدتها التشريعات والقواني المنظمة للعمل الصحفي في الدول العربية تتقارب إلى حد كبير في دلالتها الإحصائية ، وإن كانت تتباين على مستوى الدول المدروسة نفسها ، فقد أشارت البيانات إلى أن أهم هذه الملامح يتمثل في " وجود درجة متزايد مِن الحرية في إصدار الصحف وتملكها، سواء للأفراد أو لشركات القطاع الخاص " وهو ما ذكره ممثلو التنظيمات النقابية في دول (مصر – لبنان – ليبيا – العراق – الأردن – سلطنة عمان ـ تونس) و " تزايد هامش حرية الرأي والتعبير بالنسبة للصحفيين العاملين بها " وقد ذكرها ممثلو (مصر – لبنان – ليبيا – العراق – سلطنة عمان) ، وكذلك " وجود نصوص وقوانين تضمن وجود تعددية صحفية، تمثِّل درجة واضحة مِن التنوع الذي يعكس كافة التيارات السياسية والفكرية السائدة في المجتمع " وهو أكده ممثلو التنظيمات النقابية في دول (مصر – لبنان – ليبيا – العراق – الأردن – سلطنة عمان ـ تونس) ، وكذلك " إعادة النظر في ترسانة القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي، وتطويرها بما يتناسب مع أوضاع تطور الحريات الصحفية والعامة والسياسية التي يشهدها العالم المتقدِّم " كما ذكر ممثلو دول (مصر – لبنان – ليبيا – العراق ـ الأردن – سلطنة عمان ـ تونس)

يضاف إليها " وجود قانون مستقل للمعلومات، أو مواد ونصوص قانونية في التشريعات السائدة تضمن حقوق الصحفيين في الحصول علي المعلومات مِن مصادرها الأصلية " كما ذكر ممثلو التنظيمات النقابية بدول (مصر – لبنان –ليبيا – العراق – سلطنة عمان) ، وقد حظيت هذه الملامح بنسبة واحدة لكل منها بلغت ٥٥,٥٪ ، من نفس الإجمالي السابق الإشارة إليه ، يليها " تراجع دور الدولة وانحسار تدخلها في تنظيم وإدارة المؤسَّسات الصحفية أو في تمويلها وتقديم الدَّعم والمساعدات المالية لها " بنسبة ٤٤,٤٪ ، وهو ما أشار إليه ممثلو التنظيمات النقابية بدول (مصر – لبنان – ليبيا – سلطنة عمان) ، وأخيرا " عدم أخذ التشريعات القائمة بالعقوبات السالبة للحريات، واقتصارها علي الغرامة أو العقوبة الإدارية مثل الوقف عن العمل لفترة مُحدَّدة " ، وذلك بنسبة ٢٢,٢٪ ، وهو ما ذكره ممثلا التنظيمات النقابية في دولتي (مصر وليبيا) ، وهي نتائج تشير في تحليلها إلى أن ثمة تطورات إيجابية قد شهدتها تشريعات بعض الدول العربية وتحتاج إلى مزيد من الجهد لتوسيع نطاقها لتشمل الدول العربية الأخرى التي لم تشهد مثل هذه التعديلات .

– أما فيما يتعلق برؤية القيادات النقابية لأهم القوانين والمواد والنصوص التي تري أنها تتضمن قيودًا هائلة علي حرية الصحافة والصحفيين ،وحرية الرأي والتعبير في المجتمع عمومًا ، فقد انتهت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك محموعة متعددة ومتنوعة من القوانين والتشريعات التي يوضحها الجدول التالي رقم (٤٣)

(ن= ١٩)

	ك	%
القوانين والتشريعات المُنظِّمة للعمل الصحفي	٦	٣١,٦
قوانين وتشريعات النقابات المهنية	١	٥,٣
قوانين العقوبات	١١	٥٧,٩
قوانين الإجراءات الجنائية	٧	٣٦,٨
القوانين الاستثنائية (كقانون الطوارئ وأمن الدولة والإرهاب وغيرها)	٨	٤٢,١
لم يحدد	٢	١٠,٥

حيث توضح نتائج الجدول السابق ان هذه القوانين يأتي في مقدمتها " قوانين العقوبات " بنسبة ٥٧,٩٪ ، وهو ما أكده ممثلو التنظيمات النقابية بدول (لبنان – اليمن – ليبيا – المغرب– الصومال – فلسطين – العراق – موريتانيا – الكويت – الإمارات – الأردن) ، يليها " قوانين الإجراءات الجنائية (لبنان – اليمن – ليبيا – المغرب – موريتانيا – السودان – الإمارات) و " القوانين الاستثنائية ، كقوانين الطواريء وأمن الدولة والإرهاب وغيرها " كما أشار إلى ذلك ممثلو (مصر – لبنان – اليمن – المغرب – الكويت – الأردن ـ تونس) ، وذلك بنسبة واحدة لكل منها بلغت ٣٦,٨٪ ، يليها " القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي " وذلك بنسبة ٣١,٦٪ ، وهو ما أشار إليه ممثلو التنظيمات النقابية في دول

(اليمن – ليبيا – المغرب – السودان – الإمارات – سلطنة عمان) ، وأخيرا " قوانين النقابات المهنية " وهو ما ذكره ممثل التنظيم النقابي في ليبيا بنسبة ٥,٣٪ ، وتشير النتائج في تحليلها الأخير إلى أن الصحافة في كثير من دول العالم العربي مازالت ترزخ تحت وطأة ترسانة من القوانين والتشريعات التي تنتقص من حرية الصحافة والصحفيين ولابد من العمل على إعادة النظر فيها وتطويرها وتخفيف القيود والعقوبات التي تفرضها دعما لحرية الصحافة ورسالتها في المجتمع .

وقد انتهت نتائج الدراسة الميدانية بشأن رؤية القيادت النقابية لأهم الضغوط والتحديات المؤثّرة علي حالة الحريات الصحفية في الوطن العربي ، إلى أن ثمة مجموعة متعددة ومتنوعة من هذه العوامل والضغوط التي يوضحها الجدول التالي رقم (٤٤) (ن= ١٩)

	ك	٪
طبيعة النظم السياسية السائدة في العالم العربي ونظرتها إلي طبيعة وظائف الصحافة ووسائل الإعلام وأدوارها المفترضة في المجتمع	١٥	٧٨,٩
منظومة القيم والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي بمختلف عناصرها وتجلياتها	١٢	٦٣,١
تبعية معظم وسائل الإعلام في العالم العربي للسلطة والنظم السياسية الحاكمة، نتيجة ملكية هذه النظم أو تمويلها لمعظم الصحف الصادرة في العالم العربي	١٢	٦٣,١
طبيعة التنظيمات النقابية السائدة وعدم وجود تنظيمات نقابية قوية مُشكَّلة عبر آليات ديمقراطية حقيقية تستطيع أن تدافع عن المهنة وعن حرية الصحافة والصحفيين	١١	٥٧,٩
ضعف منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية السائدة نتيجة القيود والضغوط المفروضة علي بعضها، ونتيجة انشغال البعض الآخر بحسابات الربح والتمويل علي حساب القضايا الحقيقية	١٣	٦٨,٤
أزمة التمويل ومصادر الإيرادات التي تعتمد عليها المؤسَّسات الصحفية، وتزايد اعتمادها علي الإعلانات، بالشكل الذي جعل المعلنين يتدخلون في توجيه السياسات التحريرية للصحف	١٢	٦٣,١
الصحفيون والمؤسَّسات الصحفية ذاتها، وعدم توافر الإرادة القوية لديهم لتطوير أوضاعهم، والدفاع عن مستقبلهم المهني	٧	٣٦,٨

حيث تبين نتائج وبيانات الجدول السابق أن هذه الضغوط يأتي في مقدمتها " طبيعة النظم السياسية السائدة في العالم العربي ونظرتها إلي طبيعة وظائف الصحافة ووسائل الإعلام وأدوارها المفترضة في المجتمع " وذلك بنسبة ٧٨,٩٪ من أجمالي تكرارات العوامل والضغوط المؤثرة على حالة الحريات الصحفية ، يليها " ضعف منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية السائدة نتيجة القيود والضغوط المفروضة علي بعضها، ونتيجة انشغال البعض الآخر بحسابات الربح والتمويل علي حساب القضايا الحقيقية " بنسبة ٦٨,٤٪ ، ثم " منظومة القيم والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي بمختلف

عناصرها وتجلياتها "وأزمة التمويل ومصادر الإيرادات التي تعتمد عليها المؤسَّسات الصحفية ، وتزايد اعتمادها علي الإعلانات، بالشكل الذي جعل المعلنين يتدخلون في توجيه السياسات التحريرية للصحف " وتبعية معظم وسائل الإعلام في العالم العربي للسلطة والنظم السياسية الحاكمة، نتيجة ملكية هذه النظم أو تمويلها لمعظم الصحف الصادرة في العالم العربي " وذلك بنسبة واحدة لكل منها بلغت ٦٣,١٪ ، يليها " طبيعة التنظيمات النقابية السائدة وعدم وجود تنظيمات نقابية قوية مُشكَّلة عبر آليات ديمقراطية حقيقية تستطيع أن تدافع عن المهنة وعن حرية الصحافة والصحفيين " بنسبة ٥٧,٩٪ ، وأخير " الصحفيون والمؤسَّسات الصحفية ذاتها، وعدم توافر الإرادة القوية لديهم لتطوير أوضاعهم، والدفاع عن مستقبلهم المهني " بنسبة ٣٦,٨٪ ، وهي نتائج مؤشرات تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الصحافة والصحفيين في العالم العربي يقعون تحت ضغط مجموعة متعددة ومتنوعة من العوامل التي تؤثر في حالة الحريات التي يمتعون بها ، وخاصة فيما يتعلق بضغوط الأنظمة السياسية وضغوط التمويل وتدخلات الدولة ورجال الإعلانات في توجيه سياسات تحرير الصحف ، وهي ضغوط لابد من العمل على تحرير الصحف ووسائل الإعلام منها حتى تتمكن من أداء رسالتها بحرية وبشفافية مطلقة .

– وأخيرا فقد انتهت نتائج الدراسة الميدانية حول رؤية القيادات النقابية لأهم مظاهر انتهاكات السلطة السياسية وأجهزتها الأمنية ضد الصحافة والصحفيين في بلدانهم خلال عام ٢٠١٤: (ن= ١٩)

إلى أن ثمة مجموعة متعددة ومتنوعة من مظاهر التجاوزات والانتهاكات التي مارستها السلطة ضد الصحف والصحفيين في كثير من الدول العربية ، والجدول التالي رقم (٤٥) يوضح هذه النتائج	ك	٪
التضييق علي الصحفيين والمطاردة المستمرة لهم أثناء أداء مهامهم، خاصة الصحفيين المعارضين لتوجهات السلطة	٦	٣١,٦
توقيف بعض الصحفيين وحجزهم إداريًا دون اتهامات واضحة	٦	٣١,٦
تلفيق القضايا للصحفيين المناوئين للسلطة والمعارضين لسياساتها وتوجهاتها	٣	١٥,٨
التعدي علي بعض الصحفيين وممارسة العنف والانتهاكات الجسدية المنظَّمة ضدهم	٨	٤٢,١
حبس بعض الصحفيين في قضايا نشر لا تتوافر لها أركان الجريمة ودوافعها	٦	٣١,٦
إغلاق بعض الصحف بالطريق الإداري، ودون أحكام قضائية	٣	١٥,٨
سحب تراخيص بعض الصحف وحرمانها مِن مزاولة نشاطها نهائيًا أو لفترة محدَّدة	٣	١٥,٨
التشهير بالصحفيين المعارضين، ومحاولة اغتيالهم وأسرهم معنويًا	٣	١٥,٨
إغلاق وحجب بعض المواقع الاليكترونية المعارضة لتوجهات التطام الحاكم ومؤسَّساته	٢	١٠,٥
مطاردة المدوِّنين والنشطاء علي شبكات التواصل الاجتماعي، والتضييق عليهم وحبس بعضهم دون جرائم حقيقية	٣	١٥,٨

حيث تشير بيانات الجدول السابق إلى أن القيادات النقابية المدروسة قد أشاروا إلى أن أهم التجاوزات والانتهاكات التي تقع على الصحف أو الصحفيين في الدول العربية يأتي في مقدمتها " التعدي على الصحفيين وممارسة العنف البدني ضدهم أثناء أداء مهام عملهم " وذلك بنسبة ٤٢,١٪ ، وهو ما أشار إليه ممثلو التنظيمات النقابية في دول (مصر – اليمن – ليبيا – المغرب – الصومال – العراق – موريتانيا . تونس) ، يأتي بعد ذلك " التضييق على الصحفيين والمطاردة المستمرة لهم أثناء أداء مهام عملهم (مصر – اليمن – ليبيا – المغرب – فلسطين – السودان) و " توقيف بعض الصحفيين وحجزهم إداريا دون اتهامات واضحة " (اليمن – ليبيا – فلسطين – الصومال – الصومال – موريتانيا – الأردن) و " حبس الصحفيين في قضايا نشر لا تتوافر فيها أركان الجريمة ودوافعها " وهو ما ذكره ممثلو التنظيمات النقابية في دول (اليمن – ليبيا – المغرب – فلسطين – موريتانيا – السودان – الكويت) ، وذلك بنسبة واحدة لكل من هذه الانتهاكات على حدة بلغت ٣١,٦٪ ، من جملة الإنتهاكات المرصودة ، يليها بعد ذلك " تلفيق القضايا للصحفيين المناوئين للسلطة والمعارضين لسياساتها وتوجهاتها " وهو ما ذكره ممثلو التنظيمات النقابية في دول (اليمن – ليبيا – قلسطين " و"إغلاق بعض الصحف بالطريق الإداري، ودون أحكام قضائية " وهو ما أشار إليه ممثلو دول (لبنان – ليبيا – الكويت) ، و"مطاردة المدوِّنين والنشطاء علي شبكات التواصل الاجتماعي، والتضييق عليهم وحبس بعضهم دون جرائم حقيقية " وهو ما ذكره ممثلو التظيمات النقابية في دول (اليمن – ليبيا – فلسطين) وذلك بنسبة واحدة لكل من الإنتهاكات السابق الإشارة إليها على حدة بلغت ١٥,٨ ٪ من إجمالي هذه الانتهاكات ، ويليها بعد ذلك " حجب المواقع الاليكترونية " وقد حازت على نسبة ١٠,٥٪ وهو ما ذكره المبحوثون في دولتي (اليمن وليبيا) . وتشير النتائج في تحليلها الأخير إلى أن الصحافة العربية والصحفيين في معظم دول العالم العربي مازالوا يعانون من أشكال مختلفة من الضغوط والانتهاكات التي تؤثر في حريتهم وفي قدرتهم على ممارسة مهام عملهم بكفاءة ، وأن هذه الانتهاكات والتجاوزات يغلب عليها الطابع السياسي والأمني وهو الأمر الذي يجب التوقف أمامه والتصدي له من خلال تطوير منظومة القوانين والتشريعات التي تضمن حرية الصحف والصحفيين وعدم تعرضهم لأية تجاوزات وانتهاكات .

خاتمة التقرير ومناقشة النتائج

لا شك أن حالة الحريات الصحفية في العالم العربي قد تأثرت إلى حد كبير بطبيعة الظروف والاضطرابات والتحولات السياسية التي تشهدها العديد من دول المنطقة ، حيث باتت منظومة الحريات العامة و السياسية والإعلامية أكثرعرضة للتضييق والتقييد مقارنة ببعض السنوات السابقة ، خاصة السنتين اللتين أعقبتا حدوث ثورات الربيع العربي ، واللتين شهدتا ارتفاعا ملحوظا في معدلات الحريات السياسية والإعلامية . ولعل القلق والخوف الشديد من سيادة مناخ الاضطراب والفوضى في المنطقة ، ووجود مخطط أصبح واضحا للعيان بقوة يستهدف ضرب الإستقرار ووحدة الدولة القومية ، بالنسبة لكثير من الدول العربية ، أصبح من أهم العوامل التي جعلت كثيرا من الحكومات ونظم الحكم العربية تمارس نوعا من التضييق على المجال العام وعلى ممارسة حرية الرأي والتعبير ، وحرية الصحافة ووسائل الإعلام . يضاف إلى ذلك أن تصاعد موجهات الإرهاب والعنف المسلح الذي تمارسة كثير من التنظيمات الإرهابية التكفيرية ، في كثير من دول المنطقة ، جعل الكثير من هذه الحكومات تقدم إعتبارات الأمن الداخلي والأمن القومي ، على غيرها من الإعتبارات الأخرى ، وفي مقدمتها اعتبارات حقوق الإنسان والحريات العامة والسياسية والإعلامية .

ولا شك أن الصحافة والصحفيين في الكثير من دول العالم العربي قد واجهوا خلال العام الماضي وحتى الآن ، الكثير من الصعوبات والتحديات ، جراء هذه الأوضاع والظروف الملتبسة والمعقدة ، إذ أصبحوا بحكم ضرورات الواقع ، ومسارات الأحداث بين شقي رحى ، أو بين مطرقة السلطة وسندان حالة الفوضى والاضطراب ، والإرهاب الذي تمارسه جماعات العنف ومؤامرات الكثير من القوى والأطراف الخارجية ، و أصبح الصحفيون في كثير من دول العالم العربي يتعرضون للكثير من أوجه الإعتداءات والإنتهاكات التي تتراوح في حدتها ما بين حرمانهم من تغطية الأحداث والأخبار وتضييق هامش حرية الرأي والتعبير أمامهم ، وصولا لاستهدافهم المباشر بالقتل والإغتيال والخطف القسري ، الأمر الذي أصبحت معه حرية الصحافة والصحفيين على المحك ، نتيجة لكل هذه الظروف والاضطرابات ، ونتيجة أيضا لحالة القلق والتضييق المتعمد من قبل بعض أنظمة الحكم في العالم العربي على المجال العام ومناخ السياسية والإعلامية .

ولكن بالرغم من ذلك ، فإن الحديث عن حالة الحريات الصحفية في العالم العربي لا يكتمل دون الإحاطة الكاملة بعناصره ومؤشراته التفصيلية ، سواء على مستوى مؤشرات التطور – إن وجدت – ومؤشرات التراجع – إن وجدت – ، حتى يصبح الحكم على حالة الحريات الصحفية في العالم العربي حكما موضوعيا ومتوزانا ، إذ أن حالة الحريات الصحفية والحكم عليها لا تتصل فقط بطبيعة مناخ الحريات الصحفية السائدة ، ولا بعلاقة الصحافة بالسلطة ونظم الحكم ، وإنما تمتد وتتسع لتشمل أبعادا ومقاييس

أخرى لا تقل في أهميتها عن طبيعة المجال العام ومناخ الحريات السائدة ، ومن هنا فإننا سوف نركز في استخلاص نتائج هذه الخاتمة على مؤشرين عامين إجماليين ، من واقع نتائج المؤشرات الخمسة الرئيسية التي عمل عليها هذا التقرير وهي : (مؤشر حرية الصحفيين – مؤشر حرية الصحف – مؤشر تأثير الجوانب الاقتصادية والإدارية على حرية الصحافة والصحفيين ، وسياسات تحرير الصحف – مؤشر حرية التنظيم النقابي في العالم العربي ودور نقابات الصحفيين في الدفاع عن المهنة وحمايتها – مؤشر التطور في القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي) وهي المؤشرات التي استعرضنا نتائجها تفصيلا في المباحث والفصول السابقة ، في الوقت الذي سوف نجملهم جميعا في إطار هذه الخاتمة في هذين المؤشرين أو المحورين التاليين : الأول ويتطرق إلى مظاهر ومؤشرات التطور في حالة الحريات الصحفية في العالم العربي ، والثاني : ويتطرق إلى مظاهر ومؤشرات تراجع حالة الحريات الصحفية في العالم العربي ، وفيما يلي سوف نستعرض أهم النتائج العامة في إطار كل محور على النحو التالي :

أولا : مؤشرات التطور في حالة الحريات الصحفية في العالم العربي :

- انتهت نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق بمدى ما يتمتع به الصحفيون في دول العالم العربي من حرية في ممارستهم مهام عملهم بلا أدنى قيود أن النسبة الغالبة من قيادات التنظيمات النقابية الذين شملتهم الدراسة ، والتي قد بلغت (٦٦,٧٪) من إجمالي هذه القيادات قد أكدت أن الصحفيين في مجتمعاتهم يمارسون عملهم الصحفي بحرية وبلا أدنى قيود ، وذكرت نسبة ٥٥,٦٪ منهم أن الصحفيين في بلدانهم يستطيعون التعبير عن أرائهم بحرية دون أدنى خوف أو أية مشاكل .
- كما انتهت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن نسبة ٨٣,٣٪ من إجمالي القيادات النقابية عينة الدراسة قد ذكرت أن الصحفيين في كثير من الدول العربية أصبحوا يستطيعون الحصول على الصحف والمجلات والدوريات المختلفة التي تصدر خارج البلاد ، وأنه لم تعد توجد رقابة على حرية تداول هذه الصحف كما كان في فترات تاريخية سابقة ، الأمر الذي يمكن الصحفيين من متابعة ما يدور حولهم وعلى وجهات النظر المختلفة المطروحة في الصحف حول ما يتعلق بالشئون الداخلية والخارجية .
- وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه بالرغم من أن نسبة ٨٣,٣٪ من إجمالي القيادات النقابية المدروسة قد ذكرت أن ثمة شروطا ومعايير تنظم العمل في مهنة الصحافة وتضع قيودا وقواعد محددة للإنضمام إلى هذه المهنة ، إلا أن الدراسة في الجانب الآخرقد أكدت أن هذه المعايير والقواعد تختص بوضعها – وبنسبة كبيرة – التنظيمات النقابية والمؤسسة الصحفية نفسها ، وتركز على الإعتبارات العلمية والمهنية مثل طبيعة المؤهل الدراسي وسنوات الخبرة ، في الوقت الذي تتراجع فيه كثيرا المعايير السياسية والأمنية كمعايير حاكمة وأساسية للعمل الصحفي مقارنة بالفترات والمراحل التاريخية السابقة .
- كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة ٥٥,٦٪ من إجمالي القيادات النقابية المدروسة قد ذكرت أن ثمة اتجاها متزايدا في كثير من دول العالم العربي لإصدار القوانين والتشريعات التي تكفل للصحفيين الحق

في الحصول على المعلومات والبيانات من مصادرها الرئيسية ، وذكرت نسبة ٧٠٪ من إجمالي هذه العينة أن مثل هذه القوانين والتشريعات أصبحت تمثل ضمانة رئيسية تمكن الصحفيين من ممارسة مهام عملهم وتمكنهم من الحصول على الأخبار والبيانات والمعلومات مقارنة بالفترات السابقة .

- وانتهت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن النسبة الغالبة من القيادات النقابية قد أكدت أن ثمة إتجاهات سياسية وفكرية متعددة ومتنوعة بين الصحفيين العاملين في الصحيفة أو المؤسسة الصحفية الواحدة ، وأن هذه الحالة من التعددية والتنوع يتم ممارستها بحرية ودون أية قيود ، الأمر الذي يؤدي إلى إثراء حرية الصحافة ودعم حرية الرأي والتعبير بين التيارات المختلفة وبين الصحفيين .
- وأكدت نتائج التحليل الإحصائي فيما يتعلق بمدى بحرية إصدار الصحف في العالم العربي ، أن النسبة الغالبة من قيادات التنظيمات النقابية عينة الدراسة (٦٦,٧٪) قد أكدت أن الطريق في بلدانهم أصبح مفتوحا لإصدار الصحف دون أدنى قيود تحول دون ذلك ، وذكرت نفس النسبة ٦٦,٧٪ أنه بالرغم ن وجود بعض القواعد والقيود المنظمة لعملية إصدار الصحف ، إلا أن هذه القيود والقواعد والإجراءات لا تحول دون ذلك بالفعل ، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تعزيز حرية إصدار الصحف وإلى حرية الصحافة والصحفيين .
- وذكرت نسبة ٦٦,٧٪ من إجمالي القيادات النقابية المدروسة – تدليلا على ما سبق – أنه أصبح الآن من حق الأفراد والشركات الخاصة في كثير من دول العالم العربي حرية إصدار الصحف وتملكها ، وأنه رغم وجود قيود إدارية وتنظيمية تنظم هذا الحق ، إلا أن ثمة تزايدا مضطردا في أعداد هذه الصحف – مقارنة بالفترات التاريخية السابقة – بما يعني أنه لا توجد قيود حقيقية تحول دون ذلك ، وهو الأمر الذي يعزز أيضا من حرية الصحافة والصحفيين ، ويؤشر على تطور حالة الحريات الصحفية في العالم العربي على هذا المستوى .
- كما انتهت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن نسبة ٧٢,٢٪ من قيادات التنظيمات النقابية الصحفية عينة الدراسة ، قد أكدت أنه لا توجد ثمة تدخلات أمنية أو سياسية في توجيه سياسات تحرير الصحف في كثير من دول العالم العربي ، وأن الصحف قد أصبحت تتمتع بحرية واستقلالية عن السلطة وأجهزة الدولة والأمن مقارنة بالفترات السابقة ، وهي نتيجة تشير إلى تزايد هامش الحريات الصحفية في العالم العربي وفقا لما ذكرته القيادات النقابية المدروسة .
- وانتهت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن نسبة ٨٨,٩٪ من إجمالي القيادات النقابية عينة الدراسة قد أكدت أن الصحف التي تصدر في مجتمعاتهم تعبرعن اتجاهات سياسية وفكرية متنوعة ، وأن هذه الصحف – على اتجاهاتها المختلفة – تعكس برامج وتوجهات متباينة ، بما يؤدي في النهاية إلى تكريس حالة من التعددية والتنوع في المجتمعات العربية ، تمارس الصحافة ووسائل الإعلام دورا مهما فيها . وتوصلت النتائج أيضا إلى أن نسبة ١٠٠٪ من قيادات التنظيمات النقابية المدروسة قد أكدت أيضا أن

المحررين والصحفيين الذين يعملون في الصحيفة الواحدة يستطيعون التعبير عن أرائهم واتجاهاتهم بحرية ودون أية قيود ، وهو الأمر الذي يشير في التحليل الأخير إلى تطور حالة الحريات الصحفية في العالم العربي على هذا الصعيد .

- وانتهت نتائج الدراسة الميدانية أيضا حول مدى الحرية التي تتمتع بها الصحف في العالم العربي ، إلى أن نسبة ٦١٪ من إجمالي القيادات النقابية المدروسة قد أكدت أن الصحف في مجتمعاتهم لا تتعرض لأي شكل من أشكال الرقابة عليها من قبل السلطة أو أجهزتها المختلفة ، وان هذا التوجه قد بدا ينحسر في كثير من الدول والنظم العربية خلال السنوات القليلة الماضية مقارنة بالفترات السابقة ، وهو الأمر الذي يؤكد في التحليل الأخير على تطور حالة الحريات الصحفية مقارنة بالمراحل والفترات السابقة .
- وانتهت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن النسبة الغالبة من القيادات النقابية قد أكدت أن هناك تراجعا كبيرا في مسألة تدخل الدولة في توجيه سياسات تحرير الصحف من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والمنح والدعم والتيسيرات لها ، وأن الصحف في كثير من هذا البلدان أصبحت تتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية عن السلطة ، حتى لو كانت تحصل على مساعدات منها .
- وتوصلت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن النسبة الغالبة من القيادات النقابية في دول العالم العربي قد أكدت على أن هناك قدرا كبيرا من الحرية ، تتمتع به التنظيمات النقابية المهنية (نقابات الصحافة) في كثير من دول العالم العربي ، وأن هذه التنظيمات النقابية تمارس دورا لا بأس به في الدفاع عن حرية الصحافة والصحفيين ، وفي حماية آداب المهنة وأخلاقياتها ، وانتهت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن النسبة الأكبر من قيادات التنظيمات النقابية عينة الدراسة ، قد اتفقت على أن أسلوب تشكيل هذه التنظيمات ومجالسها يتم بأساليب وطرق دريمقراطية تتسم بالنزاهة ، وأن هذه التنظيمات تلعب دورا مهما في إصدار وتطوير وتفعيل لوائح آداب المهنة إلتزاما منها برسالتها في حماية هذه الآداب وفي الدفاع عن حقوق المجتمع ومسئوليتها المهنية والنقابية والإجتماعية إزاء الجمهور .
- كما انتهت النتائج إلى أن نسبة كبيرة (٦٦,٧٪) من القيادات النقابية في العالم العربي قد أشارت إلى أن عملية التطور التشريعي الذي أصاب قوانين الصحافة وتشريعاتها في الكثير من هذه الدول يمكن اعتبارها (جيدة – وجيدة جدا) بدرجة كبيرة ، حيث أكدت هذه القيادات أن التطور الذي شهدتهم مجتمعاتهم ، على قوانين الصحافة وتشريعاتها قد ترتب عليه الكثير من المؤشرات الإيجابية التي تتمثل في : إصدار قوانين وتعديلات قوانين تتعلق بحرية الصحفيين في الحصول على البيانات والمعلومات من مصادرها ، تخفيف العقوبات السالبة للحريات أو الغائها ، التخفيف من قيود وشروط إصدار الصحف وتملكها .

<u>ثانيا : مؤشرات تراجع حالة الحريات الصحفية في العالم العربي :</u>

كما انتهى التقرير إلى أنه بالرغم من وجود الكثير من مظاهر ومؤشرات التطور في حالة الحريات الصحفية في العالم العربي ، إلا أن ثمة مجموعة أخرى من المؤشرات التي تدل وبوضوح على أن ثمة حالة من

التراجع والتدهور الذي يصيب هذه الحالة على كثير من المستويات التي يمكن أن نجملها على النحو التالي :

- **حيث انتهت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن النسبة الأكبر من القيادات النقابية المدروسة في دول العالم العربي ، قد ذكرت أن الأجور والمرتبات التي يحصل عليها الصحفيون في مجتمعاتهم ، لا تضمن لهم مستوى اقتصادي وإجتماعي يليق بهم ، وأن هذه الظروف الاقتصادية والإجتماعية الضاغطة التي يعيشها نسبة لا يستهان بها من الصحفيين في الكثير من دول العالم العربي ، قد تؤثر في درجة استقلالية الصحفيين ومدى قدرتهم على مواجهة الضغوط والإغراءات المالية .**
- **وذكرت نسبة لا يستهان بها من قيادات التنظيمات النقابية – عينة الدراسة – (٣٣,٣٪) أن الصحفيين في مجتمعاتهم لا يستطيعون التعبير عن رأيهم بحرية كاملة ، وأن ثمة قيودا وضغوطا تمارسها السلطة وغيرها من الجهات والهيئات تحول دون ذلك .وقد انتهت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن نسبة ٣٣,٣٪ من إجمالي القيادات النقابية قد أكدت أن التشريعات والقوانين الحالية المعمول بها في بعض دول العالم العربي لا توفر الضمانات الكافية التي تكفل للصحفيين حرية العمل الصحفي وحرية الرأي والتعبير دون قيود .**
- **كما انتهت النتائج إلى أن النسبة الأكبر من القيادات الصحفية النقابية عينة الدراسة ، والتي بلغت (٤٤,٤٪) قد أكدت أن نسبة لا يستهان بها من الصحفيين في المجتمعات التي يعبرون عنها يتعرضون لضغوط إدارية ومهنية من قبل رؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير الصحف ، وأن هذه الضغوط تؤثر سلبا في مدى ما يمتعتون به من حرية في التعبير عن أنفسهم وأرائهم وتصوراتهم ، وفي ممارسة مهام عملهم الصحفي . كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة ٦٦,٧٪ من إجمالي العين قد ذكرت أنهم يتعرضون للكثير من الضغوط التي تمارسها عليهم المنظومة الإجتماعية ، ومنظومة التقاليد والمورثات والمعايير والقيم السائدة ، وهو الأمر الذي يؤثر في كثير من الحالات على درجة حريتهم في التعبير عن أنفسهم وفي ممارسة مهام عملهم .**
- **كما انتهت نتائج الدراسة أيضا إلى أنه بالرغم من وجود توجه متزايد نحو إصدار القوانين والتشريعات التي تكفل حرية تداول المعلومات بالنسبة للصحفيين في بعض دول العالم العربي ، إلا أن نسبة كبيرة قد تصل إلى نصف هذه الدول أو يزيد ليس لديها مثل هذه القوانين والتشريعات حتى الآن ، بل أن الدول التي أصبحت لديها بالفعل قوانين تكفل وتنظم حق الحصول على المعلومات مازالت تواجه إشكاليات واضحة في تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع ، وهي المسألة التي تنتقص من قدرة الصحفيين على العمل بكفاءة ، وتنتقص من درجة حرياتهم وضماناتهم في الحصول على البيانات والمعلومات من مصادرها الرسمية .**
- **كما انتهت نتائج التقرير إلى أن الصحفيين في كثير من دول العالم العربي مازالوا يتعرضون في ظل استمرار نفس منظومة التشريعات والقوانين السائدة وعدم تطورها ، وفي ظل سيادة مناخ من القمع**

والاستبداد الذي تمارسه بعض أنظمة الحكم وبعض التيارات والجماعات والقوى السياسية إلى أشكال متعددة من العقوبات والضغوط والقيود ، التي تتراوح بين " التوبيخ " و " الإهانة " و " التضييق عليهم في العمل " ، والفصل " أو " المنع الجزئي من مزاولة العمل " مرورا بالاعتقال دون محاكمة ، والمنع من الكتابة ، والاستدعاء من قبل أجهزة الأمن والمخابرات ، والتعرض للحبس والسجن وليس انتهاء بالتعرض لأعمال القتل والاغتيالات والتصفيات الجسدية ، وهو الأمر الذي يؤثر في درجة الحرية التي يمتعتون بها .

- وتوصلت نتائج الدراسة الميدانية إلى أنه بالرغم من أن النسبة الغالبة من الصحفيين من القيادات النقابية في العالم العربي قد اتفقت على أن الطريق نحو حرية إصدار الصحف في بلادهم أصبح مفتوحا بلا قيود تحول دون حرية إصدار الصحف وتملكها ، إلا أن نسبة ٨٣,٣٪ قد ذكرت في الجانب المقابل أن " ضرورة الحصول على ترخيص رسمي من السلطة والجهات الرسمية " مازال في مقدمة القواعد والشروط اللازمة لذلك ، وهو ما يمكن اعتباره تضييقا من السلطة على حرية إصدار الصحف ، في وقت تأخذ فيه جميع الدول الديقراطية بأسلوب " الإخطار " وليس بأسلوب " الترخيص " .
- كما انتهت الدراسة إلى أن نسبة ٣٣,٣٪ من إجمالي القيادات النقابية قد أكدت أن الصحف في بعض المجتمعات العربية تتعرض لبعض أشكال الرقابة والتضييق عليها ، سواء جاء ذلك نتيجة تدخلات جهات سياسية أو أجهزة أمنية أو حتى مؤسسات دينية في توجيه سياسات تحرير الصحف ، وذكرت نسبة ٨٣,٣٪ ن إجمالي هذه القيادات أن ثمة قوائم معروفة تحدد بعض القضايا والمجالات المحظور النشر فيها والإقتراب منها ، يأتي على رأسها " المحظورات المتعلقة بالشئون العسكرية والأمنية " والشئون الدينية " ثم " الشئون السياسية " ، وهي نتيجة تشير في تحليلها الأخير ،إلى أن ثمة أشكال من الرقابة المباشرة وغير المباشرة مازالت تمارس ضد الصحافة والصحفيين في العالم العربي وتؤثر في درجة الحرية التي يتمتعون بها .
- وانتهت نتائج الدراسة أن معظم الحكومات ونظم الحكم في العالم العربي تستند في قيامها بتطبيق مثل هذه القوائم والمحظورات على مجموعة متعددة ومتنوعة من الاسأنييد والمبررات ، يأتي في مقدمتها " اعتبارات الحفاظ على الوحدة الوطنية " و " اعتبارات حماية الأمن القومي " و حماية أمن الدولة من الداخل " ثم منع المساس بهيبة واعتبارات الحكام وكبار المسئولين " و " الحفاظ على العلاقات مع الدول الصديقة وعدم المساس بهيبة رؤسائها وحكامها " ، وليس انتهاء باعتبارات " دواعي سرية المعلومات " و " الحفاظ على سير التحقيقات " ، وهي اعتبارات فضفاضة في معظمها ، يغلب عليها طابع العمومية وعدم التحديد في كثير من الأحيان ، الأمر الذي تستغله كثير من الحكومات والنظم في كثير من الأحيان في التضييق على الصحافة والصحفيين في بلدانهم .
- كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن ثمة مؤشرا رئيسيا آخر من مؤشرات تراجع حرية الصحف في العالم العربي ، يتمثل في إصرار معظم نظم الحكم القائمة على الإبقاء على نمط ملكية الدولة وإشرافها على الصحف المملوكة لها والتدخل في شئون إدارتها دون محاولة حقيقية لتحويل هذه الصحف إلى نمط

صحف الخدمة العامة المستقلة عن تدخلات السلطة ، حيث مازالت كثير من الحكومات العربية تتدخل في الإشراف على الصحف من خلال وزارات الإعلام بها ، ومازالت كثير من هذه النظم والحكومات تتدخل في الجوانب الاقتصادية والإدارية لهذه المشروعات ، رغم أن ثمة قدرا كبيرا من التطور أيضا قد شهدته هذه المجتمعات ، فيما يتعلق بتعددية وتنوع أنماط وأشكال الملكية المسموح بها في هذه الدول ، بدءا من نمط ملكية الدولة ، وملكية الشركات ، وملكية الأحزاب ، والملكية المختلطة ، وليس انتهاء بملكية الأفراد .

- وتوصلت نتائج التقرير إلى أنه بالرغم من أن تزايد واتساع هوامش الحريات الصحفية في كثير من دول العالم العربي ، إلا أن ثمة قيود قانونية وتشريعات مازالت تواجه الصحف وتعرضها للكثير من أشكال العقوبات والمؤاخذات التي تتراوح ما بين " المثول أمام المحاكم " " والغرامات المالية " " والتعرض للتعطيل " و " والمصادرة " " والإلغاء " ، وهي نتائج ومؤشرات بالرغم من ضآلة نسبتها في كثير من الأحيان ، وتباينها بين الدول المختلفة ، إلا أنها تؤكد بشكل أو بآخر أن الصحافة والصحفيين في العالم العربي مازالوا يواجهون كثيرا من أشكال القيود والضغوط التي تحد من حرياتهم.
- كما توصلت نتائج الدراسة فيما يتعلق بتأثير المتغيرات الاقتصادية والإدارية على حرية الصحافة والصحفيين في العالم العربي ، إلى أن ثمة مجموعة من المؤشرات السلبية المتعددة والمتنوعة يأتي في مقدمتها ، تزايد مسألة قبول عمل الصحفيين في مهنة جلب الإعلانات في كثير من الدول العربية ، بالمخالفة للقانون ومواثيق الشرف المهنية ، وتزايد تدخل المعلنين في توجيه سياسات تحرير الصحف بما لا يتعارض مع مصالحهم ، نتيجة للضغوط الاقتصادية التي تتعرض لها صناعة الصحافة ونتيجة لتزايد الإعتماد على الإيرادات الإعلانية كمصدر رئيسي في التمويل ، وهي مسألة تؤثر لا شك في حرية الصحف وحرية الصحفيين واستقلاليتهم ومدى قدرتهم على ممارسة دورهم الرقابي والنقدي .
- وانتهت نتائج التقرير إلى أن كثيرا من الحكومات ورجال الأعمال في بعض الدول العربية ، يقدمون أشكالا من الدعم ، و مساعدات مالية وتيسيرات ومزايا اقتصادية للكثير من الصحف ، سواء التي يمتلكونها أوالتي ترتبط معهم بدرجة ولاء ، وأنهم يتدخلون في توجيه سياسات تحرير هذه الصحف من خلال الضغوط الاقتصادية التي يمارسونها عليهم .
- وانتهت نتائج التقرير إلى أن النسبة الأكبر من القيادات النقابية المدروسة (٥٥,٦٪) ، قد اتفقت على أن عملية التطوير التشريعي للقوانين والتشريعات المنظمة للعمل الصحفي في كثير من الدول العربية مازالت محدودة وتحتاج إلى كثير من الجهد لتنقية هذه القوانين والتشريعات من كافة القيود القانونية والإدارية المبالغ فيها ، لضمان تحقيق مزيد من الحرية للصحافة والصحفيين في العالم العربي ، حيث ذكرت النسبة الأكبر من القيادات النقابية أن هذه القوانين والتشريعات لا تزال مليئة بالكثير من القيود القانونية والإدارية التي تحد من حرية الأفراد في إصدار الصحف ، وانها ماتزال مليئة بالقيود القانونية

والتشريعية التي تحد من حرية الشركات في تأسيس الصحف وإصدارها ، وكذلك لكونها تبيح للحكومات وأجهزة السلطة التدخل في شئون الصحافة وفي سياساتها الاقتصادية والإدارية والمهنية ، يضاف إلى ذلك غياب قوانين حرية تداول المعلومات في كثير من الدول العربية ، واستمرار الأخذ بنظام الترخيص وليس بنظام الإخطار في تأسيس الصحف وإصدارها ، يضاف إلى ذلك استمرار كثير من قوانين الصحافة وقوانين العقوبات في كثير من الدول في الأخذ بالعقوبات السالبة للحريات ، وفي تغليظ العقوبات والغرامات المالية على الصحف ، وهي مؤشرات تدل رغم محدوديتها على أن ثمة قيود مازالت تحد من حرية الصحافة والصحفيين في العالم العربي .

أنشطة الاتحاد

فى صور

سميرة بن رجب وزيرة الاعلام السابقة بالبحرين ومؤيد اللامي وحاتم زكريا و عبد الوهاب الزغيلات و مؤنس المردي فى افتتاح ندوة " تعزيز الحريات الصحفية فى الوطن العربي " بالبحرين

الوقفة التضامنية مع شعب فلسطين ضد اعتداءات العدو الصهيوني على غزة

امام مبني نقابة الصحفيين المصريين فى اغسطس ٢٠١٤

فى اجتماع لجنة الحريات فى العاصمة اللبنانية بيروت

المرحوم عرفات حجازي يرحب بالحاضرين فى اجتماع لجنة الحريات ببيروت ... رحم الله الزميل رحمة واسعة

اعضاء اتحاد الصحفيين العرب ورواد الصحافة العربية فى صورة جماعية مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال لقائه بهم بمناسبة احتفال الاتحاد بيوبيله الذهبي

رئيس الوزراء المصري مهندس ابراهيم محلب مع جيم بو ملحة رئيس الاتحاد الدولى للصحفيين وكرس وارن رئيس اتحاد الاعلام والفنون باستراليا وحاتم زكريا الامين العام لاتحاد الصحفيين العرب خلال لقائهم لبحث مشكلة الصحفيين المحتجزين فى قضية خلية ماريوت

المهندس ابراهيم محلب رئيس وزراء مصر يلقي كلمته فى احتفالية اتحاد الصحفيين العرب بيوبيله الذهبي

د / حياة قرمازي والحاج وراق ود.عمرو هاشم ربيع ود. صلاح نصراوي خلال ندوة " الصحفي العربي واحترام التنوع الثقافي على هامش احتفالية اتحاد الصحفيين العرب بيوبيله الذهبي

جانب من احد اجتماعات لجنة الحريات السنوية بالقاهرة

اخر اجتماعات لجنة الحريات بمقر الاتحاد بالقاهرة فى يناير عام ٢٠١٥